المتحف الدولي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلوم والثقافة

٢٢٤

المشاركات

عدد مشترك مع

معهد جيتي للصيانة

ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤
مجلة فصلية

Museums Association

Online Guides to Suppliers and Consultants

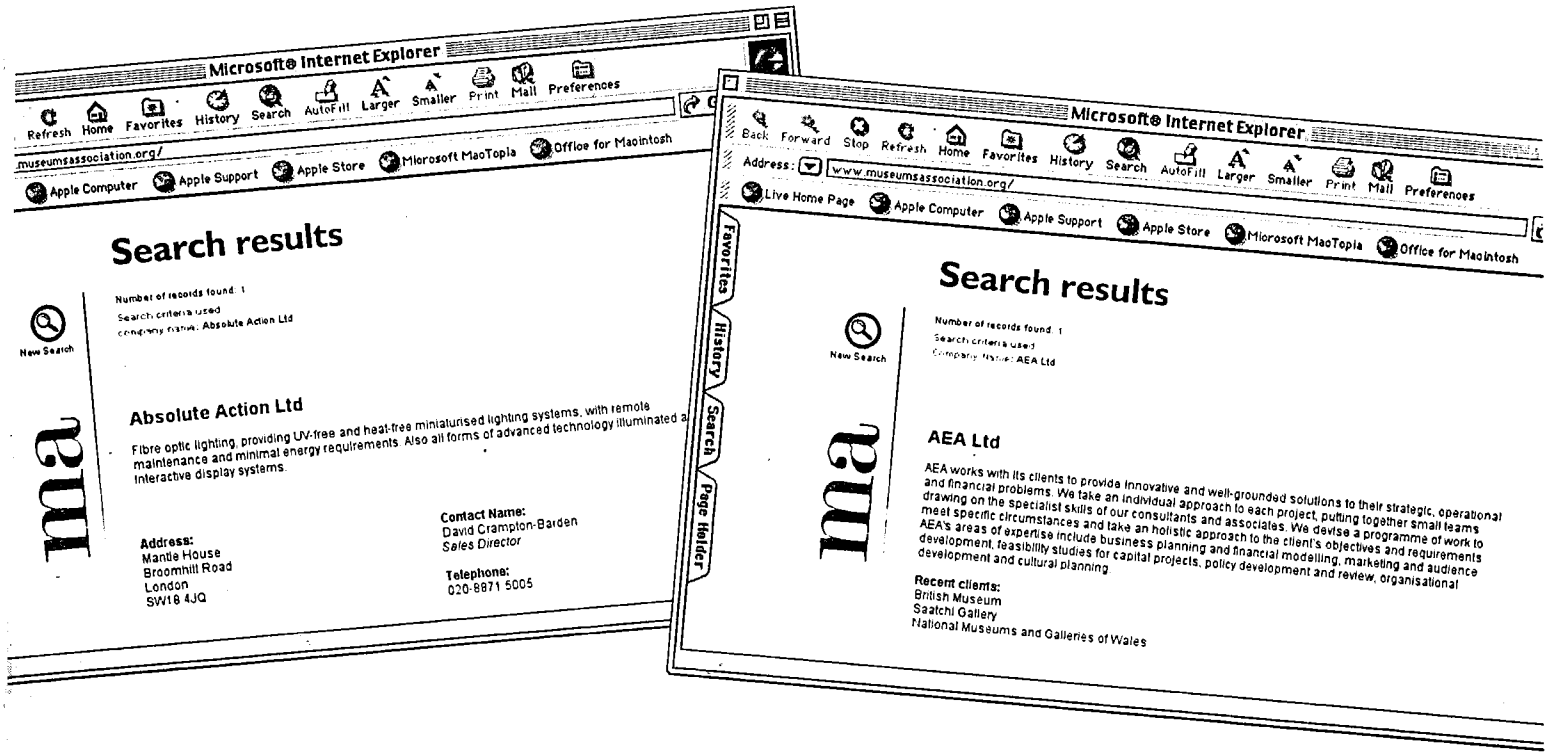

The Museums Association web-site provides access to the best suppliers and consultants through its two frequently updated searchable online databases.

www.museumsassociation.org

news membership conference publications policy work consultants ethics seminars professional development suppliers

Don't forget to bookmark this site

For further information about the Online Guides to Suppliers and Consultancies, contact the Marketing Department on (0044) (0)20 7250 1836.

المتحف الدولي ٢٢٤
ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤

المشاركات ـ نموذج ناجح؟

عدد مشترك مع الصيانة، نشرة إخبارية لمعهد جيتى للصيانة

٤ الافتتاحية
منير بوشناقى وتيموتى ب. هوالين

٦ تعريف المشاركة فى مجال التراث

ستارى موست: إعادة بناء ما هو أكثر من جسر تاريخى فى موستار
مها الرمالى، وكارلو بلاسى، ولورانس هانا ٦

التزام برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالدفاع عن التنوع الثقافى بالتنسيق مع اليونسكو
مارك مالوك براون ١٨

هل تعنى المشاركات فى صيانة العموميات؟ تبادل البيانات، والمعلومات، والخبرة، والمعرفة بوصفها أمرا أساسيا فى المشاركات
توماس دانييل مورتيز ٢٤

التعاون بين منظمة اليونسكو واليابان فى حماية التراث الثقافى
تسوكاسا كاوادا وناو هاياشى– دينيس ٣٢

٤٠ قصص المتحف

حوار حول مفهوم متحفى: مشاركة فى العالمية
جيوفرى لويس ٤٠

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organisation

COVER:
The fleeting figure in sand becomes the structured assembly of geometrical ornamentation. The link: essential component of partnership. Illustration inspired from decorative elements of Nasrid art (XIV–XV century).

© Marina Taurus

DIRECTOR OF THE PUBLICATION:
Mounir Bouchenaki

EDITOR-IN-CHIEF:
Isabelle Vinson

EDITORIAL ASSISTANT:
Atieh Asgharzadeh
Sandra Acao

ENGLISH TRANSLATION:
Renée Champion

SCIENTIFIC ADVISER:
Azedine Beschaouch

ADVISORY BOARD:
Amareswar Galla, AUSTRALIA
Nicholas Stanley-Price, Director-General, *ex officio*, ICCROM
Yani Herreman, MEXICO
Nancy Hudson, CANADA
Jean-Pierre Mohen, FRANCE
Stelios Papadopoulos, GREECE
Manus Brinkman, Secretary General of ICOM, *ex officio*
Michaël Petzet, President, ICOMOS, *ex officio*
Tomislav Sola, REPUBLIC OF CROATIA

DESIGN AND LAYOUT:
Taurus Design, 93800 Épinay

© UNESCO 2004

Published for the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organisation by Blackwell Publishing.

Authors are responsible for the choice and the presentation of the facts contained in signed articles and for the opinions expressed therein, which are not necessarily those of the UNESCO and do not commit the Organisation. The designations employed and the presentation of material in Museum International do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of UNESCO concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.

المشاركة من أجل إعادة الملكية الثقافية اليهودية فى جمهوية التشيك: مبدأ وواقع
بافل جيراسيك ٤٦
مدخل الإنترنت لمنشأ العصر النازى: التعاون ينشئ أداة جديدة للمتاحف والباحثين
هيلين فيتشسلر وإريك ليدبيتر ٥٣
تعاون دولى مع المعهد القومى للتراث
جنيفييف جالو ٦٣
متحف عموم إفريقيا للموسيقى: الحاجة إلى المشاركة
فيريول كونستانت باتريك جاساكيس ٧٠

٧٦ نموذج فى فترة التحول الثقافى

مشاركة جديدة: الشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة
جوديث بى. زينسر ٧٦
المشاركات فى تراث المشردين
دينيس بايرن ٨٩
المشاركات مع السكان الأصليين فى إنشاء بوابة التنمية
شارلوت موزر ٩٨
برنامج اليونسكو الجديد الخاص بالمشاركة المتحفية للمحافظة على الممتلكات الثقافية المنقولة المعرضة للخطر

مسروقات

صورة شخصية لشاب ١٥٠٩ - ١٥١١ رسم زيتي لرفاييل ، قائمة جرد رقم ٥ - ٢٢٩

سرقت من متحف تسارتوريسكي في كراكاو (بولندا) عام ١٩٤٠ ، في اثناء الحرب العالمية الثانية على يد النازيين .

الافتتاحية

يشكل مبدأ المسؤولية الجماعية لحماية التراث الثقافى والمحافظة عليه أساس الجهود التعاونية الدولية لصيانة هذا التراث. والمشاركات فيما بين منظمات التراث الثقافى، التى اكتسبت مشروعية متزايدة بسبب عدد من المشروعات الناجحة، مثل ما حدث أخيرا من إعادة تركيب جسر موستار فى البوسنة، تتضمن مجموعة كبيرة من المشاركين والاتحادات العامة- الخاصة. ولأن صيانة التراث أصبحت أكثر تعقيدا- وتتضمن فى بعض الأحيان قضايا تتعلق بالامتداد الحضرى، وتخفيف حدة الفقر، وكذلك المحافظة على الهويات- وعلى الأخص للشعوب الأصلية- فإن مفهوم المشاركة يصبح ذا جاذبية أكثر، ويصبح معقدا كذلك.

وفى هذا السياق تطورت المشاركات بين اليونسكو ومنظماتها المنتسبة لها وبرامج اتحاد «ج. بول جيتى». وثمة مشروع- Object ID- يضع معيارا دوليا للمعلومات من أجل التوثيق وتحديد الأشياء حتى يمكن تيسير عملية النقل السريع للمعلومات فى حالة السرقة. وقد بادرت به مجموعة «جيتى»، وجرى ترسيخه من خلال مشاركة النقابات الفنية، وأحكام القانون، وصناعة التأمين، والمنظمات الكبيرة للتراث، ويديره الآن المجلس الدولى للمتاحف، الذى أنشأته اليونسكو، ولا يزال مرتبطا بها (انظر icom.museum/objectid). واقتسام المعلومات على مستوى العالم شكل للمشاركة، يتجاوز الأعمال المختارة المحدودة، ويمثل تغييرا فى العقلية؛ وهو يؤسس أرضية أخلاقية مشتركة.

وهناك مشروع ثان يعتبر أيضا رمزا للتغيير؛ إذ انبثق إنشاء المتحف رفيع المستوى فى نطاق الإنترنت، فى نوفمبر/ تشرين الثانى عام ٢٠٠٠، من بعد نظر وإخلاص هيئة العاملين فى مجموعة «جيتى»، و«المجلس الدولى للمتاحف». وتحتضن اليونسكو، وتقدر إنشاء المتحف رفيع المستوى فى نطاق الإنترنت (والوحيد الذى ترعاه) للتراث الثقافى، بسبب التزامها الطويل بأن تضع الثقافة فى قمة جداول الأعمال، والخطط الدولية، ودفاعها عن المبادرات التى تتقدم بمجتمعات المعرفة. وفى الوقت نفسه، فإن اليونسكو تشجع المشاركة المتميزة لصيانة معاهد البحوث والمعاهد العملية- مثل معهد جيتى للصيانة- فى نطاق المشاركات التى تعزز أساليب الصيانة القوية للتراث الثقافى.

والمشاركة عنصر مهم وأساسى فى عمل المشروع فى معهد جيتى للصيانة. وقد اعترفت قيادة اتحاد «جيتى» مبكرا بأن المشاركات توفر وسيلة فعالة لفعالية الموارد المحدودة، وكذلك- وهذا

ترجمة: بهجت عبدالفتاح عبده

مهم بالدرجة ذاتها- توسيع نطاق مجتمع الصيانة. وفى البحث العلمى، لا يمكن لأية مؤسسة مفردة أن تواجه الأسئلة المتنوعة التى تطرحها مشكلات الصيانة. بل إن البحوث الخاصة بقضايا مفردة تستفيد من مجموع الرؤى والتسهيلات الممكنة فى الجهود التعاونية، ومعهد جيتى للصيانة له مشاركات ذات قيمة كبيرة، مع العديد من المؤسسات العامة والخاصة، وهو يقوم بدراسة المسائل ذات الصلة بمواد الطلاء الحديثة، وإضاءة معارض الرسومات العظيمة القديمة، والمواد العضوية التى تستخدم فى رسومات الجدران، والتغيرات فى عمليات التصوير الفوتوغرافى المبكرة. وفى المشروعات الميدانية يتضمن كل مشروع فى معهد جيتى للصيانة مشاركة ما، وعادة ما تكون مع الوكالة أو المؤسسة المسؤولة عن التراث الذى هو موضوع المشروع. وإقامة علاقة من الفهم المتبادل والثقة- والأهداف، والمسؤولية المشتركة- يتطلب اهتماما كبيرا لمواجهة مشكلات الصيانة الخاصة، والتى تضر بالموقع. وبدون مثل هذه العلاقة لن ينجح أى مشروع.

وإذ تجمع بين المطبوعين- المتحف الدولى والصيانة، والنشرة الإخبارية لمعهد جيتى للصيانة- حول موضوع المشاركة، يحدونا الأمل فى أن نوضح قيمة وقوة المشاركة وتنوعها فى مجال التراث والصيانة، وأن نحدد أين تكون المشاركة ذات قيمة، وأين لا تكون، وأن نؤكد المشاركة كعنصر حاسم للعمل المؤسساتى، والسياسة المؤسساتية. ومع تجاوز الاسترسال فى العمل الخاص بالصيانة والحفظ تكون المشاركات- بالجمع معا بين الأطراف المختلفة من أجل هدف مشترك- تسهم فى الهدف الشامل لزيادة التفاهم البشرى.

منير بوشناقى
مساعد المدير العام لشؤون الثقافة
اليونسكو
تيموتى ب. هوالين
مدير معهد جيتى للصيانة

ستارى موست: إعادة بناء ما هو أكثر من جسر تاريخى فى موستار

بقلم: مها الرمالى، وكارلو بلاسى، ولورانس هانا *by Maha Armaly, Carlo Blasi and Lawrence Hannah*

مها الرمالى، إحدى مسؤولى العمليات فى البنك الدولى، وهى عضو بالفريق المساند للمشروع. وقد عملت فى مشروعات التراث الثقافى فى دول أخرى.

أما كارلو بلاسى، فهو خبير فى ترميم المبانى، وتدعيم الهياكل الإنشائية. وهو أستاذ متفرغ للترميم الإنشائى بجامعة بارما. وفى عام ١٩٩٧، عمل منسقا ورئيسا للمجموعة الدولية فيما يخص «خطة إعادة تأهيل المركز التاريخى لمدينة موستار» التابعة لمنظمة (اليونسكو)، ومازال يعمل مستشارا للبنك الدولى فيما يخص تصميم إعادة بناء الجسر القديم بمدينة موستار[1].

أما لورانس هانا، فهو اقتصادى بالبنك الدولى، وقد عمل قائدا لفريق العمل الخاص بالمشروع الريادى للتراث الثقافى منذ ديسمبر/ كانون أول عام ١٩٩٩.

«فى كل شىء يبنيه الإنسان أو يعليه، مدفوعا بغريزته الحيوية، لا شىء عندى أجمل من أو أثمن من الجسور. فالجسور أهم من المنازل، وأقدس، لأنها أكثر نفعا من المعابد. فهى تخص كل فرد، وهى متماثلة عند كل الناس، وهى تبنى دائما فى المكان الصحيح والملائم الذى يعبر فوقه الجزء الأكبر من البشر للضرورة، وهى أكثر متانة، وأبقى من كل الإنشاءات الأخرى».
(أيفو أندريك)[2]

لقد كان ستارى موست أكثر من مجرد جسر عثمانى تاريخى يعبر نظاما ممتدا فوق نهر نيريتفا بمدينة موستار بالبوسنة والهرسك. إن ستارى موست– الذى يعنى «الجسر القديم» فى اللغة المحلية– كان درة معمارية مذهلة بنيت على الطراز العثمانى عام ١٥٥٧. ولقد أصبح الجسر لايمثل عبور نهر من الأنهار فحسب، بل طريقة نسج البنية المتعددة الثقافات والعرقيات للبوسنيين، والكروات، والصرب، وكذلك المسلمين، والمسيحيين الكاثوليك والأرثوذكس، واليهود. ولقد كان التدمير الأحمق لجسر ستارى موست عام ١٩٩٣، أثناء الحرب، بمثابة إشارة إلى

ترجمة: عمر شلبى

ذروة التعصب، وعدم التسامح بين الجيران[٣].

لقد أقسم أهل موستار أن يعيدوا بناء مدينتهم، ومعالمها الأثرية، وجسورها ما إن توقف القتال عام ١٩٩٤. وبعد مضى أحد عشر عاما، ها هو ستارى موست يقف من جديد، رمزا للتصالح والتضامن. فلقد عملت المشاركة فوق العادية للسكان المحليين، والزعماء الوطنيين، مع المجتمع الدولى، بحماس، وجنبا إلى جنب، فى مدينة موستار. ولقد كان إعادة بناء جسر ستارى موست بمثابة خطوة مهمة فى عملية إصلاح الضرر الاقتصادى والاجتماعى الذى خلفته الحرب[٤].

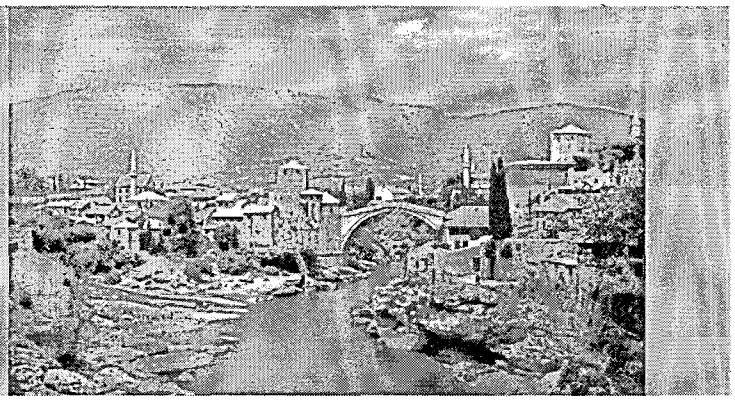

١- جسر موستار قبل دماره، عام ١٩٦٥.

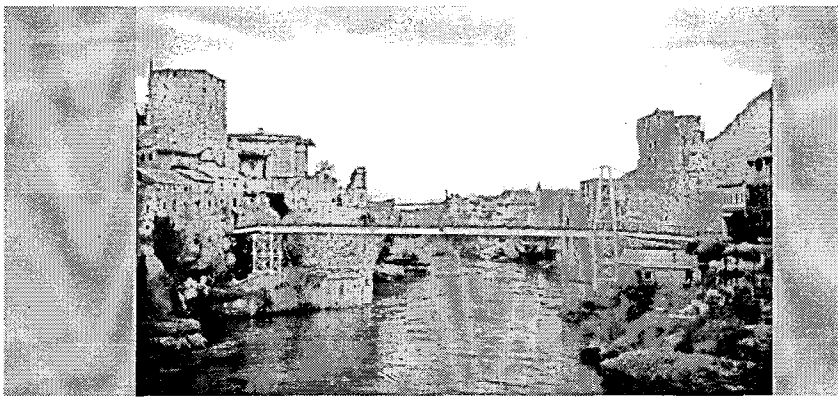

٢- الجسر المؤقت فى موستار (١٩٩٤- ٢٠٠٤).

ولقد أنشئ «ائتلاف للملتزمين» على أيدى كل من البنك الدولى، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية، والعلوم، والثقافة (اليونسكو)، وأمانة صندوق أغاخان للمعالم الأثرية الثقافية والعالمية للإشراف على إعادة بناء كل من الجسر ووسط المدينة التاريخى. ولقد انضم مانحون آخرون هم: إيطاليا، وهولندا، وكرواتيا، ومجلس بنك تنمية أوروبا إلى القوى المانحة، بالإضافة إلى حكومة البوسنة والهرسك. أما تركيا، وفرنسا، والاتحاد الأوروبى، فقد قدموا دعما ماليا وفنيا إضافيا.

ثم احتشد السكان المحليون، ورئيس مجلس الرئاسة الثلاثى للبوسنة والهرسك، وممثلو المؤسسات والحكومة فى موستار يوم ٢٣ يوليو/ تموز عام ٢٠٠٤، لافتتاح الجسر الذى أعيد بناؤه. لقد جاءوا للاحتفال بتجديد تراث ثقافى يأمل شعب موستار، والبوسنة والهرسك فى أنه سيأتى بتفاهم جديد، ومصالحة وطنية، وانتعاش اقتصادى. إن قصة إعادة بناء الجسر- مع ذلك- تبدأ منذ اتخاذ قرار تمويل، وإعادة بناء ما بقى من جسر عثمانى الطراز، يرجع إلى القرن السادس عشر، خلال القرن الحادى والعشرين.

ستارى موست: انتصار معمارى عثمانى

يتفق المؤرخون على أن مدينة موستار ربما يرجع تاريخ تأسيسها إلى النصف الأول من القرن الخامس عشر، لكى تكون بمثابة قاعدة دفاعية أمامية على الطريق المؤدى من مدينة دوبورفنيك التجارية إلى داخل البلقان[٥]، وربما بنيت على أطلال مستوطنة رومانية ممعنة فى القدم. وخلال القرن السادس عشر، نمت موستار سريعا، نظرا لموقعها على الطريق الرئيسى المؤدى إلى البحر الإدرياتيكى، وفى النصف الثانى من ذلك القرن، بنى الحاكم العثمانى المحلى مساجد، ومكتبة، ونزلا، ومهاجع، واستراحات للمسافرين، ومدارس، وجسورا.

ولقد دل نقش محفور على جسر ستارى موست الأصلى على أنه قد اكتمل إنشاؤه بين يوليو/ تموز عام ١٥٦٦، ويوليو/ تموز عام ١٥٦٧، كما تكشف وثائق قديمة عن أن السلطان سليمان الكبير قد أمر ببنائه، وأنفق على ذلك

طوله نحو ٢٨ مترا، وعرضه نحو ٤ أمتار، ودرجة انحنائه قريبة الشبه بنصف دائرة منخفضة المركز. أما قنطرة الجسر فهى مبنية من ٤٥٦ كتلة صخرية من أحجار التينليا tenelia البيضاء، وكانت منتهية من الجانبين ببرجين

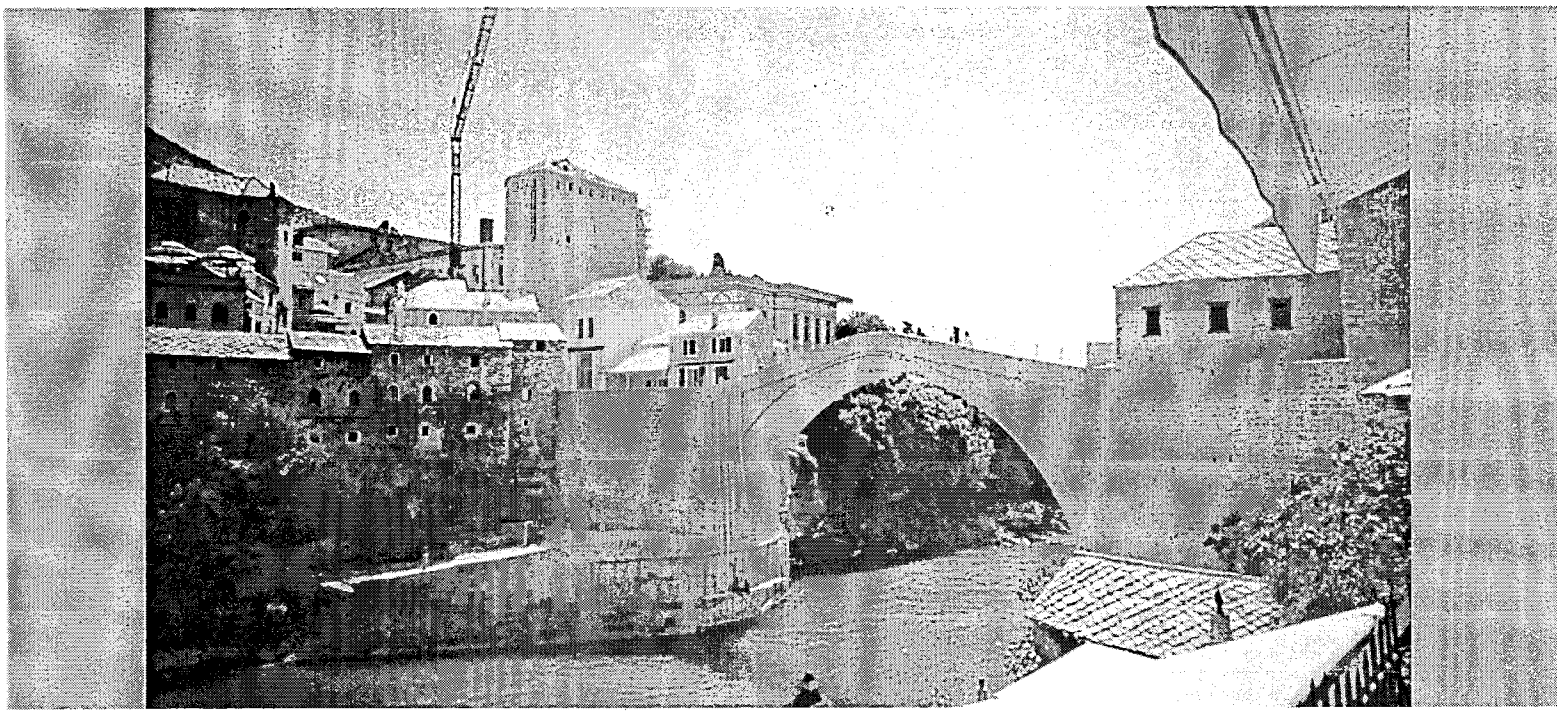

٣- جسر موستار الجديد افتتح فى ٢٣ يوليو عام ٢٠٠٤.

البناء. وكان المهندس المعمارى العثمانى الشهير ميمار خير الدين- وكان طالبا بسينان الشهيرة، قد وقع الاختيار عليه لبناء هذا الجسر. ولقد اختار خير الدين أضيق موضع على نهر نيريتفا، حيث أكثر الصخور ثباتا واستقرارا على كلا الجانبين، كموقع لإنشاء الجسر. ولقد أخذ ذلك المهندس المعمارى فى الحسبان مستوى المياه خلال فترة الفيضان، مما يفسر السبب فى كون قنطرة الجسر مرتفعة عن مستويات الشوارع المجاورة.

إن الجسر الصخرى القديم له جسم مفرد، بين دعامتيه، قويين، هما برج الحالبية على ضفته اليمنى، وبرج تارا على ضفته اليسرى. وكان المنظر الجانبى والرقيق والأنيق للجسر يعكس الألوان المتغيرة لضوء الشمس، ولمياه نهر نيريفتا الخضراء. وكان جمال ذلك الجسر يكمن فى بنائه الذى كان يوحى- خداعا- بالبساطة، وهو الذى كان يمتزج على نحو متآلف مع النهر الذى كان ممتدا فوقه. كما أن الإغفال المتعمد لوضع تزيين أو زخرفة على الجسر كان يضفى عليه جمالا دائما على مر العصور.

ولقد أصبح أهل مدينة موستار يعرفون بحراس الجسر

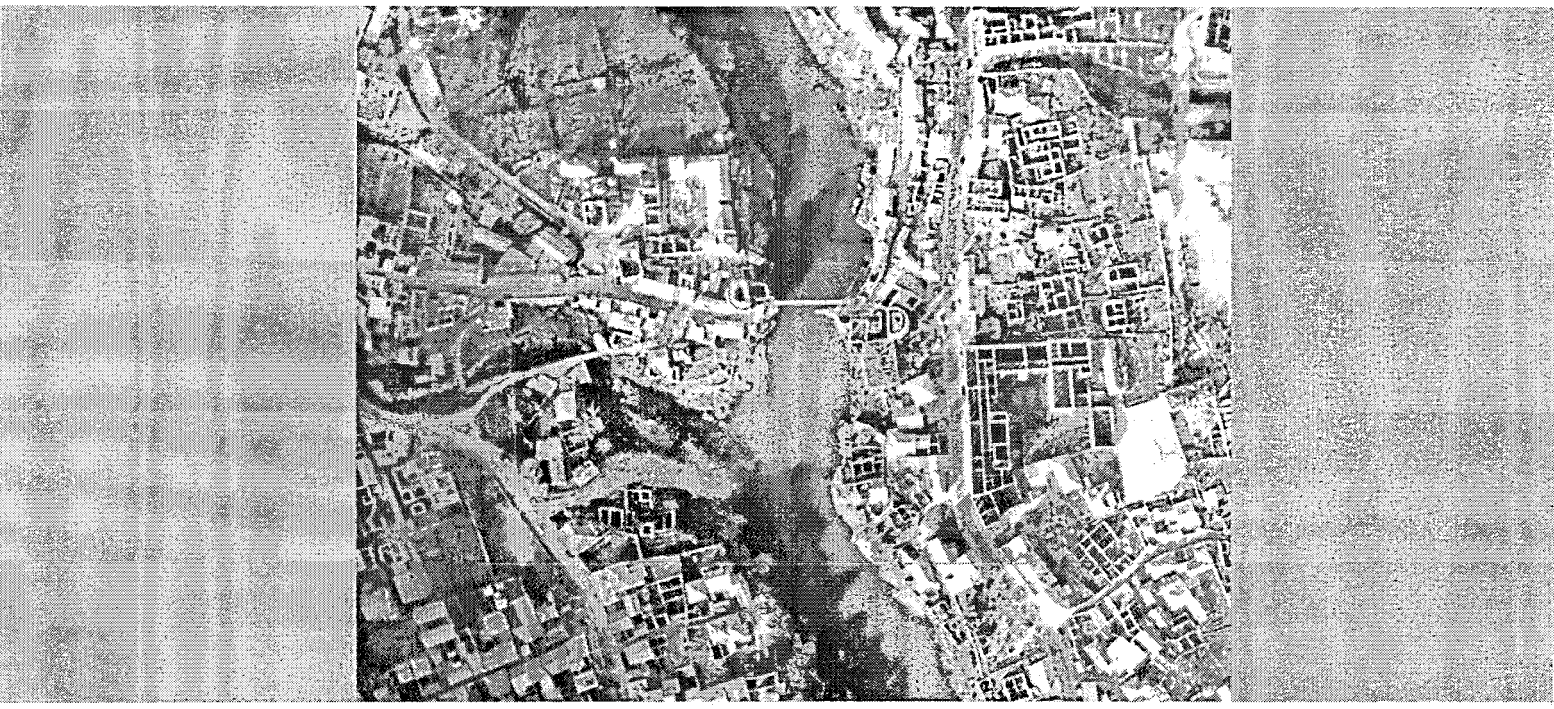

٤- منظر جوى للمدينة القديمة وجسر موستار الذى تهدم عام ١٩٩٣، فى أثناء الحرب فى يوغوسلافيا السابقة.

وسدنته. ولقد كان ذلك الوصف ينطبق عليهم تماما. فلقد صمد الجسر لمدة ٤٢٧ عاما ضد الكوارث الطبيعية، والزلازل، والهزات الأرضية، والحروب. إلا أنه، فى اليوم التاسع من نوفمبر/ تشرين الثانى عام ١٩٩٣، انهار هذا الجسر القديم فى موستار وسقط فى مياه نهر نيريفتا بعد تعرضه للقصف المدفعى الثقيل لمدة ثلاثة أيام. لقد تم تدمير الجسر عن عمد، وذلك لأهميته، ودلالته الرمزية أكثر من قيمته العسكرية، مما جعل فقدانه يتعدى- كذلك- ما لحق به من دمار. فلقد كانت موستار يتعرف على هويتها من خلال ذلك الجسر، وبخسارته تعرضت هوية المدينة للتبديد بالمعنى الحرفى للكلمة.

المساندة الدولية للمشروع التراثى الثقافى الريادى

إن النداء الأول لإعادة بناء الجسر قد أطلقته منظمة (اليونسكو) فى أوائل عام ١٩٩٤[٦]. ولقد صار ترميم المعالم الأثرية القومية فى البوسنة والهرسك، اللتين مزقتهما الحرب، بندا مهما فى (اتفاقات ديتون للسلام) التى وقعت عام ١٩٩٥، والتى أنهت الحرب. ولقد اعتبر ترميم الرموز المشتركة للتراث الثقافى- لاسيما فى موستار- بمثابة خطوة ضرورية لتوحيد المدينة والقطر. ولقد ساندت إدارة مدينة موستار- التابعة للاتحاد الأوروبى- والمشكلة عام ١٩٩٤، فى بدايتها، هذا الهدف، ثم طلبت حكومة البوسنة والهرسك- فى آخر الأمر- من البنك الدولى أن يدرج إعادة بناء جسر ستارى موست فى البرنامج التمويلى لهذه الدولة.

إن إعادة بناء ذلك الجسر، والبرجين الملحقين به، قد أصبحت فرصة أمام الكثير من المنظمات المتعددة أو

الثنائية الأطراف، والمنظمات ذات النزعة الإنسانية العاملة فى موستار، للانضمام إلى الجهود المبذولة فيها. ولقد كان هدف المشروع هو فعل ما هو أكثر من إعادة إنشاء جسر بالمعنى البسيط للكلمة. فلقد حدا المساندين الأمل فى أن يعملوا على تحسين المناخ العام للمصالحة بين شعبى البوسنة والهرسك. ولقد اعتبر التنفيذ الناجح للعملية متطلبا أساسيا مسبقا من متطلبات إعادة الحياة إلى ذلك

ومساعدات فنية خلال المراحل الأولى، مما ساعد على زيادة التمويل. ولقد أتاح التوافق الدولى بين المانحين الفرصة للعمل الجماعى. فلقد تطوع مجلس بنك التنمية الأوروبية، فضلا عن حكومات إيطاليا، وهولندا، وكرواتيا، بتقديم الدعم المالى المطلوب جدا لضمان الاستكمال الناجح للمشروع.

ولقد شكلت لجنة دولية للخبراء فى أكتوبر/ تشرين

٥- عمال فى أثناء أول تدخلات لحماية التراث الثقافى فى موستار عام ١٩٩٤.

القطر. ولقد صار المشروع يعرف باسم «المشروع التراثى الثقافى الريادى»، لكى يعكس تفرد ذلك المسعى، وتعدد أبعاده، وتعقدها.

ولقد ساعد حراس السلام الدوليون فى موستار فى المراحل المبكرة من جهود إعادة البناء[٧]. فلقد أطلق البنك الدولى، ومنظمة اليونسكو، بالإضافة إلى السلطات المحلية، نداء مشتركا لإعادة بناء جسر ستارى موست، مما جلب مساندة دولية، مع منظمات ودول مانحة، استجابت لذلك النداء. ولقد تولى البنك الدولى مسؤولية الجوانب المالية للمشروع، بالاشتراك مع مدينة موستار، بينما تولت منظمة (اليونسكو) التنسيق الفنى والعلمى للمشروع.

أما تركيا، والاتحاد الأوروبى، وفرنسا، فقد قدمت أموالا

الأول عام ١٩٩٨، بمعرفة منظمة (اليونسكو) للإشراف على تصميم المشروع، ومراقبة جودة العمل. واجتمعت هذه اللجنة بصفة دورية للإشراف على العمل، وللتداول بشأن كل الجوانب المتعلقة بالوحدة الثقافية، والأصالة المعمارية لتصميم إعادة البناء. ولقد قدمت منظمتان صغريان، هما أمانة مؤسسة أغاخان للثقافة، وصندوق المعالم الأثرية العالمية، دعما ماليا كانت الحاجة إليه ماسة لتنفيذ المشروع، وإعادة بناء المبانى الأخرى ذات الأهمية التاريخية والاجتماعية فى هذه المدينة التاريخية.

الإدارة الفنية للمشروع

لقد قامت الإدارة المحلية لمشروع إعادة البناء، والتعاون الفنى واسع المدى بين الخبراء الوطنيين

والدوليين بالدور الإرشادى للمشروع. وتم تكليف مجلس مدينة موستار بالقيام بعملية التنظيم الشامل والمعقد للمشروع. ولقد شكلت المدينة- بدورها- وحدة لتنسيق العمل بالمشروع، لإدارة عملية إعادة بناء الجسر والبرجين. أما العناصر الأخرى لإعادة بناء وسط المدينة التاريخى فقد كانت تدار محليا، وبمعرفة مانحين دوليين كذلك.

كما اختير المهندس ردزمير سيزيك، والمهندس المعمارى تيهوميرروزيك، وهما من أهل موستار

والبرجين. ولقد أسهم التزام مسؤولى مدينة موستار، وتفرغ طاقم العاملين بوحدة تنسيق العمل بالمشروع وإخلاصهم، فى تقوية المشاركة فى هذا العمل وفى نجاحه.

لقد أشرفت منظمة (اليونسكو) على مراقبة الجودة العلمية والثقافية من خلال لجنة تنسيق العمل بالمشروع، وكانت تتألف من خبراء دوليين ومحليين فى العمارة العثمانية، وفى ترميم الجسور. وقدم الاتحاد الأوروبى وفرنسا المساعدة الفنية للجنة تنسيق المشروع من خلال

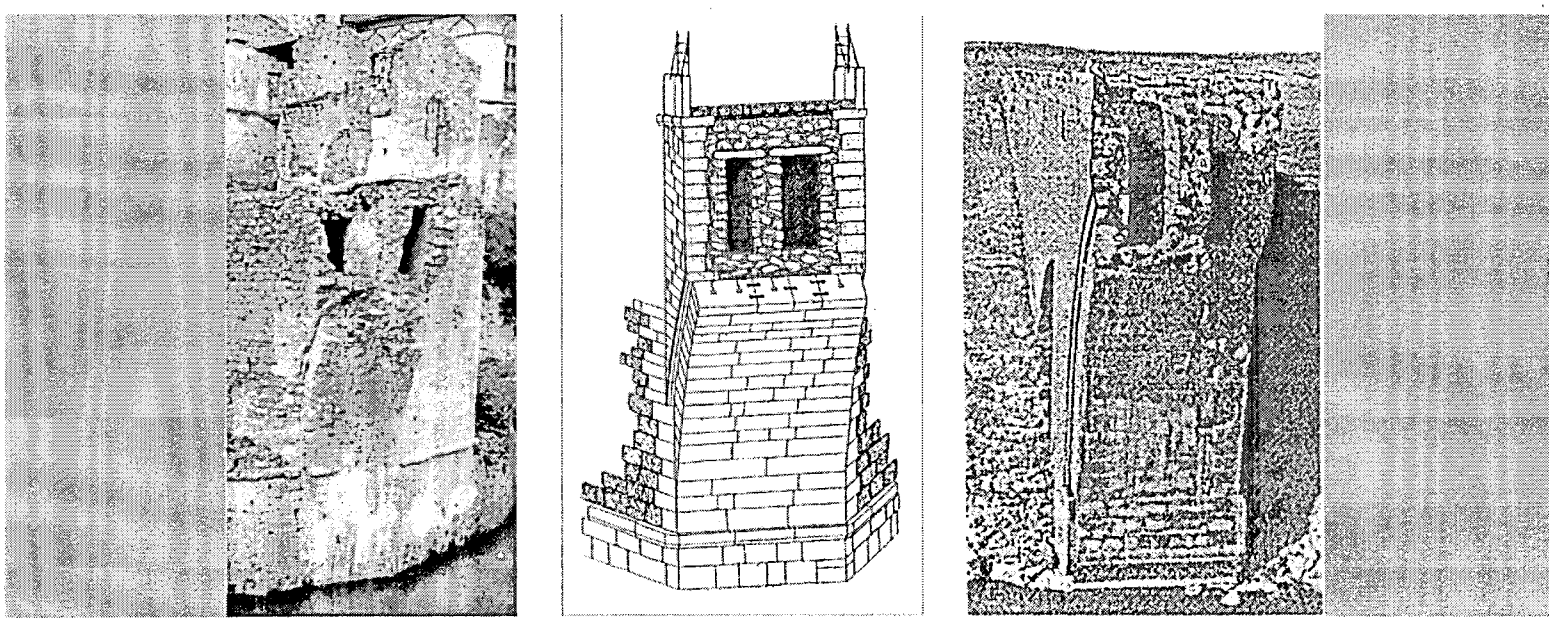

٦- قطاع من جسر موستار مقارنا بجسر نيركين دجاربى فى أرمينيا.

الأصليين، كمديرين لوحدة تنسيق العمل بالمشروع. ولقد كانا قائدين للمشاركة المحلية بين جموع المواطنين المقاتلين السابقين، وقد عملا على ضمان أن يحافظ التشاور والتعاون القائم بين المجموعات المختلفة على جعل المشروع يمضى قدما. وكان هذان المهندسان مسؤولين عن استخدام شركات الهندسة الموظفة دوليا، والعمل معها، وهى الشركات التى أعادت بناء الجسر

تمويل أتعاب أحد الخبراء، للمساعدة فى الإشراف على تصميم المشروع، وكان قد سبق لهذا الخبير العمل فى إعادة بناء جسور أخرى كانت مدمرة فى مدينة موستار. أما البنك الدولى فقد شغل نفسه بمسألتى الشفافية والكفاءة، فيما يخص عملية الإمداد، وتوفير مستلزمات العمل، وعملية التمويل، كما أمد فريقه الخاص بالجانب الفنى خلال عملية تصميم المشروع بمستشار معمارى فنى. أما الوحدة

المحلية لتنسيق المشروع فقد استخدمت إجراءات تنافسية دولية. طبقا لنهج العمل بالبنك الدولى، لضمان تنفيذ يتسم بالشفافية والكفاءة لمهمة إعادة البناء.

ولقد قام بإجراء العمليات المسحية، والدراسات التمهيدية، والتصميمات الهندسية، وبعملية الإشراف على إعادة بناء الجسر، وترميم البرجين، خبراء مشهورون على الصعيد الدولى، ومعامل، وجامعات، وشركات مشهورة دوليا:

١- شركة كونيكس CONES (من كرواتيا)- للفحوص الجيولوجية والعمليات المسحية للأساسات الإنشائية.

٨- كارا درفو- لتقطيع صخرة تينيليجا Tenelja stone.

إن الدراسات التمهيدية تمثل إسهاما علميا رائعا للمعرفة بالعمارة العثمانية، ولتاريخ مدينة موستار. أما البحث الأرشيفى فى الوثائق التاريخية فقد تم إجراؤه فى مدن متنوعة متباينة مثل: اسطنبول، وسراييفو، وفيينا، ومدن أخرى[٨].

جسر جديد، لا جسر، أو جسر قديم جديد:
الفلسفة وراء إعادة البناء

إن الهدف من تصميم إعادة البناء كان هو بناء إنشاءات

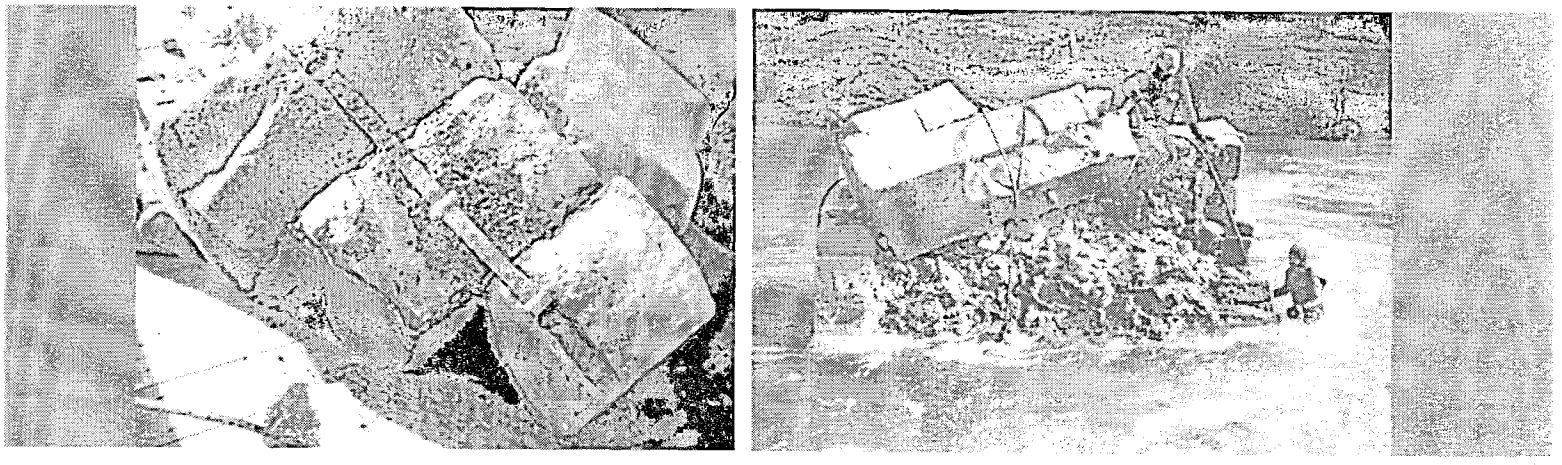

٧- الأحجار الأصلية التى اكتشفتها مفرزة المهندسين المجريين التابعين لسفور، والتى تضررت بسبب الرصاص والماء.

٢- معمل LGA (ألمانيا)- للاختبارات المعملية لمواد البناء.

٣- الشركة الهندسية العامة (إيطاليا)- للتصميمات المعمارية والعمليات المسحية.

٤- شركة أوميجا الهندسية (كرواتيا)- لتصميم إعادة بناء البرجين، وللإشراف على أعمال البناء.

٥- شركة إربو Erbu (تركيا)- لإعادة بناء الجسر.

٦- يبى ميرتيزى (تركيا)- لتدعيم وإصلاح أساسات الجسر.

٧- جراديفينار- فاهيك- لإعادة بناء البرجين.

جديدة مماثلة للجسر المحطم. أما الخيارات الأخرى، فكانت من أجل إلحاق جسر معمارى معاصر بالأنقاض المحيطة به، أو لبناء نصب تذكارى بدلا من جسر جديد. ولقد تمت دراسة كل هذه الإمكانيات المحتملة بعناية كبيرة طبقا لمعايير حماية التراث الثقافى وتقنياتها. وكان الخيار النهائى الخاص بإعادة بناء جسر جديد «كما كان» باستخدام نفس التكنولوجيا، ومواد البناء، كما كان الحال فى الجسر الأصلى، هو قرار أهالى مدينة موستار.

ففى الهندسة المعمارية، مازال أسلوب إعادة بناء

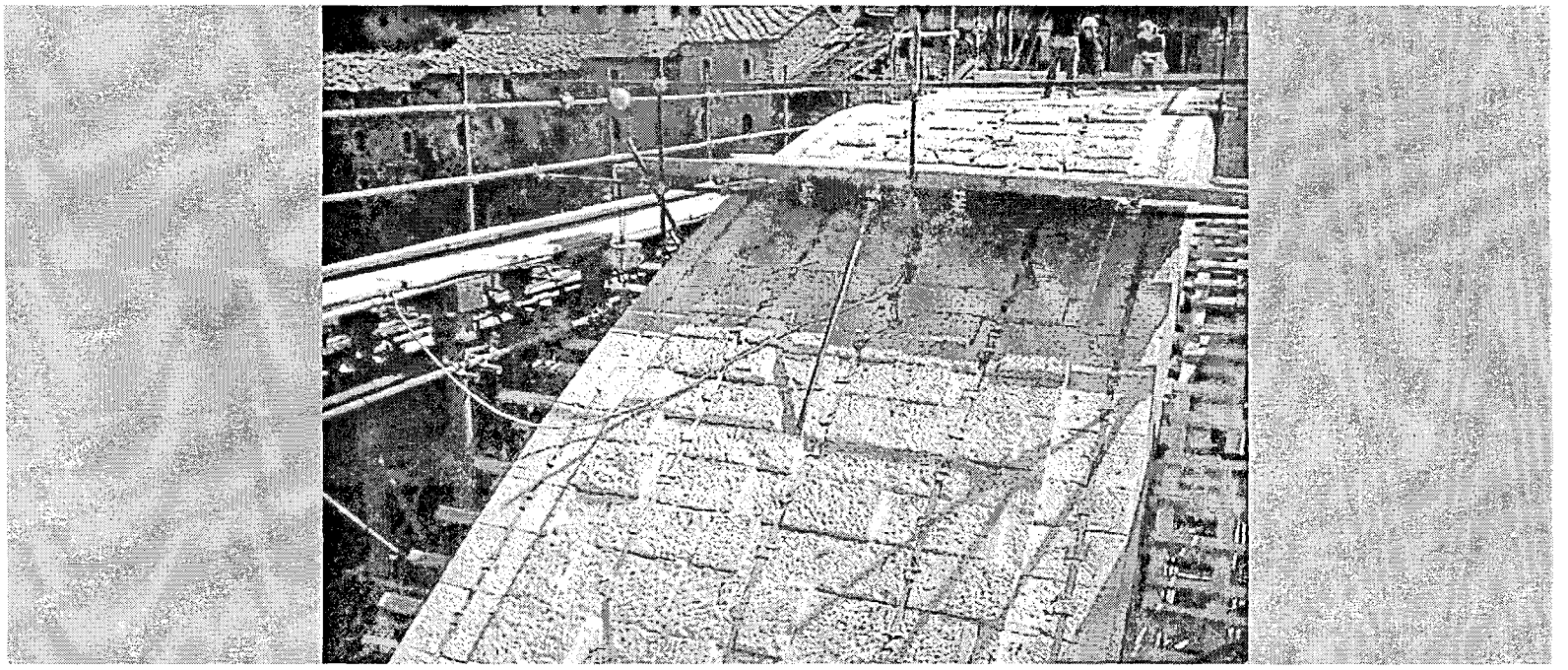

٨- القنطرة الجديدة للجسر، أعيد تشييدها بالتقنية الأصلية باستخدام صلب غير قابل للصدأ.

الهياكل الإنشائية، والمبانى التاريخية، التى أضرت بها الحرب- على نفس طرازها المعمارى الأصلى، وبمواد البناء الأصلية- يطبق على نحو متزايد، ولاسيما منذ الحرب العالمية الثانية. ويعتبر بعض العلماء- بطبيعة الحال- أن عمليات إعادة البناء إنما هى «نسخ مقلدة» زائفة، ولكن الناس- فى كثير من الحالات- لا ينتبهون كثيرا إلى أن المبانى التى أعيد بناؤها غير أصلية. ولكى يكون إعادة البناء مبررا وناجحا، فإنه يجب أن يساهم- على نحو إيجابى- فى البنية التى يعيش فيها الناس، وفى عملية التعرف الذاتى على الهوية التى يتصف بها الناس والمجتمع.

إن فقدان معالم أثرية تاريخية مهمة مثل جسر ستارى موست، الذى لعب دورا اجتماعيا حيويا فى تنمية مدينة موستار، من شأنه أن يغير البيئة التى يعيش فيها أهل المدينة، والكيفية التى يتعلق بها كل منهما- على نحو مادى ملموس- بالآخر فى المجتمع. إن غياب الهيكل الإنشائى المألوف، الذى كان جزءا من التراث الشعبى، ومحكا ثقافيا للمجتمع وللأمة، قد زاد من أهوال الحرب الحديثة. وفى حالة الجسور، تبقى هذه البدهية صحيحة، فالجسور إنما هى حياة مدينة، لأنها تمثل- فى أغلب الأحيان- رابطة تاريخية بين الناس. وفى واقع الأمر، فإن إعادة بناء الجسر والبرجين كان خطوة أساسية فى لمّ شتات النسيج الاجتماعى الذى مزقته ضراوة الحرب. وهكذا، فإن حقيقة أن جسر ستارى موست الجديد ليس جسرا أثريا أصليا، إنما هى أمر محدود الأهمية والمغزى من وجهة نظر أهل موستار.

وما أكثر الجسور التى أعيد بناؤها بعد انتهاء الحروب.

٩- صورة ثلاثية الأبعاد تمثل عرض المعمارى أندريا برونو لإعادة تشييد جسر جديد على أطلال جسر موستار القديم.

والتاريخ المناظر لجسر نهر ترينيتا فى فلورنسا، والجسر العثمانى الطراز فى موستار من الأمثلة الجيدة فى هذا المقام. فلقد بنى جسر ترينيتا عام ١٥٦٦، فى نفس الوقت، الذى بنى فيه جسر ستارى موست تقريبا، ثم دمر خلال الحرب العالمية الثانية. ثم أعيد بناء هذا الجسر بعد الحرب بقليل، على نفس طرازه المعمارى الأصلى، ثم صار يمثل التجديد بدلا من الدمار. ولقد أعيد بناء الجسرين، كما بنيا أصلا، كما أن إعادة بنائهما قد أتاحت فرصة لدراسة الفن المعمارى، والهيئة المعمارية، والتقنيات القديمة للتصميم الهندسى والتشييد.

إن إعادة بناء الجسر القديم فى موستار على نحو دقيق قد جعل من الممكن وجود ثروة من الوثائق، والصور الفوتوغرافية، والدراسات المسحية من الماضى، كما أتاحت إعادة الإنشاء نظرا نافذا استثنائيا فى أعماق تصميم الجسور العثمانية، وفن تشييدها. فلقد أتاحت عملية إعادة بناء الجسر للعلماء المتخصصين، وللمهندسين المعماريين فرصة نادرة لدراسة تقنيات القرون القديمة فى مجال بناء الجسور الصخرية المنحنية. كما أن مواد البناء القديمة، لاسيما الملاط المصنوع من الجير، قد أتاحت نظرة متبصرة فى الأساليب التقليدية لقطع الأحجار ووصلها بالكلابات والأوتاد الجدارية، التى كانت تثبت- بعد ذلك- بالرصاص المنصهر. ولقد أسفرت الدراسات التمهيدية عن نتائج علمية مثيرة، غير أن الحاجة إلى استكمال إعادة البناء فى الوقت المحدد قد منعت بعض العلماء الإنشائيين من دراسة أكثر عمقا، كان من شأنها أن تجعل من موقع إعادة البناء نفسه «معملا علميا دوليا» للحفاظ على الأحجار القديمة[٩].

هندسة جسر ستارى موست

إن جسر ستارى موست مشهور- عالميا- بشكله شبه المستدير، وبقمته المقوسة المرهفة. ولقد حاول كثير من العلماء- دون نجاح- أن يعثروا على المرجع الهندسى الخاص بهذا الشكل المعمارى، إلا أن الدراسات المسحية الدقيقة، والصور الفوتوغرافية القديمة، وتحليل الهيكل الإنشائى الذى تم القيام به خلال مشروع إعادة البناء، قد أتاح الفرصة لنظر عميق متبصر فى نشأة هذا الجسر. ولهذا الجسر أيضا بعض السمات الهندسية الأخرى غير القياسية، مما حير العلماء طويلا. فمحور ذروة الجسر غير متماثل بدرجة طفيفة تقدر بنحو ٤٠ سنتيمترا. وقوس الجسر مبنى ببعض القطاعات المستديرة تماما، والتى كانت موصولة ومرتبطة عند نقاط تواصلها غير التام. ومن اللافت للنظر، أن الكورنيش على القاعدة اليسرى لقوس الجسر كانت منخفضة بمقدار ١٤ سنتيمتر عن الكورنيش الأيمن المقابل.

لقد كان الإنشائيون فى تلك الحقبة على معرفة جيدة بمبادئ الهندسة، وكانت إنشاءاتهم تتميز بالتمسك التام بالتماثل الهندسى. أضف إلى ذلك، أن المهندسين العسكريين الذين بنوا الجسور العثمانية كانوا يستخدمون قواعد مقننة متعارفا عليها فى إنشاءاتهم. ويبدو التطبيق لتلك الخطوط الإرشادية الدقيقة المتعارف عليها جليا فى

جسور مشابهة أخرى على امتداد الإمبراطورية العثمانية السابقة[١٠].

ومن غير المرجح أن كبير الإنشائيين خير الدين كان يمكن أن يبنى- عن غير قصد- جسرا ذا نقائص تتعلق بعدم الدقة، وذا ذروة غير متماثلة هندسيا. فمن المتيقن منه تقريبا، أن الجسر الأصلى كان ذا شكل هندسى متقن عند إنشائه الأصلى، يتمثل فى سطح مقوس مستدير الشكل، ومركز منخفض بالنسبة إلى إفريزى القواعد المفصلية للجزء العلوى المقوس. ولقد بنيت هندسة الجسر على استخدام المقياس العثمانى المسمى «الأرشين» (وهو يساوى ٧١ سنتميترا). أما قطر الجزء العلوى المقوس فكان ٤٠ أرشينا، وكان مركزه منخفضا بمقدار ٤ أرشينات (١/١٠ القطر). لقد كانت هندسة الجسر شبيهة جدا بهندسة المساجد المعاصرة. وكانت القاعدة اليسرى للجسر مستقرة على مستوى منخفض بمقدار ١٢- ١٤ سنتيمترا، مما نتج عنه تشويه للشكل الهندسى الأصلى له. فالذروة غير المتماثلة هندسيا على نحو مؤلم للنفس إنما هى نتيجة حركة أرضية غير متوقعة، ومن المرجح إلى حد بعيد أن تكون زلزالا، نظرا لأن الجسر قد بنى على موقع زلزالى، وعبر خط يمثل تصدعا أرضيا.

تقنيات البناء

لقد بنى جسر ستارى موست بمواد بناء محلية- وهى أحجار الستينيليا الموجودة بمحاجر مجاورة- وطبقا لأساليب تقليدية، حيث استخدمت تقنيات الإنشاء أحجار الزاوية، والمشدات، والأوتاد، الجدارية. ولقد سمحت الدراسات، التى أجريت على أطلال الجسر، واستعادة أحجاره القديمة من النهر، للعلماء أن يحاكوا- بكل دقة- تقنية التشييد الأصلية المستخدمة فى بناء الجسر. ولقد كان من المعروف أن هذا الجسر قد بنى بمشدات وأوتاد جدارية حديدية لربط الأحجار بعضها ببعض، ولكن المهندسين المعماريين فوجئوا برؤية كمية الحديد والرصاص المستخدمة فى بناء هذا الجسر.

ولقد استخدمت تقنية إنشائية مشابه فى بناء الجسور البابيلونية، كما ذكر- بتفصيل شديد- فى «المؤلفات التاريخية» التى كتبها هيرودوتسى. فلقد استخدم الرومان- كذلك- المشدات والأوتاد الجدارية لربط الأحجار وتثبيتها فى تشييد المبانى والجسور، إلا أن العثمانيين- وحدهم- نظرا لما تمتعوا به من تقنية متقدمة فى تشغيل المعادن، استطاعوا استخدام مثل هذه الكمية الكبيرة من الحديد والرصاص- بأمان- فى مبانيهم[١١].

إن تحليل أنقاض الجسر الذى أجراه معمل LGA بألمانيا[١٢]. قد أظهر أن الرصاص المستخدم لإحكام تثبيت الأوتاد الجدارية ومنع تسريبها للمياه، قد دخل فى الروابط المفصلية بين الأحجار. ولقد كانت الصخور، آنئذ، مترابطة باستخدام الرصاص أكثر من ترابطها بالملاط الجيرى وحده. وذلك لأن الرصاص أكثر تكيفا من الملاط الجيرى، فمن الواضح للعلماء كيف أن الجسر نفسه قد أمكن أن يكون مرنا بما يكفى، لأن يتكيف مع ترسيخ دعامة إنشائية من غير أن تحدث شقوق وتصدعات فى الأحجار المبنى بها.

وفيما يتصل بعملية إعادة البناء، فإن أجزاء من الأحجار الأصلية، التى سقطت فى نهر نيريتفا قد أمكن استعادتها، وإن أعمال استعادة الأحجار، التى قامت بها وحدات من الجيش المجرى العاملة ضمن قوة حفظ السلام الدولية بمدينة موستار، كانت جديرة بالملاحظة والتقدير- على نحو خاص- من حيث إنها سمحت بمزيد من الدراسة لأساليب البناء الأصلية. غير أن عددا صغيرا- فقط- من تلك الأحجار التى تم استعادتها تم استخدامها فى عملية إعادة البناء. حيث إن معظم تلك الأحجار كانت غير صالحة للاستخدام فى عملية إعادة البناء، بسبب الضرر الذى ابتليت به من جراء إطلاق الرصاص عليها، أو من جراء

التآكل الذى أصابها فى مياه النهر.

وبعد عامين من البحث العلمى والأثرى، بدأت عمليات إعادة البناء يوم السابع من يوليو/ تموز عام ٢٠٠١. وقد أنجز إعادة البناء باستخدام أحجار جديدة مستخرجة من نفس المحجر، كما حدث مع الأحجار الأصلية. ومن المنتظر أن يتم حفظ الأحجار القديمة، والقطع الحجرية المتكسرة من أعمال البناء الأصلية، والتى مازالت متماسكة بمشدات معدنية، والتى تشكل الأجزاء الأصلية المتبقية من الجسر القديم، فى متنزه عام، أو فى متحف، جنبا إلى جنب مع توثيق عملية إعادة البناء.

إعادة تأهيل جسر ستارى موست ووسط المدينة التاريخى

هناك كثير من الناس ساهموا فى إعادة بناء ذلك الجسر الرائع. إن الجسر الجديد أكثر بكثير من مجرد أن يبدو للعيان، مهما كان سارا للعين. إنه ثمرة لمشاركة استثنائية بين أهل مدينة موستار، والسلطات الوطنية والمحلية، والمجتمع الدولى. إن إعادة بناء جسر ستارى موست، وما يحيط به إنما يعكس الجهود المشتركة لكل أولئك الذين قرروا مساعدة موستار، والبوسنة والهرسك، على إعادة البناء، وعلى البدء من جديد، بعد معاناة فترة التسعينيات، وما شهدته من صراع.

إن أهالى مدينة موستار كانوا هم العامل الحاسم فى تقرير ما إذا كان المشروع سينجح. فبرغم أن المفاوضات بين الجماعات العرقية المختلفة كانت صعبة عسيرة بسبب مرارة الحرب، فإن الجهود المتواصلة للزعماء المحليين والوطنيين، كانت ذات جدوى فى إقناع أهالى موستار بمساندة المشروع. إن إعادة بناء الجسر والبرجين هى أهم المقومات، وأكثرها وضوحا فى مشروع إعادة التأهيل هذا. إن التحدى القادم هو حماية جسر ستارى موست الجديد، واستعادة المناخ الساحر السابق، بينما يتم– فى الوقت نفسه– دفع عجلة التنمية التجارية والسياحية المسؤولة، التى ترتبط ارتباطا حيويا بالنسيج التاريخى لوسط المدينة. إن ذلك من شأنه أن يتطلب التعاون بين المواطنين، ومسؤولى المدينة، لضمان ألا تصرف الإنشاءات الجديدة الأنظار عن جمال المدينة القديمة. ومن المأمول أن يساعد الجسر الجديد أهالى موستار، وشعب البوسنة والهرسك، على أن يتذكروا أن جسر ستارى موست الجديد قد تم إنشاؤه فى ظل السلام من أجل توحيد شعب منقسم.

| NOTES

1. Thanks and comments by Carlo Blasi: 'My human and scientific experience in Mosar, from 1994, have been unique and I want to thank all the friends I met in Mostar, especially Milan Gojcovič, not here with us any more, who taught me the secrets of the Ottoman bridges, and Mohamed, who taught me how to fish in the Neretva River.
The preliminary studies constitute a remarkable scientific event and a contribution to the knowledge of Ottoman architecture and to the history of the town of Mostar, even if, the needs and the urgency of the building did not allow to transform the reconstruction of the bridge in an international scientific laboratory of old stones conservation. A lot of appropriate restorations have been made in Mostar, but too many new and tall buildings have been built inside, or close to the old core of the city, changing the famous traditional skyline of the town. The reconstructed bridge is a successful, even if it seems too new, and even the original stones have been heavily "cleaned": it will be certainly criticised for this, but, I hope, time will begin soon to leave its signs on the stones and to make Mostar citizens forget the wounds of the war.'

2. Ivo Andric, a Bosnian-born writer, won the 1961 Nobel Prize for Literature.

3. See *World Cultural Report 1998*. A. Bescahouch.

4. *Association of the Architects of Mostar: 'Urbicid: Mostar '92'*. Zagreb Turistkomerc, 1992.

5. According to a historical outline provided by Professor Machiel Kiel, University of Utrecht, Netherlands and member of the International Committee of Experts for the reconstruction of Stari Most.

6. UNESCO representative Colin Kaizer was on the ground in Mostar in 1994 and he later led a fact-finding mission in June 1994 to assess the damage and to implement emergency measures.

7. Hungarian soldiers (serving under the international peacekeeping force) dived into the River Neretva to rescue the ancient stones of the fallen Mostar Bridge, and British and Spanish military engineers built a temporary bridge in place of the Mostar Bridge.

8. *'Mostar: Urban Heritage Map and Rehabilitation Plan of Stari Grad'* Florence, UNESCO, Angelo Pontecorboli Editore, 1997.

9. J.C. Bessac, G. Pequeux and C. Blasi: *'Archéologie et restauration du Pont de Mostar'. Archéologia (Dijon)* No. 376, March 2001.

10. C. Blasi, *'Construction Techniques and Restoring Intervention of the Ottoman Building and Bridges in Mostar'. Proceedings of the 11th International Brick/Block Masonry Conference*, Shanghai, China, Tongji University, Vol. 2, pp. 1168–77, October 1997.

11. A recent structural analysis, made by Dr Andrea Vignoli, University of Florence, demonstrated that the presence of the iron cramps and dowels increases the strength of the masonry of the bridge by about 30 per cent against seismic events and the pressure of water.

12. In association with Dr Luigia Binda, University of Milan.

التزام برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالدفاع عن التنوع الثقافى بالتنسيق مع اليونسكو[1]

بقلم: مارك مالوك براون

by Mark Malloch Brown

عمل مارك مالوك براون مديرا لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، وشبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة، منذ يوليو/ تموز عام ١٩٩٩. وفى مايو/ آيار عام ٢٠٠٣، عينه كوفى أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، لفترة ثانية مدتها أربع سنوات. وهو يشغل كذلك منصب رئيس المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة- وهى لجنة تتألف من رؤساء صناديق الأمم المتحدة، وبرامجها، وإداراتها المشتغلة بالقضايا التنموية.

هذه هى المرة الأولى التى أصبح فيها- كمدير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية- متحدثا- بصفة رسمية- فى منظمة اليونسكو، وأود أن أشيد بالتعاون والصداقة الأخويين بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة اليونسكو، بالإضافة إلى ما قام به كويشيرو ماتسورا- مدير عام اليونسكو- فى مجال تجديد هذه المنظمة. إننى أرى وأشعر جيدا بالزملاء الذين يقومون بدور إصلاحى فى الأمم المتحدة، بينما أظن- أحيانا- أننا لا نشكل الغالبية، بالنسبة لقيادة منظومة الأمم المتحدة. إننى أعلم أن لدينا قاعدة ضخمة ضمن طاقم العاملين والزملاء الذين يقومون- فعلا- بإدارة منظماتنا، ولكن- على مستوى القيادة- نشعر، أحيانا، أننا مازلنا مجموعة محاصرة، وأنه مازال مدهشا أن عندنا كويشيرو ماتسورا- كزميل فى المجلس التنفيذى الرئيسى للأمم المتحدة- حيث إنه، على الدوام، متحدث عظيم باسم الأمم المتحدة التى تعمل بفاعلية أكبر، على نحو متصل، كمنظومة.

إننى أعتقد أن هاتين المنظمتين كانتا لهما- فعلا- تاريخ يتسم بالنجاح إلى حد ما فيما يتصل بالتعاون بينهما خلال السنوات القليلة الماضية. ولقد ذهبنا مع

ترجمة: عمر شلبى

زملاء آخرين من طاقم العاملين الذى يديره إلى مدينة (بام) Bam بإيران بعد الزلزال الرهيب الذى ضربها، وعملنا معا فى متابعة الإيرانيين، ومساندتهم فى عملية إعادة بناء هذه المدينة التاريخية. كما أن بيننا مشاركة أوسع فى المواقع التراثية العالمية المنتشرة فى العالم بصفة عامة، بالإضافة إلى عملنا البيئى من خلال مرفق البيئة العالمى GEF، ومشاركتنا المشتركة مع المؤسسة الوقفية للأمم المتحدة United Nations Foundation.

ولقد اعتمدنا قدرا كبيرا- بمعنى الكلمة- من الموارد الإضافية للحفاظ على البيئة فى المواقع التراثية العالمية، ومازلنا ناجحين إلى حد ما- معا- فى زيادة الموارد الأخرى من الخارج، من القطاع الخاص، ومن كل مكان، لدعم تلك الأنشطة. وبطبيعة الحال، فربما كانت المساحة الكبرى لتعاوننا- حتى الآن- ماتزال فى مجال التعليم، حيث تعتمد قيادتى ضمن جهاز الأمم المتحدة- فيما يتصل بدفع العجلة نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية- على زعامة منظمة اليونسكو وريادتها فيما يتعلق بالتعليم لكل البشر، وبنشاطها المتوقد الساعى للنجاح فى توفير تعليم أساسى عالمى شامل للبنين والبنات على قدم المساواة بحلول عام ٢٠١٥.

إننا نفتح اليوم جبهة جديدة فى إطار شراكتنا تتمثل فى أن منظمة اليونسكو كانت دائما مناصرة ومساندة للتنوع الثقافى. كما أن اليونسكو هى المناصر الكبير للأبعاد الحيوية التى يرمى إليها الكلام الحر، والمقومات الأساسية الأخرى التى هى مهمة جدا للتنوع الثقافى من الناحية العملية. ولكننا- فى المجتمع الإنمائى- قد لانزال غير فعالين بالقدر المطلوب لإدراك حقيقة أن هذه الفكرة الأساسية للتنوع إنما هى فى القلب من نجاح التنمية ككل.

إن تقرير التنمية البشرية قد بدأ- على نحو لا لبس فيه- وهو يركز على الأبعاد الاجتماعية للتنمية باعتبارها مقابلة للأبعاد الاقتصادية للتنمية. إن النظرة الاستهلالية العميقة المتفردة عند إعداد هذا التقرير بقلمى محبوب الحق وأمارتيا سين قد تمثلت فى أن التنمية أكبر من الاقتصاديات؛ فهى تتعلق بنوعية الحياة، وبقدرة الرجال والنساء على توفير التعليم، والمستوى الصحى المقبول لأبنائهم وعائلاتهم؛ ولكن- بمعنى أوسع- من خلال المشاركة فى القوى العاملة، وفى الحياة الأوسع مدى لمجتمعاتهم، لكى يكونوا قادرين على ممارسة الاختيار وعلى الوفاء- على الأقل- بحاجاتهم الأساسية كأفراد.

وبينما نمضى قدما مع فكرة التنمية البشرية- بدرجة كبيرة، تحت رعاية ساكيكو فوكودا بار- مدير مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإننا ندرك أن قدرة البشر على ممارسة اختياراتهم تتوقف- إلى حد بعيد- على مشاركتهم السياسية الكاملة فى أنظمة الحكم الخاصة بهم فى بلدانهم. ولذلك، فإن تقرير التنمية البشرية- خلال السنوات الماضية- وكذلك برنامج الأمم المتحدة للتنمية بمعنى أوسع، قد أصبح مناصرا مثيرا للجدل- فى أغلب الأحيان- لحتمية الحكم الديمقراطى كأساس للوفاء بالتنمية البشرية ونجاحها. ورؤية للحكم الديمقراطى- يقيننا- بأنه من شأنه أن يتخذ أشكالا مختلفة، وترتيبات، وتحضيرات دستورية، ومؤسسية مختلفة. إن كثيرا من البلدان أمامها مسار طويل عليها أن تقطعه لاستكمال مسيرة التطور نحو ديمقراطية كاملة. ومع ذلك، فإن ذلك يمثل أملا حيويا لاغنى عنه عند الجميع، إذا ما تعين تحقيق التنمية البشرية.

ومع التقرير الجديد لهذا العام، نأخذ زمام الحديث عن الشروط المطلوبة لتحقيق التنمية البشرية الشاملة إلى مرحلة أبعد، ونحاول إثبات أن التحرير من العبودية السياسية، بالإضافة إلى المشاركة الاجتماعية والاقتصادية كمواطنين، مازال أمرا غير كاف. فالمواطنون فى كل مكان يجب أن يكن لهم الحق فى أن يسعوا لإشباع

١٠- بامز أرج- إى بام فى الخلف، وخالى دوكتار فى المقدمة.

حاجاتهم الشخصية من خلال القدرة على الحفاظ على ما يميز بعضهم عن بعض، وعلى احترام ذلك، والالتزام به، وكذلك الحال فيما يتعلق بالقضايا المهمة بالنسبة إليهم، وبإحساسهم الخاص بهويتهم من حيث خلفياتهم العرقية، وخلفياتهم الثقافية، وهويتهم الثقافية التى تتضمن- على نحو لا لبس فيه- إحساسهم بهويتهم الدينية كذلك.

ولقد حاولنا فى هذا التقرير إثبات أنه فى عصر للعولمة- بكل ذلك الدافع نحو التجنيس homogenization، الذى تتسبب فى وجوده، ونحو تلك الحاجة إلى قدرة المرء على تمييز نفسه عن الآخرين، ولإبداء إحساس أعمق بالمصدر الذى يأتى منه المرء كفرد وكعائلة- فإن ذلك الإحساس بالهوية أكثر حتمية من أى وقت مضى، وأن التوكيد عليه قد ألقى به فى أتون تباين أشد وطأة، بكل معنى الكلمة، من خلال العولمة. إن جميعنا فى حياتنا- لاسيما من كان منا من العاملين المدنيين الدولين الذين يعملون بعيدا عن أوطانهم- يتفهمون ذلك. وعندما نربى أبناءنا، نستشعر الحاجة إلى جعلهم يتشبثون بما يقتضيه كونهم بريطانيين، أو بما يقتضيه كونهم يابانيين، أو أمريكيين، فى عصر يقود فيه التسويق واسع النطاق قوى العولمة، وكل القوى فى حياتنا، وفى حياة أبنائنا تنتج التماثل والتجانس فى الوقت الذى نريد فيه إثبات

الاختلاف، ونريد أن نكسب أنفسنا وأبناءنا فخرا واعتزازا بتراثنا الخاص بنا، وبأصلنا الذى أتينا منه.

وبهذا المعنى، فإن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، ربما كان أكثر التقارير التى كتبناها ليبرالية، وأكثرها محافظة فى الوقت نفسه، فهو محافظ لأنه أغنية إشادة بالحفاظ على ما يهم فيما يتصل بالمكان الذى أتينا منه، أى بالحفاظ عليه من أجل تشكيل مستقبلنا، وصياغة قيمنا ومواقفنا واتجاهاتنا. وهو ليبرالى لأنه يتحدث فى منتهى القوة عن مجمل قضية كيفية حفاظنا على تلك القيم فى عالم على المستوى الكوكبى. فعندما نتناول الأفكار، والتواصل بين الأفكار والتجارة، وما يرتبط بها من سبل للتواصل، والتبادل التجارى، والاستثمار، فإن البشر لم يعودوا يعرفون الحواجز التى يواجهونها، كما كانوا يعرفون ذلك فى عالم الدول /الأمم السابق.

لذلك فإنى أعتقد أن لدينا رسالة مهمة مثيرة، إلا أنها رسالة مازالت مرتبطة بدورنا الأسبق المتعلق برؤية للسبب الذى يجعل ذلك الأمر يهم التنمية البشرية. وليته كان ثمة ثمن اقتصادى للقضية التى تعانى من رداءة أسلوب التعامل معها، والخاصة بالتمييز بين البشر فى عالم اليوم، حيث إن واحدا من سبعة أشخاص، أى نحو ٩٠٠ مليون نسمة، يعتبرون أنفسهم مكتوين بنار التفرقة والتمييز ضدهم، أو أنهم محرومون بائسون بسبب هويتهم الثقافية. والإحصائيات غير عادية فى هذا الشأن من حيث ما تعنيه حالة الأقلية– حتى الآن– من النواحى الاقتصادية.

ففى المكسيك– وهى دولة نمطية جدا فى إطار المنطقة الأمريكية اللاتينية الأوسع– بينما يقع ٨١٪ من السكان الهنود الحمر الأصليين تحت خط الفقر، يقع ١٨٪فقط من السكان غير الأصليين تحت خط الفقر. وفى رومانيا، وهى دولة تحتل المرتبة الثامنة والسبعين فى سجل مؤشرات التنمية البشرية[٢]، يقع سكانها الروميون فى المرتبة رقم ١٢٨. وفى ناميبيا، وهى دولة ذات نخبة ضئيلة جدا من المتحدثين بالألمانية، نجد أن تلك النخبة لها مؤشر عال للتنمية البشرية (HDI)، أفضل من مؤشر النرويج– وهى دولة على رأس ذلك المؤشر العالى، بينما يأتي السكان غير المتحدثين بالألمانية فى المرتبة رقم ١٧٤، أكثر انخفاضا فى مجمل المؤشر.

ومن ثم، فإنه من اللافت للنظر، إنه حيث ترى البلدان التى تصدت لهذه القضية الخاصة بالأقلية– أو بالأغلبية فى أكثر الأحيان– ألا وهى قضية التفرقة بين المواطنين، وبين الاقتصاد التكاملى، والسياسات الخاصة بالشؤون السياسية، وكليهما يحافظ على الاختلاف فى الهوية ويحترمه، غير أنه يسمح لجموع الشعب، مهما كانت أصولها الثقافية بالمشاركة على نطاق واسع فى الحياة القومية للقطر، فإن النتائج يمكن أن تكون مدهشة. ولنأخذ ماليزيا على سبيل المثال، حيث كان السكان الماليزيون الذين يمثلون ٦٢٪ مستبعدين من القمم الحاكمة للاقتصاد، بينما كان الـ ٣٠٪ من السكان الصينيين يتمتعون بالسيادة والسيطرة. أما اليوم فمن خلال سياسات مدروسة بعناية، ليعم الخير على الجميع، ولبناء اقتصاد أكثر احتضانا للجميع، تمتعت ماليزيا بطفرة نمو درامية. فعبر السنوات العشرين الماضية، أو نحو ذلك، كانت ومازالت واحدة من أفضل عشرة اقتصادات فى العالم من حيث الأداء الاقتصادى والاجتماعى.

ومن ثم، فإن سياسات التضمين الاجتماعى، بصرف النظر عن كونها ضد التنمية، تكفل أن تشعر الأقليات، والأغلبيات التى استبعدت فيما سلف من التيار الرئيسى السياسى بمنافع التنمية البشرية، ويمكن فى الوقت نفسه أن تضمن أداء اقتصاديا محسنا على نحو شامل للدولة ككل، لأن أوضاع الاستقرار، والتوافق العام فى الرأى، والاستقرار الذى يجتذب الاستثمار الأجنبى، والاستقرار الذى يسمح بمستويات عالية من العمل والالتزام، ويؤمّن

معدلات عالية للنمو، هى جميعا فى موضعها الصحيح والملائم.

إننا نعتقد أن هذه الدعوة للتنوع أو احترامه على هذا

١١- نسق برنامج الأمم المتحدة للتنمية دعوة مشتركة من جانب الأمم المتحدة لإنشاء صناديق طوارئ لإعادة إعمار بام فى إيران بعد الزلزال المعروف.

النحو، إنما هى دعوة لتنوع له عائده الثقافى والسياسى، غير أن له عائده الاقتصادى والاجتماعى كذلك. فعندما ننظر إلى مؤشر التنمية البشرية، الذى هو دائما الوصف الإخبارى الآخر فى كل تقرير سنوى، نجد لدينا مقدارا كبيرا من المشكلات التى تدعو للقلق بشأنها. وفيما يتعلق بى- باعتبارى أمثل نوعا من قائدى الأوركسترا الداخليين بالأمم المتحدة فيما يخص الأهداف التنموية للألفية[٣]، فإن إحدى النتائج البحثية اللافتة للنظر فى مؤشر التنمية البشرية هى أنه- فى حين أننا أوردنا فى تقرير العام الماضى، على نحو متشائم، أن مناطق جنوب الصحراء الإفريقية لن تحقق هدف تخفيض مستويات الفقر إلى النصف حتى عام ٢١٤٧، أى بعد ١٣٠ سنة من عام ٢٠١٥- وهو الموعد الأخير الذى كنا قد وضعناه لأنفسنا فى إطار الأهداف التنموية للألفية، فإننا الآن نجد أن ذلك الخط الضيق جدا جدا الذى يقع مباشرة فوق الخط المحايد، والذى كان يميل ببطء نحو خفض معدلات الفقر فى إفريقيا، يعكس آخر الإحصائيات ذلك، ويوحى بأن خط الفقر يتسع فى إفريقيا. ومن ثم، فإننا لا نستطيع حتى التنبؤ بانخفاض الفقر عام ٢١٤٧. وبوتيرة الاتجاهات الحالية لمجريات الأمور، فإن نسبة الفقر فى إفريقيا ستواصل الزيادة دوما. ولدينا بعض القضايا الكبرى- حقا- الواجب تناولها فى المراجعة التى ستجرى العام القادم لخمس سنوات مضت من إعلان الألفية[٤].

وسنستخدم هذا التقرير فى إعلان تحذيرنا من أن الحكومات المختلفة قد بدأت تتوصل إلى اتفاق على

الاجتماع فى أواخر العام القادم، على نحو جاد جدا للتعامل مع هذه المجموعة من الدول، والقضايا الثقافية فى مجموعة الدول التى تتخلف عن هذه الأهداف. ومع ذلك، فإن التقرير يحمل أيضا قدرا وفيرا من الأنباء الطيبة. ففى آسيا، حيث يعيش ثلثا فقراء العالم، علينا- بكل معنى الكلمة- أن نحقق الكثير من الأهداف التنموية للألفية، بما فيها محاربة الفقر، بحلول عام ٢٠١٥، وأعتقد أنكم ستجدون جزءا من التقرير مثيرا للاهتمام بطريقته الخاصة، مثل النصف الأول من التقرير الذى يتناول موضوع التنوع الثقافى.

إن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، قد قصد به المساهمة فى المناظرة الدائرة حول التنوع والحرية، بينما يتجنب أن يكون إرشاديا وتوجيهيا إلى حد مفرط، كما يتجنب أن يقول بأن ثمة أسلوبا «ذا مقاس واحد يناسب الجميع» لحل قضايا التنوع الثقافى. إن فرنسا مازالت تناضل ضد قضية أحجبة الرأس النسوية بالمدارس، وهى قضية غطيناها فى هذا التقرير. وبينما نقلب يدنا قليلا، وكتابنا لا يستطيعون مقاومة توضيح أنه لو كان القرار بيدنا، لكان الوضع قد سار فى الاتجاه المعاكس. ومع ذلك، فإن ما نحاول إثباته هو أن كل دولة يجب أن تحدث التوازن الخاص بها بأفضل الطرق للحفاظ على الاختلاف الثقافى على النحو الذى يدعم وحدتها وسلامتها الوطنية، بدلا من أن يقوضها.

إننا نحاول إثبات أن المبادئ، والتوازنات، والمبادلات، والقضايا التى يجب أن تتعامل معها كل دولة، سواء أكانت تدور حول أحجبة الرأس النسوية، أو كانت تدور حول نتائج التصويت فى الهند أونيبال، أو سواء كانت حول الأقليات المؤلفة من السكان الأصليين فى أمريكا اللاتينية، أو كانت حول قضية الإسلام فى أوروبا، أو المسيحية، أو اليهودية فى الشرق الأوسط. مهما كانت القضية، فإنه ينبغى معالجتها بروح من التسامح والاحترام المتبادل، وليس- فقط- باحترام قيم الآخرين وثقافتهم، بل بثناء على قيم الآخرين وثقافتهم.

إن الاعتراف بالآخرين، وهو رأس المال الثقافى الإنسانى الحقيقى فى عالمنا- كما يقول المدير عام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)- إنما يتأتى من ثراء هذا العالم وتنوعه. وعندما نقضى تماما على الاختلافات فى مسعى لفرض حلول سياسية على الآخرين، فإننا- على نحو شبيه إلى حد ما بتدمير الحياة على هذا الكوكب عندما ندمر الغابات- إنما ندمر التنوع الحيوى السياسى والثقافى لعالمنا، ولسوف نعيش بعد ذلك نتباكى عليه.

| NOTES

1. This article is the transcript of remarks by Mark Malloch Brown on the occasion of the presentation of the Human Development Report 2004: *Cultural Liberty in Today's Diverse World*, at UNESCO Headquarters, Paris (France) on 16 July 2004.

2. See http://hdr.undp.org/reports/global/2004/pdf/presskit/HDR04_PKE_HDI.pdf

3. See http://www.developmentgoals.org/.

4. See http://www.un.org/millenniumgoals/.

هل تعنى المشاركات فى صيانة العموميات؟ تبادل البيانات، والمعلومات، والخبرة، والمعرفة بوصفها أمرا أساسيا فى المشاركات

بقلم: توماس دانييل مورتيز

by Thomas Daniel Moritz

بدأ توماس مورتيز، مجاله المهنى فى عام ١٩٧٥، فى مكتبة الموارد الطبيعية الوطنية التابعة لإدارة الولايات المتحدة الأمريكية الداخلية فى العاصمة واشنطن. وهو عضو فى لجنة بقاء الأنواع بالاتحاد الدولى للحفاظ على الطبيعة (IUCN). ويخدم الآن فى اللجنة الوطنية الزائرة لجوهر النظام المتكامل، بمكتبة الولايات المتحدة الرقمية العلمية الوطنية، وعضو فى اللجنة العلمية الوطنية للنظام المتكامل لتصنيف المعلومات (ITIS). وقد شارك بنشاط فى جهاز معلومات صيانة التنوع البيئى (BCIS)، وهو اتحاد دولى لمنظمات دولية وغير حكومية يركز على إدارة وبث معلومات التنوع البيئى. وهو حاليا المدير الفنى للخدمات المكتبية فى المتحف الأمريكى للتاريخ الطبيعى.

العمـوميات

لا يوجد أساسا سوى عمومية واحدة، تشمل الطبيعة، وهى موجودة فى مواجهة الأسوار، والحصون، والحدود، والقوانين، وأعماق البحار، والسموات، والهواء الذى نتنفسه.. وما بقى منه الآن موجود فيما بين مناطق العالم المحمية، والتى تبلغ أكثر من مائة ألف (حوالى ١٠٪ من مساحة السطح الخارجى للأرض)، وفى التجمعات البرية للنباتات والحيوانات، التى لاتزال حية- وتشمل ملايين السنين من التجارب الجينية المختارة طبيعيا، والتى قام بها كل كائن بشرى- ورفاقنا من الكائنات الحية.

والإشراف الحكيم على العموميات، وعلى هذه الأماكن، وهذه الكائنات الحية من موروثنا الجينى، يمثل «البؤرة» للاتحاد الدولى للحفاظ على الطبيعة (IUCN)[1]، وحركة الصيانة. ولكن هناك أمرا لم يكن أبدا بهذا الوضوح من قبل إلا فى العقد الأخير، وهو أن التركيز المحدود على صيانة

ترجمة: هانى فتحى مصطفى

«البؤرة» هذه، بوصفها مجرد مشهد طبيعى مادى تغطيها أشياء حية، يمكن أن يفشل فى سد احتياجات المستوى العالمى الذى وضعته حركة الصيانة لنفسها. وبالنسبة «للعموميات»، فإنها تتضمن أيضا تراثنا الإنسانى من المعرفة والحكمة المكتسبة خلال آلاف السنين من التجارب التى تلقتها الثقافات الإنسانية، والتى اكتسبتها خلال مئات السنين من الثقافة المنهجية للعلم تقريبا.

وهذه «العموميات» هى التكامل التام للطبيعة، أى التى يوجه إليها الاهتمام فى بعثة الاتحاد الدولى للحفاظ على الطبيعة. ولتحقيق إشراف فعال، لابد أن يكون هذا الإشراف قائما بوعى وإدراك على أسس المساواة والعدالة، كما أوضحتها بعثة الاتحاد الدولى للحفاظ على الطبيعة.

ومع ذلك، فإن العموميات كانت أيضا هدفا للهجوم لقرون عديدة...

ففى انجلترا، استطاعت الحركة الأولى للاحتواء أن تفرغ العموميات من هذا المضمون، كما رددت إحدى أغنيات الاحتجاج الشعبية لتلك الحقبة. فالمساحة المشتركة محليا «للعموميات» الحقيقية قد تحولت إلى حد كبير إلى ما يمكن أن نعتبره اليوم «عقارا». وفى مقال معاصر شهير نشر عام ١٩٦٨، تنبأ البروفيسور جاريت هاردين بجامعة كاليفورنيا بحتمية «مأساة العموميات»[٢]. مبرهنا على أنه ليس من البساطة أن تطغى كثافة الأعداد (فى شكل نمو سكانى) على قدرة العموميات على اكتساب الناس لوسائل معيشتهم. بل إن الأمر من الناحية الجوهرية الأعمق، وبصوة تشاؤمية أشد، هو أن المصلحة الذاتية والأنانية للفرد البشرى، ستؤديان حتما إلى دمار العموميات. ومن ثم حذر، البروفيسور جيمس بويل من مدرسة الحقوق بجامعة ديوك، من حركة لاحتواء (للعموميات)[٣]. ويتنبأ بنشوء نظام قانونى، يتسم بالتقييد بصورة متزايدة، ويصفه بأنه سوف يقيد الوصول إلى كل أشكال المعطيات والمعلومات، والمعرفة[٤]. وفى عصرنا ليست فقط أرض العموميات المادية محدودة ومختزلة بعنف، ولكن ذلك ينطبق أيضا على معرفتنا الإنسانية بالعموميات، وعقولنا، وقلوبنا، والبنية المادية، والفكرية، والعاطفية للعموميات.

والمعطيات، والمعلومات، والمعرفة، التى تصف العالم الطبيعى، موزعة على نطاق العالم فى نسق من الأشكال مذهل. وتوجد فى شكل مجموعات لعينة ضخمة فى متاحف العالم، من أعشاب وحدائق نباتية، وحدائق حيوان، ومعارض أحياء مائية. وهى مستقرة منذ قرون فى بطون المنشورات العلمية الرسمية، التى تحتفظ بها مكتبات العالم. وتوجد فى «الأدب غير المثير»- ليس منشورا بطريقة رسمية- عن طريق كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وتوجد فى خرائط، وصور، وأصوات مسجلة. وتوجد فى شكل فهارس مثل السجل الحيوانى (يعود إلى عام ١٨٦٤). وتوجد فى أرشيفات، ومجموعات مجال المخطوطات، وملحوظات المعامل. وتوجد فى المشاهدات والخبرة، وهى التجربة المبنية على معارف العلماء، والمنادين بصيانة الموارد الطبيعية، والثقافات البشرية الأهلية على مستوى العالم.

وهذا العالم من المعطيات، والمعلومات، والمعرفة، إنما هو عالم متكامل بدرجة ضعيفة[٥]. والجهود المبذولة للتكامل تواجه رأسا فى استخدامها بنسق معقد من العوائق القانونية والثقافية، وهذه المصفوفة الثقافية والقانونية، يمكن أن تمثل إعاقة خطيرة لجهودنا فى مواجهة أزمة البيئة العالمية.

ولدينا بشكل لم يحدث من قبل فى التاريخ البشرى،

فرصة غير عادية للإسهام فى معرفتنا للطبيعة دعما للصيانة. والتنمية التحويلية للتكنولوجيات القوية- مكونات الكمبيوتر، البرامج، الشبكات (الإنترنت، الشبكة العالمية الواسعة)، التخيل، الوثائق الرقمية، التخزين الرقمى، وذلك من بين أشياء أخرى عديدة- تعنى أن التكنولوجيا لم تعد بحاجة لأن تكون حاجزا للاتصال العالمى الفعال (على الأقل لمن يملكون القدرة على الوصول). ولكن توجد كما أشار البروفيسور لورنس ليسيج، بكلية الحقوق فى جامعة ستانفورد[٦]، «أنماط أخرى من القيود»، تعمل على الحد من الاستخدام الفعال للإنترنت-. وهذه القيود تتضمن العوامل القانونية، والسياسية، والاقتصادية، وربما بصورة أكثر أهمية العوامل الثقافية أو المعيارية. وبصورة أكثر بساطة يمكن للبشر لأسباب متنوعة، أن يختاروا عدم المشاركة فى الموارد حتى عندما يكون لديهم قدرة على الوصول لشبكة اتصالات عالمية عامة، وأن يشتركوا فى الرؤية والأهداف. وبالنسبة لحركة حماية البيئة العالمية، فإن استبعاد جميع العوائق أمام التعاون الفعال والتحالف هو أمر خطير للغاية.

وكانت تجربتى خلال سلسلة من مبادرات الاتحاد الدولى لحماية الطبيعة فى العقد الماضى، تشير إلى أن العوامل الثقافية- سواء كانت تعمل على مستوى الأفراد والجماعات الاجتماعية، أو على مستوى الجماعات الثقافية، والمجتمعات الحرفية، أو المنظمات، أو المؤسسات، أو الدول، أو المنظمات الدولية، هى بالفعل «العوائق الأولية» والأكثر أهمية أمام المشاركات الفعالة فى الحماية. وفهم أو إدراك أن خدمة المصلحة الشخصية أو الجماعية بشكل أفضل عن طريق التحكم والحد من الوصول إلى استخدام معطيات الصيانة، أو المعلومات، أو المعرفة، واستخدامها، يحبط مقصدنا المشترك- والاستخدام الفعال للمعطيات، والمعلومات، والخبرات، والمعرفة، والتكنولوجيا من أجل البحوث والتعليم وممارسة الصيانة التطبيقية.

توجد فى أحيان كثيرة فائدة ملحوظة للتحكم فى الوصول إلى المعطيات، أو المعلومات، أو المعرفة، والتى تكون تحت سيطرة مجموعة من الملاك. وقد يسعى الأفراد إلى تطوير أنفسهم بهدف ضمان وظائف، أو ترقيات، أو شهرة، أو مكانة مهنية. وقد يتخوف الأفراد أيضا من أن الاعتراف بأسبقيتهم المستحقة فى الاكتشاف سوف تصادر، دون إسناد صحيح إلى أصحابها، أو أن تكامل أعمالهم سيتم تشويهه. والمجتمعات المهنية قد تعتمد على أصول معلوماتية بالنسبة للعائد، وذلك لدعم عضويتها أو دعم أنشطة أخرى. والمنظمات غير الحكومية قد تسعى إلى المنفعة التنافسية مع الممولين- سواء كانوا ممولين أفرادا أو مؤسسات خاصة، أو وكالات معونات حكومية، أو برامج دولية. وقد تقع المؤسسات تحت ضغط لجعل كل مصدر

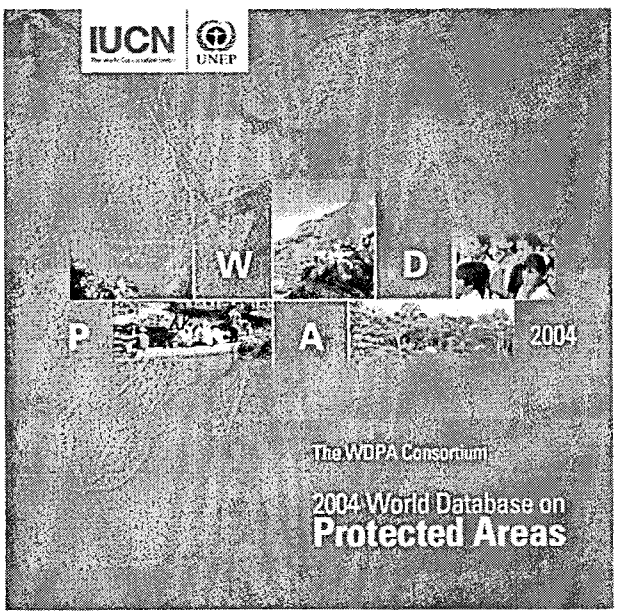

١٢- غطاء الإسطوانة المدمجة لقاعدة البيانات العالمية عن المناطق المحمية عام ٢٠٠٤، أعدت لصالح هذه القاعدة، والتى هى أكبر مستودع للمعلومات العالمية عن المناطق المحمية.
راجع: http://sea.unep-wcmc.org/wdbpa/download/wdpa2004/.

متاح للعائد يصل إلى الحد الأقصى فى بعض الأوقات حتى دون اعتبار للمهمة الأساسية للمؤسسات. والناشرون التجاريون الممنوحون حافز تملك «الاحتكار الكامل»[٧] للمعرفة العلمية، والمنساقون بدافع الربح، يمكن أن يفرضوا نفقات غير محتملة على المستخدمين (users)[٨]. وقد تشعر الحكومات بأنها ملتزمة سياسيا بالدفاع عن نفسها ضد الانتقادات الداخلية أو الخارجية لسياساتها البيئية. وكل هذه العوامل (وغيرها) يمكن أن تحد من الرغبة فى المشاركة.

بيد أنه توجد تكلفة لتقييد الوصول إلى مصادر معلوماتنا. وربما يكون البنك الدولى أكثر الأمثلة بروزا فى هذا الخصوص. والبنك وهو متأثر بانتقاد قرارات السياسة المدمرة بيئيا- المتخذة بجهل واضح على أساس العوامل البيئية- قد وعى متطلباته التامة لمصادر أكثر تطورا بشكل كامل من مصادر المعرفة البيئية. والحقيقة أنه إدراكا لأهمية الموارد المعلوماتية، اقترح جيمس وولفينسون رئيس البنك الدولى، إعادة تعريف البنك على أساس أن يكون «بنك معرفة»[٩].

ولكن تبقى أيضا تكلفة أخرى أقل وضوحا للقيود على الوصول إلى المعرفة الخاصة بالحفظ. ويعتمد الدعم الفعال، على الانخراط التام للشعوب المحلية فى أكثر المناطق المهددة بالخطر بصورة مرجحة، وأشدها تنوعا بيئيا ضخما فى العالم. وبدون القدرة على الوصول إلى المعلومات الأساسية، وترجمة هذه المعلومات من منظور الحفظ، قد لا تتمكن الشعوب المحلية من اتخاذ أحكام متوازنة وصائبة عن استخدام مصادرها الخاصة. وفوائد الاتصال المباشر والصائب بين الشعوب هى أيضا مقيدة. ففى كل سنة يبلغ ملايين الشباب- خاصة فى الاقتصاديات الناشئة- النضج دون القدرة على الوصول إلى المعرفة الأساسية للتنوع البيئى الوطنى، وتراثهم الطبيعى.

إطار المشاركة: الممتلكات العامة والعموميات

فى خطاب كتب منذ حوالى ٢٠٠ عام مضت، أعلن الرئيس الأمريكى توماس جيفرسون منشئ إعلان الاستقلال «أن مجال المعرفة هو ملكية عامة لجميع البشرية»[١٠].

وقد تجسد هذا المبدأ فى دستور الولايات المتحدة، خاصة فى شروطها لحقوق النشر وبراءات الاختراع، وعودتها إلى الاستخدام العام المجانى بعد مدة زمنية محددة. وهذه الأشكال من «الملكية الفكرية» موضوعة فى «النطاق العام» للاستعمال- بما فى ذلك الاستخدام التجارى- من قبل الجميع- وقد رأى بعض العلماء فى هذه الشروط مصدرا أساسيا للنجاح العظيم للولايات المتحدة فى التطوير التكنولوجى والعلمى.

وهى أيضا نفس الحالة بأن طبيعة العلم تدعم بقوة الوصول المتاح إلى المعطيات العلمية، والمعلومات، والمعرفة. ولقد عبر السير إسحاق نيوتن عن هذه الطبيعة الجوهرية للعلم عندما كتب «إذا كنت قد شاهدت ما هو أبعد، فإن ذلك كان بالاعتماد على أكتاف العمالقة»[١١]. وفى عام ١٩٤٢، قدم أر. كيه ميرتون من جامعة كولومبيا تعبيرا يتسم بالتحليل، تصوره أوسع لهذه الطبيعة: «النتائج الحقيقية للعلم هى نتاج للتعاون الاجتماعى، وتعزى إلى المجتمع، وتشكل تراثا مشتركا تكون فيها أسهم المنتج الفردى محدودة للغاية»[١٢]. ولكن فى السنوات الأخيرة، ومع التأييد المكثف لسيطرة المالك على المعرفة[١٣]، أصبح الكثير من ملاك المعطيات، والمعلومات، والمعرفة، أقل

رغبة فى أن يروا مصادرهم تستغل، أو يدعيها فى الواقع آخرون. ولم تعد الأملاك العامة «للدولة» مخزنا أمينا بصورة تامة يثرى الصالح العام.

ووضع المعطيات العلمية، والمعلومات، والمعرفة، فى نطاق الأملاك العامة «للدولة» من أجل الانتفاع العام المجانى من قبل الجميع، يطرح معضلة- لأنه يسمح بالاستغلال الاقتصادى من قبل المؤسسات التجارية. وهناك حساسية قوية ومتنامية حول مثل هذا التطور من جانب الذين فقدوا تاريخيا التحكم الاقتصادى أو الثقافى فى مصادرهم الخاصة. ولقد لقى هذا القلق تركيزا فى منظمة حقوق الملكية الفكرية العالمية[١٤]، فى التطور المستمر لاتفاقية التنوع البيولوجى[١٥]، وفى تطور اتفاقيات «التربس» (TRIPS)[١٦]، وفى التعبيرات الجماعية عن القلق (مثل «إعلان كانكون» عام ٢٠٠٢)[١٧].

حلول مقترحة

الاهتمام بحماية معرفة الشعوب الأصلية، أو تراث التنوع البيئى الوطنى للدول المتنامية، أدى إلى خيار مقترح كتكملة لأملاك (الدولة) الصرفة، وتحدد «عموميات المعرفة» «مجال الانتفاع المجانى والنزيه للمعطيات، والمعلومات، والمعرفة»، أو «مجال الانتفاع العادل». والنموذج هو اقتراح وسط لمجال مشروط أو «معيب» للانتفاع المتوافق مع النظام القانونى الموجود لحقوق الملكية الفكرية، ومع الاقتصاد العالمى القائم على السوق. ويكون هذا ممكنا عن طريق خصائص فريدة معينة لمصادر رقمية. والمصادر الرقمية ليست تنافسية (إذ أنها تقترب من الصفر بالنسبة للاستخدام المتزايد)، وليست حصرية (بالنسبة للمنطقة الشاملة المحتملة)[١٨]. وهذه الخصائص الخاصة للعموميات الرقمية تهدم بفعالية حجج هاردين بالنسبة لعدم تفادى «مأساة» العموميات.

مفهوم حماية العموميات والاستجابات الحديثة للاتحاد الدولى لحماية الطبيعة

إن تطوير «عموميات معرفة الصيانة»[١٩]، (أو بشكل أكثر تبسيطا «عموميات الصيانة») متوافق مع روح الإعلان العالمى لحقوق الإنسان[٢٠]، وكذلك مع الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجى[٢١]- والتى صدقت عليها بالفعل جميع دول العالم[٢٢] (ماعدا الولايات المتحدة فى الوقت الراهن). وفى حين أن العموميات نموذج يجعل المعطيات، والمعلومات، والمعرفة متاحة بالنسبة للصيانة، والبحوث والاستخدامات التعليمية، فإنه يحمى تماما معرفة الشعوب الأصلية، وتراث التنوع البيئى للأمم المتنامية من الاستيلاء التجارى. ويجب أن نشدد على أننا لا نصدق أن الدفاع عن «عموميات الصيانة» يحول دون تنمية أكبر وأكثر شمولية «لعموميات العلم العالمى»، أو حتى «عموميات المعرفة العالمية»، ونحن نعتقد أن «عموميات الصيانة» تمثل هدفا وسيطا، قابلا للإنجاز الفورى.

ومن الجدير بالذكر أنه منذ عام ١٩٨٧، (على الأقل) جعل الاتحاد الدولى لحماية الطبيعة منشوراته الرسمية متاحة عن طريق إذن شائع الأسلوب، مطبوع على الصفحة التى تلى صفحة العنوان. وهذا الإذن يقرر «أن إعادة نسخ هذا الإذن لأغراض تعليمية، أو أغراض أخرى غير تجارية، مسموح به دون موافقة صاحب حق النشر، بشرط أن يكون المصدر مذكورا، وأن يتلقى صاحب حق النشر نسخة من المادة المنسوخة. والنسخ لإعادة البيع، أو لأغراض تجارية أخرى، ممنوع بدون إذن مكتوب مسبق من صاحب حق النشر. ولكن فى منتصف التسعينيات (من القرن العشرين)- وفى محاولة للسعى نحو نهج استراتيجى أكثر وعيا للمشاركة، قام الاتحاد الدولى لحماية الطبيعة- بدعم مهم من مركز علم التنوع البيئى التطبيقى، التابع للصيانة

الدولية- بتكوين ما يطلق عليه (نظام معلومات حماية التنوع البيئى)[٢٣]. وهذا النظام كان جهدا ملموسا ومدعوما، يجمع معا منظمات الصيانة الدولية غير الحكومية، ولجان الاتحاد الدولى لحماية الطبيعة فى مشاركة قوية واعية مع الاقتسام التعاونى للمعطيات، والمعلومات، والمعرفة. ولعدة أسباب، فإن نظام معلومات حماية التنوع البيئى صدر عنه نتائج مختلطة- فهو قد نجح فى بناء علاقات عمل من الثقة بين منظمات الصيانة الرئيسية، ولكنه فشل فى تطوير «نموذج عمل» مستقر قابل للاستمرار، بالنسبة للمشاركة الجارية. ومع ذلك، فقد سجل للمرة الأولى أن مثل هذه المجموعة العريضة من الشركاء فى مجتمع الصيانة الدولى قد سعت إلى خلق إطار مشترك لاقتسام المعطيات والمعلومات.

وكانت قاعدة بيانات العالم العالمية عن المناطق المحمية، والتى تكونت فى عام ٢٠٠٢. نتيجة مباشرة لمشاركة نظام معلومات حماية التنوع البيئى. وقد تشكل الاتحاد المالى ليقوم بمهمة عامة، وهى إنتاج قاعدة بيانات العالم عن المناطق المحمية[٢٤].

وهذه المبادرة كانت تطورا فارقا لمنظمات الصيانة الكبرى، والتى يبدو أنه من الإنصاف أن نقول: إنها كثيرا ما اعتبرت بعضها البعض (على أفضل تقدير) «متنافسة بود»، إن لم تكن متنافسة بصورة صريحة. وفى إطار اتحاد قاعدة بيانات العالم للمناطق المحمية، فإن هذه المنظمات الرئيسية وافقت على اقتسام معطيات الملكية للصالح العام، وبالتزام واضح من الدكتور مارك كولينز مدير مركز مراقبة الصيانة العالمى التابع لبرنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة (فى كيمبريدج، المملكة المتحدة)، وضعت مجموعة البيانات الأساسية لقاعدة بيانات العالم للمناطق المحمية، وفى نطاق الملكية العامة، وأبيحت بصورة علنية فى مؤتمر الحدائق العامة العالمى فى ديربان بجنوب إفريقيا فى عام ٢٠٠٣. وأتيحت نسخة جديدة بتحسينات أساسية فى مجلس فرقاء اتفاقية التنوع البيولوجى فى كوالالمبور فى عام ٢٠٠٤. والفوائد التى تعود على مجتمع الصيانة مازالت يتم معايرتها بشكل تام، ولكن من بين النتائج المبكرة ما يلى:

- مراجعة نقدية لمجموعة المعطيات بواسطة جماعة دولية أوسع مما كان ممكنا من قبل.
- تحسينات مؤثرة فى كمية السجلات وجودتها(وخاصة احتواء ملفات نظام المعلومات الجغرافى لكثير من المناطق المحمية الممثلة).
- إمكانية إجراء تحليلات على النطاق الكوكبى، أو الإقليمى، أو القومى، أو المحلى. مثال على ذلك راجع تحليلات GAP، التى تمت على نطاق عالمى لمؤتمر الحدائق العامة العالمى http://www.conservation.org/xp/frontlines/species/strategy24-2.xml

ونموذج اتحاد قاعدة بيانات العالم للمناطق المحمية WDPA مهم لسببين على الأقل:

السبب الأول، فإنه من الناحية العالمية، يعترف بأنه لايوجد عضو واحد فى مجتمع الصيانة الدولى من المحتمل أن يكون قادرا على التزويد بمعلومات دقيقة وحديثة بشكل مناسب على مستوى دولى شامل، وأنه توجد فوائد حقيقية للطرق التعاونية. وهذا أمر حقيقى خاصة فى بيئة شبكة الإنترنت، حيث من الممكن احتواء جماعة كاملة من ممارسى الصيانة ممن هم موزعين جغرافيا على نحو واسع، ومع ذلك يمكنهم الإسهام بصورة بناءة فى عملية التجميع والمراجعة.

والسبب الثانى، هو أن قرار وضع مجموعة البيانات

الجوهرية فى الممتلكات العامة يعكس إدراكا بأن أنماطا معينة من المعطيات هى سلع أساسية عامة، وهى التراث المشترك لجميع الشعوب. وهذا الإدراك يتوافق مع ظهور إجماع دولى بأنه يوجد نطاق من السلع العامة- خاصة تلك التى تتعلق بالصحة العامة، والحماية البيئية والزراعية، وبالتحديد ما يشمل المعطيات العلمية والمعلومات، والخبرة، والتكنولوجيا، والمعرفة- يجب أن تكون مشتركة بين جميع الشعوب.

عموميات الصيانة: جزء من حركة عالمية

يسهم كثير من الأفراد، وكثير من المؤسسات على مستوى العالم فى عموميات كوكب الأرض. وبرمجيات «المصادر المفتوحة»، ومرفق المعلومات للتنوع الأحيائى العالمى (GBIF)[٢٥]، ومبادرة بنك الجينات GenBank[٢٦]، لاقتسام المعلومات الخاصة بالتسلسل الجينى (الوراثى)، والإتاحة العلنية للمبادرات المنشورة، مثل BioMedCentral[٢٧]، والمكتبة العامة للعلوم[٢٨]، وحركة الأرشفة الذاتية[٢٩] فى العلم، وحركات أخرى مماثلة.. تسهم كلها بشكل مهم فى هذا الاتجاه. وتقوم منظمة اليونسكو بنفس الشىء فى مجالاتها المماثلة من الاختصاص. وقد اتخذ الاتحاد الدولى لصيانة الطبيعة مؤخرا خطوته التالية نحو بناء إطار عالمى للمشاركة فى الصيانة. وفى اجتماع عقد فى سويسرا فى مايو/ آيار عام ٢٠٠٤، حضره ممثلون لقطاعات كثيرة من مجتمع الصيانة، تم اتخاذ قرار لتعزيز وتنمية «عموميات معرفة الصيانة». وهذه المبادرة تم الإعلان عنها رسميا فى مؤتمر الصيانة العالمى[٣٠]، الذى عقد فى بانجكوك، بتايلاند فى نوفمبر/ تشرين الثانى عام ٢٠٠٤.

NOTES

1. The IUCN Mission: 'To influence, encourage and assist societies throughout the world to conserve the integrity and diversity of nature and to ensure that any use of natural resources is equitable and ecologically sustainable'. See: http://www.iucn.org/about/index.htm.

2. Garrett Hardin. 'The Tragedy of the Commons' *Science*. New Series. Vol. 162. No. 3859. (13Dec. 1968). pp. 1243–1248.

3. James Boyle. 'The second enclosure movement and the construction of the public domain.' *Law and Contemporary Problems*. Winter/Spring. 2003. vol 66:33–74.

4. For working definitions see: Tom Moritz. 'Building the Biodiversity Commons.' D-Lib Magazine. June 2002:http://www.dlib.org/dlib/june02/moritz/06moritz.html.

5. *The Role of Scientific and Technical Data and Information in the Public Domain: Proceedings of a Symposium*. Julie M. Esanu and Paul F. Uhlir. Eds. Steering Committee on the Role of Scientific and Technical Data and Information in the Public Domain Office of International Scientific and Technical Information Programs Board on International Scientific Organizations Policy and Global Affairs Division. National Research Council of the National Academies. p. 8.

6. Lessig. Lawrence. *Code and other laws of cyberspace*. NY. Basic Books. 1999. pp. 86–90.

7. Carl T. Bergstrom and Theodore C. Bergstrom. 'The costs and benefits of library site licenses to academic journals.' *Proceedings of the National Academies of Sciences*. 20 Jan. 2004. Vol. 101. No. 3: pp.897–898. [http://www.pnas.orgcgidoi10.1073pnas.0305628101].

8. Data from the Association for Research Libraries indicates that in the 1986–2002 time period the Consumer Price Index increased 64% while serial [journal] unit costs increased 227%. *ARL Statistics 2001–2002*. Association of Research Libraries, Washington, DC. http://www.arl.org/newsltr/218/costimpact.html: "...figures released by the largest publisher of scientific journals – Amsterdam-based Elsevier – help explain why many scientists and others are frustrated. Its 1,700 journals, which produce $1.6 billion in revenue, garner *a remarkable 30 percent profit margin*. [emphasis added] Rick Weiss. "A Fight for Free Access

To Medical Research." *The Washington Post*. 08/05/2003 (Section: Nation. A01).

9. http://info.worldbank.org/etools/bSPAN/presentationView.asp?EID=311&PID=629.

10. Thomas Jefferson writing to Henry Dearborn (1807).

11. Letter to Robert Hooke. 5 February 1676.

12. Robert K. Merton. 'A Note on Science and Technology in a Democratic Order.' *Journal of Legal and Political Sociology*. Vol. 1. No. 1–2. (October. 1942). pp. 115–126.

13. SEE for example: Julian Birkinshaw and Tony Sheehan. 'Managing the Knowledge Life Cycle.' *MIT Sloan Management Review*. 44 (2) Fall 2002: 77.

14. http://www.wipo.int/.

15. *Access and benefit-sharing as related to genetic resources. Progress report on the implementation of decisions V/26 A-C.* CONFERENCE OF THE PARTIES TO THE CONVENTION ON BIOLOGICAL DIVERSITY Sixth meeting The Hague. 7–19 April 2002. UNEP/CBD/COP/6/19. 9 January 2002. http://www.biodiv.org/doc/meetings/cop/cop-06/official/cop-06-19-en.pdf.

16. http://www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/trips_e.htm.

17. http://www.semarnat.gob.mx/internacionales/reunion/doc/CANCUN-DECLARATION.doc.

18. Reichman. Jerome H. and Paul F. *Uhlir. Promoting Public Good Uses of Scientific Data: A Contractually Reconstructed Commons for Science and Innovation*. http://www.law.duke.edu/pd/papers/ReichmanandUhlir.pdf.

19. Gladys Cotter. 'Biodiversity Informatics Infrastructure: an Information Commons for the Biodiversity Community.' 26th International Conference on Very Large Databases. September 2000. http://www.vldb.org/archive/vldb2000/presentations/cotter.pdf: Thomas Moritz. 'Building the Biodiversity Commons'. *D-Lib Magazine*. June 2002 . v8:6. http://www.dlib.org/dlib/june02/moritz/06moritz.html; Jonathan Adams. Frank Biasi. Colin Bibby. Martin Sneary. 'The Biodiversity Knowledge Commons.' *Conservation in Practice*. Fall 2002. v.3:4.

20. Everyone has the right to freedom of opinion and expression: this right includes freedom to hold opinions without interference and to seek. receive and impart information and ideas through any media and regardless of frontiers. [emphasis added] http://www.un.org/Overview/rights.html.

21. http://www.biodiv.org/convention/articles.asp See for example Article 17: 'Exchange of Information' Section 2: 'Such exchange of information shall include exchange of results of technical, scientific and socio-economic research. as well as information on training and surveying programmes. specialized knowledge. indigenous and traditional knowledge a : such and in combination with the technologies referred to in Article 16. paragraph 1. It shall also. where feasible. include repatriation of information.' (emphasis added)

22. http://www.biodiv.org/world/parties.asp?lg=0.

23. http://www.biodiversity.org/simplify/ev.php.

24. See for example: http://maps.geog.umd.edu/WDPA/WDPA%20info/WDPA%20Consortium.html.

25. http://www.gbif.org/.

26. http://www.ncbi.nlm.nih.gov/Genbank/.

27. http://www.biomedcentral.com/.

28. http://www.publiclibraryofscience.org/.

29. http://www.eprints.org/self-faq/.

30. http://www.iucn.org/congress/index.cfm.

التعاون بين منظمة اليونسكو واليابان فى حماية التراث الثقافى

بقلم: تسوكاسا كاوادا وناو هاياشى-دينيس

by Tsukasa Kawada and Nao Hayashi-Denis

شغل تسوكاسا كاوادا منصب نائب المدير العام لإدارة الشئون الثقافية فى وزارة الشئون الخارجية فى اليابان منذ يونية/ حزيران عام ٢٠٠٣. وبوصفه متخرجا فى جامعة هيتوتسوباشى، انضم إلى وزارة الخارجية عام ١٩٧٧، وخدم فى عدة مواقع داخل اليابان وخارجها، ومنها منصب سفير اليابان فى باريس.

أما ناو هاياشى- دينيس: فقد حصلت على درجة الماجستير فى التاريخ القديم، وتخصصت فى علم الآثار ودراسات الأديان المقارنة (الإمبراطورية الرومانية، واليابان القديمة). وهى الآن متخصصة معاونة لبرامج قسم التراث الملموس لأوروبا وآسيا، ومنسقة لصندوق أموال ائتمانات اليونسكو/ اليابان للحفاظ على التراث الثقافى العالمى. وقد عملت فى السابق ملحقا ثقافيا فى وزارة الشئون الخارجية اليابانية، ومسؤولة صحفية فى السفارة اليابانية بباريس.

تعتبر اليابان واحدة من أكثر شركاء اليونسكو التزاما فى جميع مجالات عملها الإلزامية منذ انضمت إليها عام ١٩٥١، وكانت شريكا رئيسيا لليونسكو من قبل انضمامها للأمم المتحدة نفسها. وطوال أكثر من نصف قرن، أدت هذه المشاركة العديد من النتائج المثمرة. ولكن لماذا أولت اليابان مثل هذا الاهتمام لليونسكو من خلال مساهماتها الثقافية، والفكرية، والمالية، ومشاركاتها المتعددة فى الأنشطة المشتركة؟. وفى أى مناخ يمكن تدعيم هذه المشاركة من أجل مزيد من العمل فى السياق الكوكبى، مع ضمان تحقيق مصالح الطرفين؟. إن الإجابة عن هذه الأسئلة تكمن فى رغبة اليابان فى تقاسم تجربتها فى التنمية مع بلدان تواجه صعوبات مماثلة خلال جهودها التنموية، وكذلك المشاركة فى هدف اليونسكو طويل المدى الخاص بالتعاون متعدد الأطراف.

السياسة الثقافية اليابانية فى الخارج

يمكن القول باطمئنان: إن اليابان كانت أول دولة غير

ترجمة: هانى فتحى مصطفى

غربية تنجح فى «تنمية»، أو «تحديث» نفسها. فقد فتحت اليابان أبوابها للعالم الخارجى منذ حوالى ١٥٠ سنة لتنهى سياسة الباب المغلق التى اتبعتها فترة حكم محاربى طوكيو Edo-Shogunate، الدكتاتورية، التى استمرت لثلاثة قرون. ومنذ ذلك الحين بذلت اليابان جهودا لتنمية مجتمع ديموقراطى حديث، لكى تصبح بلدا صناعيا. وفى خضم هذه الجهود حدثت صراعات بين التحديث أو تقديم القيم الغربية، وبين القيم التقليدية والثقافية اليابانية. ومع ذلك، فقد حلت اليابان هذه الصراعات، اليوم، مما سمح لها بالتجديد، مع الحفاظ على روح القيم اليابانية، وهو ما يمكن رؤيته فى اليابان المعاصرة. وبينما تأثرت الثقافة والتقاليد اليابانية، أو تحولت بفعل الثقافة الغربية، فإن البلد قد نجح فى استيعاب الثقافة الغربية بإعطائها نكهة يابانية. فأغلبية الشعب اليابانى يقدر الثقافة الغربية، ولكنه فى نفس الوقت، يعتبر الثقافة اليابانية مصدر شخصيته وكبريائه، خاصة عندما تبدو أحاسيس الدونية جلية فى وجه الثقافة الغربية «المتقدمة». والأشكال الجديدة للثقافة اليابانية، مثل المانجا Manga، والكارتون، وأغانى البوب اليابانية، تجتذب الناس الآن من خارج حدود البلد. وبالنسبة لليابان، فإن تلاقى ثقافات مختلفة لم ينتج عنه «صراع حضارات»، ولكنه أسهم بدلا من ذلك فى دمج ثقافات لها قيمة كونية.

ولقد روجت اليابان كثيرا للتبادل الثقافى والتعاون مع الدول الأخرى، كأحد أعمدة سياساتها الخارجية. وكمثال على ذلك، فإن لوزارة الشئون الخارجية اليابانية إدارة شئون ثقافية مختصة بوضع السياسات، وتخطيط وتنفيذ التبادلات الثقافية، والتعاون. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسة اليابانية التى تم تأسيسها عام ١٩٧٢، وتم إعادة تنظيمها كمؤسسة مستقلة شبه حكومية فى العام الماضى، تعمل بتعاون وثيق مع وزارة الخارجية اليابانية لترويج التعاون فى الأنشطة الثقافية مع الدول الأخرى، وتعتبر اليابان منظمة اليونسكو شريكا قيما فى جهودها للمساهمة فى المجتمع الدولى من خلال التعاون الثقافى. ولكن التبادل الثقافى والتعاون لا ينظر إليهما على أنهما أدوات يمكن أن تساعد الشعوب الأخرى على فهم اليابان، واللغة اليابانية، وعلى تحسين صورة اليابان فى الخارج فحسب. ولكنهما أيضا ينظر إليهما كوسائل يمكن لليابان عن طريقها أن تسهم فى جهود الدول الأخرى لتحقيق التنمية، حيث إن العديد من هذه الدول تواجه نفس نوع الصعوبات التى مرت بها اليابان نفسها فى هذا المسعى. وقد شجعت الحكومة اليابانية اليونسكو على تبنى «معاهدة حماية التراث الثقافى غير المادى» فى العام الماضى، كمثال على ذلك، إيمانا من التجربة اليابانية بأنه من المهم لكل دولة أن تحافظ على ثقافتها الخاصة فى إطار التنمية. وفى عام ٢٠٠٣، أرسلت حكومة اليابان بعثة تبادل ثقافى إلى الشرق الأوسط، شاركت فى ندوة حول «التحديث والقيم التقليدية». وكان الهدف هو مشاركة التجربة اليابانية فى التحديث مع دول الشرق الأوسط، التى تسعى الآن لتحديث نفسها، فى حين أنها تهدف فى نفس الوقت إلى الحفاظ على قيمها التقليدية.

وفى السنوات الأخيرة، كانت اليابان حريصة على تقوية مشاركتها مع اليونسكو فى جميع المجالات، خاصة فى حماية التراث الثقافى. وهكذا، فإن اليابان أسهمت حتى الآن بحوالى ٤٦ مليون دولار أمريكى لصندوق أموال ائتمانات اليونسكو/ اليابان للحفاظ على التراث الثقافى العالمى، ويتضمن ذلك إسهامات كبرى فى معابد النوبة فى (أبوسمبل) فى مصر، ومعبد بوروبودور Borobudur فى إندونيسيا، ومدينة موينجودارو Moenjodaro فى باكستان،

وآثار أنجكور فى كمبوديا، وباميان فى أفغانستان، وحديثا جدا، ترميم البنيات الأساسية للمتحف الوطنى فى العراق. وتاريخ هذا التعاون ومعظم معالمه المهمة موضحة فيما يلى:

من خلال اليونسكو، بالتوازى مع الالتزامات السياسية للدولة المضيفة، مما يضمن التنفيذ السلس للأنشطة التى يتم التعهد بتنفيذها عن طريق هذه الصناديق. وخطة العمليات، التى يتم توقيعها من جميع الأطراف المعنية، تضمن احترام سلامة الخبراء والموظفين المدنيين الدوليين،

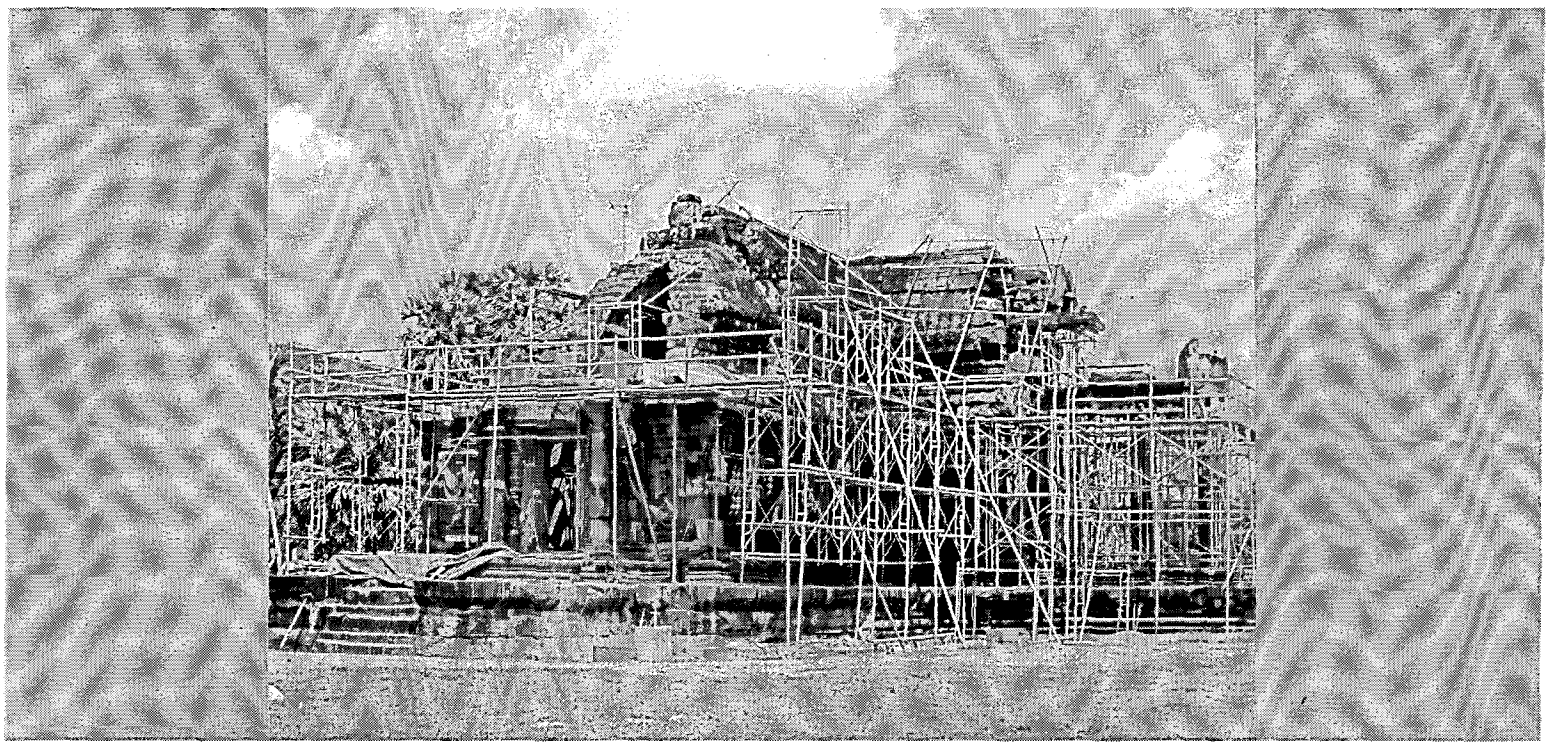

١٣ – المكتبة الشمالية. معبد أنجكور وات تحت عملية الترميم، التى يقوم بها الفريق الحكومى اليابانى، سيم ريب، كامبوديا.

أنشطة اليابان واليونسكو لحماية التراث الثقافى

منذ بداية الستينيات «من القرن العشرين» أصبحت الأنشطة التى تمت بالاشتراك مع الآخرين جزءا مهما من استراتيجية اليونسكو للتعاون متعدد الأطراف. والتعاون فيما يتصل بالموازنات الإضافية، يرتكز على تلقى إسهامات تطوعية من الدول الأعضاء، والتى يتم توجيهها

الذين يتم إرسالهم لتنفيذ مثل هذه المشروعات. وهى أيضا تشهد للجهود التى بذلت لربط الشركاء المؤسسين بهدف اليونسكو وهو حماية كنوز العالم، وتبين رغبة المنظمة فى توجيه المجتمع الدولى نحو منهج متعدد الأطراف.

وكجزء من هذا التعاون، يوفر المتخصصون خبرتهم لأنشطة يتعهدون بالقيام بها تحت قيادة اليونسكو فى إطار

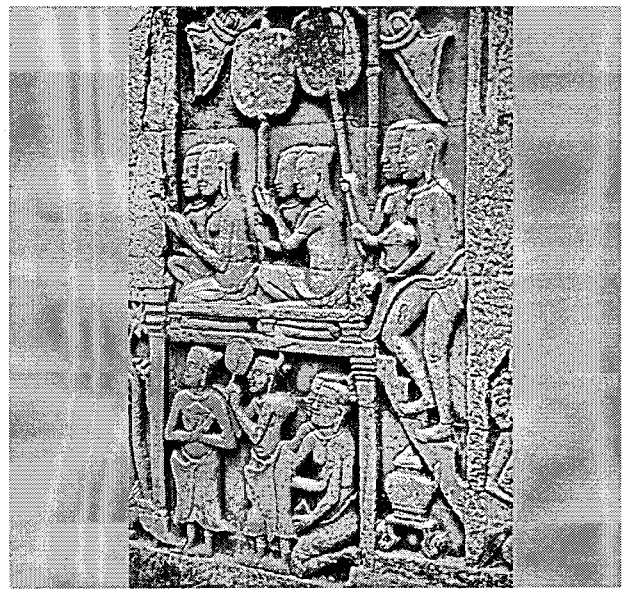

١٤- معبد بايوم، نحت بارز، أنجكور توم، سيم ريب، كامبوديا.

لجنة توجيه دولية فى معظم الحالات. وهذا الإجراء يساعد على تحديد الأولويات من الاقتراحات المقدمة من دولة ذات سيادة، تضمن الدقة العلمية، وتدعم صنع القرار الملتزم بمبدأ الحوار، بهدف الوصول إلى أكثر الحلول ملاءمة. وفعالية هذا النهج تأكدت بالأنشطة التى تم القيام بها فى مناطق صعبة، مثل تلك الأنشطة التى تمت فى مواقف مابعد انتهاء الصراع. ولكن الطريقة، وتأسيس منتدى للتعاون يضم عددا من الدول، كان من الممكن حدوثه نتيجة لجهود متواصلة، وتفاهم متبادل، واحترام لسيادة الدولة المضيفة، ونتيجة كذلك للوساطة الماهرة من جميع الأطراف المعنية.

صندوق أموال ائتمانات اليونسكو - اليابانى

شاركت اليابان أولا فى حملة حماية دولية لليونسكو فى الستينيات (من القرن العشرين) عندما لعبت الدولة دورا فى حماية معابد النوبة (بأبوسمبل) فى مصر، وشاركت اليابان أيضا فى الحملة التالية، وكانت لمعبد بوروبودور فى إندونيسيا، من عام ١٩٧٥، فصاعدا. وفيما بعد، ومع انتهاء الحرب الباردة، أيقنت اليابان مثل العديد من الدول الأخرى أن العالم الآن يواجه تحديات جديدة فى التعاون الدولى، مما نتج عنه أن اليابان بدأت فى تنمية تبادلات قيمة مع الدول الأخرى فى آسيا منذ الثمانينيات (من القرن العشرين) فصاعدا، وبدأت فى المشاركة بنشاط أكثر وأكثر فى الشئون العالمية نتيجة للقوة الاقتصادية المتنامية للبلد. وكانت الولايات المتحدة فى هذا الوقت أيضا قد انسحبت من اليونسكو.

وفى عام ١٩٨٨، أعلن رئيس الوزراء اليابانى «نو بو روتاكيشيتا» فى لندن أن تقوية التبادل الثقافى من الآن فصاعدا سيكون أحد أعمدة السياسة الخارجية اليابانية، وتم اختيار التعاون فى الحفاظ على التراث الثقافى العالمى جزءا من ذلك. وبعد ذلك بعام، تم إنشاء صندوق ائتمان، وهو صندوق أموال ائتمانات اليونسكو/ اليابانى للحفاظ على التراث الثقافى، بناء على طلب اليونسكو، وكمبادرة من اليابان نفسها لتوفير مساعدة مالية وفنية للدول النامية. وإطار هذه المشاركة، المرتكز على ما يطلق عليه التعاون «عن طريق التعدد multi-by»، يجعل اليونسكو مسؤولة عن إدارة الصناديق المالية وتنمية المشروعات، مع موافقة الحكومة اليابانية على القرارات التى تصدر عن كيفية استخدام هذه الصناديق. والصناديق التى أتيحت فى هذا السبيل، تستخدم لإرسال الخبراء الدوليين الذين تختارهم اليونسكو إلى الحقل المنشود، لشراء المواد والمعدات، واستغلال التسهيلات اللازمة للعمل فى موقع معرض للخطر. وتجعل اليونسكو شبكتها الدولية الممتدة

من الخبراء الفنيين متاحة، بالإضافة إلى مهاراتها فى إزلة أية عوائق سياسية فى طريق تنفيذ المشروعات. ومن جانبها، تجعل اليابان تمويل المشروع متاحا، بناء على الأولوية المتبادلة، والموافقة السابقة للمشروعات. ويمكن النظام أيضا من تنفيذ العمل فى المناطق التى قد لا تكون فيها مشاريع التعاون الثنائية ممكنة دائما.

وبداية، فإن مشاريع صناديق أموال الائتمانات من هذا النوع كانت تتم بشكل أساسى فى الدول الآسيوية، ولكنها امتدت الآن إلى قارات أخرى. واليوم، قد تم تنفيذ ٣٠ مشروعا فى ٢٤ دولة، أو يجرى تنفيذها بتمويل من صندوق أموال الائتمانات اليابانى. وفى الوقت نفسه، زادت مساهمة اليابان فى ميزانية اليونسكو المنتظمة من ١,٨٪ عام ١٩٥١، إلى ٢٢٪ عام ٢٠٠٢. وبداية من يونية/ حزيران عام ٢٠٠٤، أسست الدولة ١٨ صندوقا لأموال الائتمانات لدى اليونسكو، وبلغت مساهمات اليابان فى صندوق حماية التراث الثقافى الآن أكثر من ٤٦ مليون دولار.

وأهم المشروعات التى تم تمويلها تحت رعاية صندوق أموال الائتمانات اليونسكو/ اليابانية، هو موقع أنجكور فى كامبوديا، حيث أصبحت اليونسكو فى غاية النشاط منذ عام ١٩٩١، وخاصة بعد اتفاقية باريس للسلام لعام ١٩٩٣، وإدراج موقع أنجكور على قائمة اليونسكو للتراث العالمى فى نفس العام. ويمكن تفسير أهمية كمبوديا بالنسبة لليابان بموقع الدولة السياسى الجغرافى، ويكون استقرار كمبوديا أمرا حيويا لاستقرار منطقة جنوبى شرق آسيا بأكملها. كما يمكن تفسيرها أيضا من حيث إنه جزء من التزام اليابان نحو دولة تم إرسال قوة من جيش الدفاع الذاتى اليابانى إليها عام ١٩٩٢، وهى المرة الأولى التى تشارك فيها قوة يابانية فى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة طبقا لقانون تعاون السلام الدولى اليابانى. ومنذ ذلك الحين، ساعدت اليابان كمبوديا فى إعادة البناء فى التنمية الاقتصادية، وهى الآن المانح الأجنبى الرئيسى لكمبوديا. وفى هذا السياق، أخذت اليابان المبادرة بترميم وحماية التراث الثقافى لكمبوديا بتنظيمها مع اليونسكو أول مؤتمر بين الحكومات لحماية موقع أنجكور فى طوكيو عام ١٩٩٣. وأدى ذلك إلى تبنى إعلان طوكيو، والذى وضع الخطوط الرئيسية للتعاون الدولى فى حماية أحد أكثر مواقع التراث العالمى أهمية. ومن بين اعتبارات عديدة يؤكد الإعلان على الحاجة إلى احترام سيادة الحكومة الكمبودية على الموقع، والحاجة إلى منحها المسؤولية الأولية لحماية الموقع. ويذكر الإعلان أيضا أن أنشطة الحماية التى يتم القيام بها فى الموقع يجب تنسيقها بشكل لائق، بحيث يكون الشركاء متنوعين على قدر الإمكان، ويجب أن تشمل منظمات حكومية وغير حكومية، بالإضافة إلى القطاع الخاص، وأن يسهم الشعب الكمبودى بشكل كامل فى جهود الترميم والتعاون المبنى على رؤى واسعة المدى، بما فى ذلك الرؤى الخاصة بالتنمية الإقليمية.

ومنذ اجتماع عام ١٩٩٣، ترأست اليابان مع فرنسا الجلسات نصف السنوية للجنة التنسيق الدولى لأنجكور، حيث تلعب اليونسكو دورا داعما، وذلك بتوفير السكرتارية الدائمة للجنة. وهذا التعاون مع فرنسا، وهى الدولة التى لها تاريخ طويل من الانخراط فى أنجكور يعود إلى «إعادة اكتشاف» الموقع فى نهاية القرن التاسع عشر، وإنشاء المدرسة الفرنسية للشرق الأقصى عام ١٩٠٨، هذا التعاون أدى إلى نتائج ناجحة جدا. وتمكنت الدولتان من العمل معا لتعزيز تقنيات لجنة التنسيق الدولى لأنجكور، وللقيام بأنشطة بالغة الأهمية فى الموقع. وقامت اليابان وفرنسا

معا بتكوين علاقة تعاون صلبة خلال بناء السلام فى كمبوديا، وعملا معا على تدعيم تكوين إطار دستورى لصيانة أنجكور، وإطار كذلك لتقرير طرق الصيانة التى يمكن استخدامها فى الموقع. ووجود مثل هاتين الدولتين المهمتين على رأس الأنشطة الدولية فى أنجكور، تحشد كل منهما مواردها المالية والبشرية من أجل الموقع، أعطى ثقلا هائلا للمحاولات التى تقودها اليونسكو لإنقاذ الحديقة التاريخية العملاقة فى أنجكور (مساحتها ٤٠ ألف هكتار)، وزيادة الوعى بها بين المجتمع الدولى.

ونجاح هذا التعاون الذى استمر لمدة عقد اعترف به بالإجماع المجتمع الدولى بمناسبة مؤتمر ما بين الحكومات الثانى لموقع أنجكور، والذى عقد فى باريس عام ٢٠٠٣، بمبادرة من الحكومة الفرنسية.

معنى التراث الثقافى اليوم

وكما هو الحال فى دول أخرى تهددها الصراعات الثقافية، فإن أهمية موقع أنجكور لا تكمن فى تفرد الموقع المعمارى وقيمته التاريخية فحسب، فبالنسبة للكمبوديين، الذين تم تدمير بنيانهم الاجتماعى، ومجتمعهم الأسرى بشكل واسع خلال فترة الخمير الحمر، تعتبر أنجكور أيضا رمز الوحدة العرقية والوطنية. وهذا هو الوضع، لأنه باستثناء فترة حكم سلالة الخمير، والتى تم خلالها بناء معابد أنجكور، لم تكن كمبوديا أبدا دولة موحدة، ولهذا السبب، فإن عملية صيانة التراث الثقافى يمكن أن تساعد، ليس فى حماية الآثار نفسها فقط، بل وفى إعادة بناء الصلات بين ماضى البلد وحاضرها، وأيضا مانحة إياها علامة فارقة، يعترف بها على مستوى العالم. وبالفعل، فإن هذا الاتجاه الذى يؤكد الدور الذى يلعبه التراث الثقافى بكونه جوهر الذاكرة المشتركة للشعب، قد زاد فى الفترة الأخيرة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، والحالة الكمبودية هى واحدة من أهم الأمثلة الملموسة الدالة على ذلك. ولقد تم امتداح الأنشطة التى تتعاون فيها اليونسكو فى كمبوديا بسبب ثراء التجربة التى تمثلها هذه الأنشطة للحفاظ على المواقع الثقافية وتنميتها فى مواقف ما بعد الصراعات، والحالة الكمبودية يمكن اعتبارها بالتأكيد علامة فارقة لمزيد لمثل هذه الأنشطة فى أماكن أخرى، مع الأخذ فى الاعتبار صلتها الوثيقة بالعمل فى مواقف ما بعد صراعات أخرى، مثل أفغانستان، والعراق، حيث يجرى تنفيذ مشروعات اليونسكو/ اليابانية بالفعل.

وبجانب دور اليابان كرئيس مشارك للجنة التنسيق الدولى فى إدارة المناقشات حول الجودة العلمية للمشروعات المقترحة، فإنها من حيث قدرتها على أن تكون عاملا ملطفا، قد منحت تمويلا واسعا لحماية الآثار المهمة فى أنجكور من خلال صندوق أموال ائتمانات اليونسكو/اليابانى. وبدأ مشروع عملى واسع النطاق عام ١٩٩٥، مثال على ذلك مشروع معبد بايون، والساحة الملكية العامة لمدينة أنجكور توم المسورة، وأنجكور وات. وخلافا لفرنسا التى كانت بالفعل عظيمة النشاط فى صيانة التراث الثقافى فى الهند الصينية، المستعمرة الفرنسية السابقة، وحظيت بخبرة عظيمة فى ذلك، فإن هذا المشروع بالنسبة لليابان يعتبر تقريبا أول محاولة للقيام بمشروع بهذا الحجم الكبير فى الخارج. وإضافة إلى ذلك، فقد تعاملت مع صيانة التراث المبنى بالأحجار، وهو ما ليس مماثلا للعمارة اليابانية. والفريق الحكومى اليابانى لحماية أنجكور الذى تولى مسؤولية المشروع، مكون من معماريين، وأثريين، وجيولوجيين، وخبراء فى الأحجار، ومتخصصين فى الصيانة والقياس، ويدعمه ٦٥٠ من

الخبراء اليابانيين يقومون ببحوث ميدانية. وينضم لهؤلاء ١٢٠ خبيرا كمبوديا. وهذا النوع من التدخل واسع النطاق فى كمبوديا، الذى يتم عن طريق اليونسكو، هو بمثابة خزانة عرض لليابان، ويشهد على جودة العمل الفنى والعلمى للبلد. كما أنه يخدم كمعمل معترف به لتنمية الوسائل المتصلة بالمواقف الأخرى لما بعد الحرب.

وتتضمن الأهداف النهائية للتعاون لكل من اليابان واليونسكو فى كمبوديا، بناء قدرة الموارد البشرية المناسبة فى شكل خبراء وطنيين، وتقوية السلطات الوطنية. وهكذا، فإن مشروعا يابانيا آخر واسع النطاق يجرى تنفيذه فى المكان منذ عام ١٩٩٣، وهو مشروع الجامعة الملكية للفنون الجميلة فى بنوم بنه، وأساسا لكليتى العمارة والآثار. وهذا المشروع تم تصميمه للمساعدة فى العملية الصعبة والطويلة، لتحديث الإدارة الجامعية، والتوجيه اليومى من وجهات النظر الإدارية والمالية، والتعليمية. وخلال السنوات العشر الأخيرة، استفاد ٢٠٠ طالب من المشروع كل عام، وتم تشغيل بعضهم بواسطة الفرق الدولية، أو بواسطة السلطات الكمبودية لحماية أنجكور (APSARA)[1].

مستقبليات

فى عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تتقدم العولمة بثبات، جالبة معها الفوائد للعالم، فإن العديد من الدول والمناطق تركز بشكل متزايد على مصادر هويتها. ولكن فى هذا الاهتمام المجدد فى التعبير عن الهوية، فإن التراث الثقافى لا يجب النظر إليه، على أنه بقايا ثقافة قديمة فقط، بل يجب النظر إليه بدلا من ذلك، على أنه شىء يمكن أن يربط الماضى بالمستقبل. وبالنسبة للدول التى تكافح مع تحديات التنمية، فإنه يمكن للتراث الثقافى أن يكون مصدرا للفخر والتشجيع.

وكما ذكر فى بداية هذا المقال، فإن اليابان مستمرة فى مد تعاونها لدول أخرى فى حماية التراث الثقافى ومشاركة تجربتها معهم، والقيام بذلك من خلال تعاون وثيق مع اليونسكو. وجميع أعضاء المجتمع الدولى يجب أن يبذلوا مجهودات أكبر لضمان استقرار العالم ورخائه، والمساعدة فى بناء ثقافة كونية ثرية على أساس الاحترام المتبادل لجميع ثقافات وقيم كل دولة.

NOTE

1. See the special issue of *MUSEUM International* on Angkor No. 213–214 (Vol. 54, No. 1 & 2) May 2002, at www.unesco.org/culture/museumjournal.

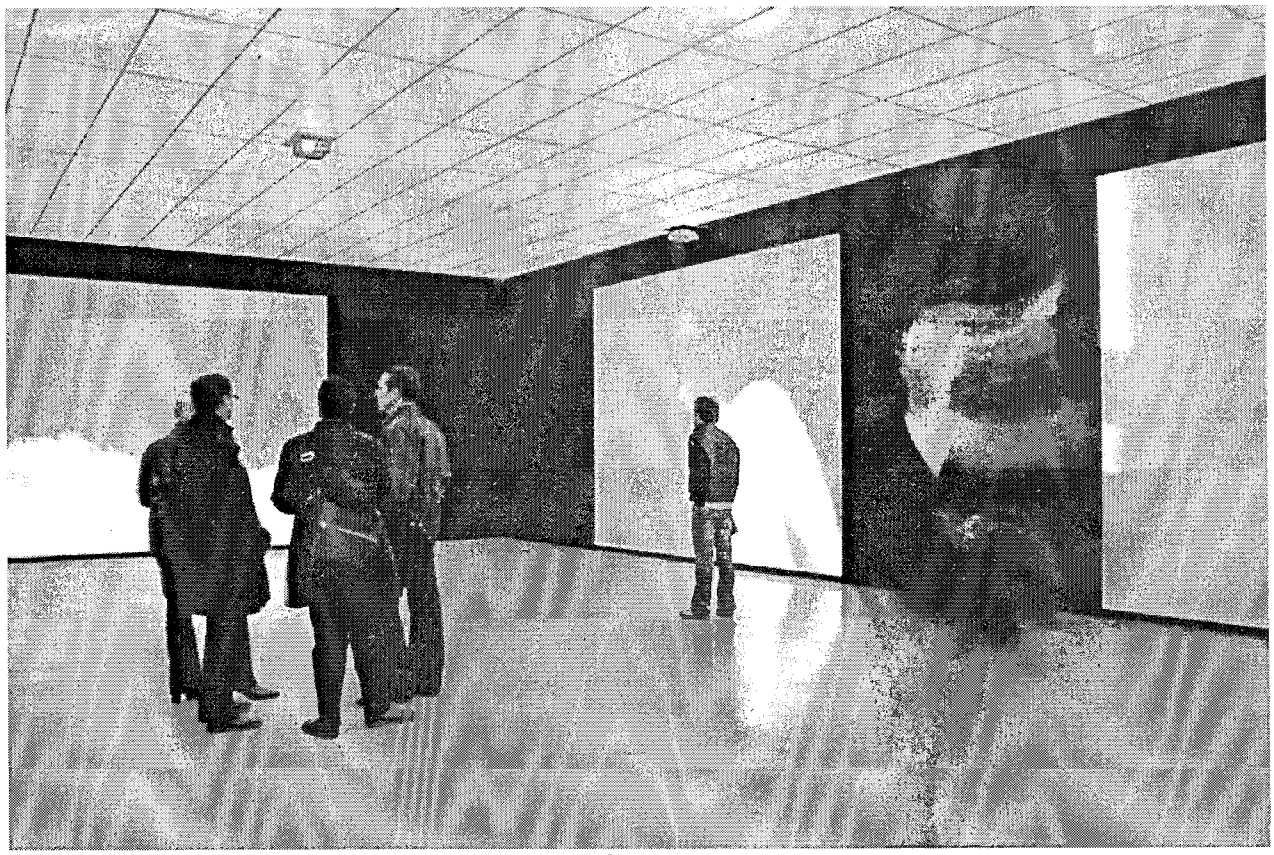

١٥- متحف الفن المعاصر، سيدنى (استراليا) بالاشتراك مع شركة تلسترا المالية، التى تتيح دخولا مجانيا لمعرض المتحف. وقد أدى دعم تلسترا إلى زيادة كبيرة فى عدد زوار المتحف.

حوار حول مفهوم متحفى : مشاركة فى العالمية

بقلم: جيوفرى لويس

by Geoffrey Lewis

جيوفرى لويس: رئيس لجنة السلوكيات بالمجلس الدولى للمتاحف. وبوصفه الرئيس السابق لهذا المجلس وجمعية المتاحف (بالمملكة المتحدة) أدار متحفى تشيفيلد وليفربول (وهما الآن متحفا ليفربول الوطنيان)، وذلك قبل أن يصبح مديرا لقسم الدراسات المتحفية بجامعة ليستر، وبعد أن وصل إلى سن التقاعد، فإنه يواصل الكتابة، وتقديم المشورة، فيما يتعلق بالشئون المتحفية.

فكرة العالمية يمكن العثور عليها فى المتاحف العمومية الأولى. وثمرة لأعمال الاستكشاف على مستوى العالم، وللتجارة العالمية النامية بين الدول البحرية لأوروبا الغربية، نجد أن هذه المتاحف قد عكست روح الاستكشاف والمغامرة لهذا العصر الخاص بها. ومنذ ذلك الحين، سعت بعض المتاحف إلى ترسم خطى هذه المؤسسات الرائدة، وإن كان فى ظروف مختلفة، ولأسباب مختلفة. والإعلان عن أهمية وقيمة المتاحف العالمية من جانب حوالى ١٩ من مديرى المتاحف القيادية العالمية، ربما قد نظر إليه كشىء عادى. وهذا فى حقيقة الأمر، قد أثار مناقشات جوهرية عن دور المتاحف فى القرن الحادى والعشرين.

المتاحف العالمية ونماذج أخرى

جذب هذا البيان، الانتباه إلى الإسهام الذى قامت به المتاحف العالمية، فيما يتعلق بالإعجاب بالحضارات القديمة، وبالفرص التى تقدمها القطع الفنية الخاصة بهذه الثقافات للتذوق الفنى- سواء فى حد ذاتها، أو عندما تدرس مباشرة عن كثب مع تلك القطع الفنية المنتمية لحضارات أخرى. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فإن البيان ينص على «نداءات من أجل إعادة الأشياء التى كانت

ترجمة: عبدالحميد فهمى الجمال

تنتمى لمجموعات المتحف على مدى سنوات عديدة.. وينبغى علينا أن نعترف أن المتاحف لا تخدم مواطنى أمة واحدة فحسب، بل كافة مواطنى كل دولة فى العالم»[١].

وكانت أقدم المتاحف العمومية تتكون من المجموعات الفنية المملوكة للقطاع الخاص، وقد جاء ذلك فى أغلب الأحيان نتيجة للمشاركة القائمة ما بين الدولة والمتبرع. ومعظم هذه المجموعات الفنية، كانت منتقاة على أعلى مستوى- سواء من حيث تغطيتها للموضوع الخاص بها، أو من حيث أصلها الجغرافى. وكان هذا تقليدا يمكن تتبعه فيما مضى، وحتى عصر النهضة الأوروبية، ولكنه اتخذ معنى جديدا من حيث هو روح عصر التنوير الذى بزغ. ولم تعد هذه المجموعات هى التحف والطرائف المثيرة لحب الاستطلاع، وإنما أصبحت منظمة ومرتبة على نحو جيد، ومصنفة، ومجلوبة من أماكن عديدة بالعالم. ومن المؤكد أن هذا كان ينطبق على حالة مجموعات أعشاب Tradescants، التى شكلت الأساس لمتحف أشموليان فى أكسفورد، وهو أول متحف عمومى يتم افتتاحه فى عام ١٦٨٣. وكانت مصادر المجموعة الحيوانية وحدها تشتمل على شبه الجزيرة العربية، والبرازيل، وكيب فيردا، وجرندا لاند، والهند، وأيرلندا، وفرجندنا، وغرب إفريقيا، وجزر الهند الغربية[٢].

والنهج الموسوعى لهذه الفترة، والذى أسهم كثيرا فى تنمية، وتطوير الفنون، والعلوم، فى هذا الوقت، قد أحدث تأثيرا بدون شك على تكوين هذين المتحفين، اللذين هما على الطراز الأصلى العالميين. وهما المتحف البريطانى، ومتحف اللوفر. والمرسوم الإنشائى للمتحف البريطانى الصادر فى عام ١٧٥٣، يذكر التعليمات الموسوعية التى ينبغى اتباعها «كافة الفنون والعلوم لها علاقة مع بعضها البعض..»، ثم يشير إلى مهمته العمومية ليس من أجل تفحص وتسلية المثقفين، وأصحاب الفضول، ومحبى الاطلاع فحسب، بل أيضا من أجل الاستخدام العمومى ومصلحة الجماهير»[٣]. وهذان المتحفان، وغيرهما من المتاحف العمومية الأخرى، المنتمية لأواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر، هما فى حد ذاتهما بمثابة وثائق لهذه التطورات الهامة، وجديرة بالحفاظ عليها، وصيانتها بحكم مكانتها ووظيفتها.

ولكن عالمية المجموعات الفنية لم تكن النموذج الوحيد من أجل تنمية المتاحف. فمع بداية القرن التاسع عشر نجد أن أهمية المتحف، من حيث تنمية وتطوير الوعى القومى، قد أدى إلى إنشاء المتحف القومى في بودابست فى عام ١٨٠٢. وكانت هناك تطورات مماثلة فى براغ فى عام ١٨١٨، كما أن الحكومة الدنماركية قامت بإنشاء المتحف القومى للآثار القديمة فى كوبنهاجن فى عام ١٨١٩. وسرعان ما بدأ التفكير فى التخصص الموضوعى والجغرافى داخل نطاق الأمم من خلال المتاحف الإقليمية والمحلية[٤].

لذلك كان هناك جهد داخلى مبذول فى المتاحف من أجل تكوين مجموعاتها، وذلك على مدى مائتى سنة على الأقل، فالمتحف القومى يجمع من إقليم، بينما المتحف الإقليمى سوف يضم مادة بالغة الأهمية من مكان محلى. ولا يوجد حل مرض لهذه النوعية من المعضلات، رغم اتخاذ تناولات مختلفة من جانب الدول المختلفة. فالهياكل القانونية والسياسية لدولة ما تسمح بتقرير مثل هذه الأمور، ولكن الهوية الثقافية لا تتحدد دائما من خلال حدود قومية، مثلما تم توضيحه، على سبيل المثال، من خلال الساميين المتحدثين باللغة اللابية Lapp-speaking، والموجودين فى كل من النرويج، والسويد، وروسيا.

والتقاء الحدود القومية والثقافية لايمكن أن يكون نتيجة معروفة مسبقا. فالطبيعة الانتقالية للحدود السياسية كانت أيضا ضمن ملامح الأراضى الرئيسية الأوروبية على مدى القرنين الأخيرين، وليس مؤخرا على الإطلاق فى أواسط وجنوب أوروبا. فهنا، وفى قارات أخرى، نجد أن الحدود المتغيرة والقومية الجديدة قد ولدت وعيا كبيرا بمدى أهمية المجموعات المتحفية الفنية فى مجال تأسيس الهوية القومية والثقافية. وهذا مثير للحزن والألم

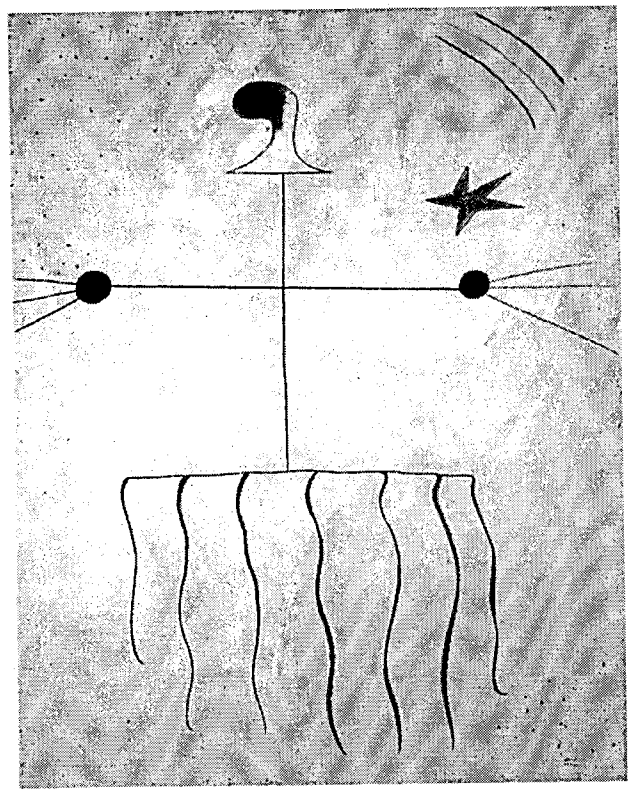

١٦- رأس فلاح كتالونى، عام ١٩٢٥، وهى رسم من أعمال خوان ميرو، شارك فى شرائها المعرض الوطنى الأسكتلندى للفن الحديث، وصندوق المجموعة الفنية الوطنية، وأصدقاء معرض تاته، وصندوق كنابينج عام ١٩٩٩.

بصفة خاصة فى إفريقيا. وبين الشعوب الأولى فى استراليا والأمريكتين. والذين يقومون بالتعليق فى نيجيريا على «الإعلان فى شأن المتاحف العالمية»، يرونه يعود بنا إلى الوراء، وبعيدا كل البعد عن أن يكون «نقطة الانطلاق فى عملية إعادة الأشياء الثقافية، وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين المتاحف»[٥]. وهم يتوافقون مع وجهة نظر جورج أبونجو من كينيا بأن إعادة الأشياء إلى أوطانها لا تعنى «تفريغ القباب، والسراديب الموجودة بالمتاحف الكبيرة من محتوياتها»، وإنما تعنى إعادة الأشياء «التى هى حيوية بالنسبة لفهم تاريخ الأمة، ومن حيث ترسيخ هويتها الثقافية لهم كشعب»[٦].

وحتى يمكن تقديم مجموعات فنية هامة لها هذه الطبيعة فى إطار قانوني، فإن ذلك يتخطى عادة القوانين القومية، وينجم عن ذلك الاعتماد على تشريع دولى إن وجد، أو إن كان ذلك التشريع قد اتخذ من جانب الدول المعنية. ونادرا ما يتم نقل الملكية الثقافية المتضمنة فى المعاهدات التى ترسخ أو تعيد ترسيخ القومية. وربما أشهر مثال على ذلك، هو مؤتمر فيينا المنعقد فى عام ١٨١٥، والذى نجم عنه إعادة المجموعات الفنية إلى أصحابها، والتى قد تم الاستيلاء عليها على امتداد أوروبا أثناء حروب نابليون. وفى غياب اتخاذ القرار المتعدد الجنسيات، تصبح المسألة هى مسألة حسن النوايا بين مجتمع المتحف الدولى. ولقد شهدت السنوات الأربعون الأخيرة تشريعا صادرا عن اليونسكو ينص على وضع أساس من أجل حماية وصيانة الملكية الثقافية فى حالة حدوث صراع مسلح، أو فى حالة حدوث مسألة تتعلق باستيراد، أو تصدير، أو نقل محظور بين الدول. والمعنى المتضمن فى هذا التشريع هو المبدأ القائل بأن الملكية الثقافية للأمة تقدم وسيلة هامة للتعبير عن هويتها الثقافية فى الأراضى الخاصة بها. والإعلان فى شأن المجموعات الفنية العالمية والمتاحف العالمية لا يتلاءم مع هذا على نحو مريح.

الطريق إلى الأمام

التشريع الدولى يعكس بحق نظاما عالميا مختلفا تماما عما كان عليه منذ مائتى سنة- أو حتى منذ خمسين سنة مضت. إلا أنه يتجاهل الحقيقة التاريخية لعالمية الثقافة، والمتحف العالمى، والإسهام الذى قدمه للهوية الثقافية والفهم الثقافى. والحقائق التاريخية لا يمكن طمسها، والقانون الدولى ليس قانونا بأثر رجعى، ولكن النظام العالمى فى هذه الأيام، والذى تكون للأمة فيه الأولوية على تراثها الثقافى، هو نظام له أهمية كبرى. والطريق نحو التقدم للأمام لا يمكن أن يتم إلا من خلال اتفاقيات المشاركة، حيث يكون هناك فهم واضح لدور واحتياجات كافة الأطراف المعنية.

وفى هذا الصدد، يقدم المجلس الدولى للمتاحف، النصح

والإرشاد لكافة المتاحف، وذلك من خلال كتابه الصادر تحت عنوان «قوانين الأخلاقيات». وهذا الكتاب، أو هذه الوثيقة تنص على المبادئ التى قد تؤدى إلى إحراز التفوق فى مهنة المتاحف، كما أنها تقدم النصح والإرشاد للممارسات المهنية المرغوب فيها. وهذا الكتاب به الكثير من المعلومات الملائمة، والتى تتلاءم مع مجالات النقاش السائدة حاليا. فهذا الكتاب أقر، وشهد أعضاء المنظمة البالغ عددهم ١٨٠٠٠ عضو، بما فيه من مبادئ وقواعد، وهو الأمر الذى قدم فى حد ذاته لهذا الكتاب القوة والرسوخ المهنى.

وفى هذه الأيام، لا ينبغى لأى متحف أن يقوم بجمع المجموعات الفنية على نحو عشوائى بدون أى تفرقة أو تمييز. فكتاب المبادئ يشير إلى أن جمع المجموعات الفنية ينبغى أن يكون موافقا مع سياسة معلنة، ومنشورة، وواضحة، سياسة مقررة من رسالة المتحف وأهدافه. وقد يتم تحديد هذه السياسة بما يتوافق مع المتاحف المجاورة، أو ربما تتحدد هذه السياسة على المستوى القومى من خلال التشريعات أو غيرها من الآليات. ومن غير الملائم أن تتنافس مؤسستان عموميتان موجودتان فى نفس الدولة على شراء الشىء نفسه الذى ينتمى لتراث الأمة، وهناك حالات متزايدة من المتاحف التى تقوم بعمليات شراء واحدة. وهناك أمثلة على الامتلاك المشترك: من بينها رأس الفلاح القشطلتى للفنان جون ميرو، والمملوكة لكل من صالة عرض تاتى، وصالةالعرض القومية الأسكتلندية للفن الحديث، أو لوحة جبل وينجتون ومدينة هوبرت للفنان جون جلوفر، والتى امتلكتها صالة العرض القومية لاستراليا مع متحف تسمانيا، وصالة عرض الفنون. ومثل هذه المشاركات قد امتدت إلى ما وراء الحدود القومية، وذلك فى حالة الامتلاك المشترك للقطعة الفنية للفنان الأمريكى بيل فيولا من جانب مركز بومبيدو، وتاتى مودرن، ومتحف هويتنى. وهذا يقتضى المشاركة فى الملكية، وتبادل تقديم هذه القطعة الفنية فى هذه المتاحف الثلاثة. وكما قال مدير صالة العرض تاتى، فى هذا الصدد: «ينبغى علينا أن نكون أقل امتلاكا، وأكثر اتساما بالطابع التصورى الخلاق لدى اشتراكنا فى أشياء أصبحت واقعة بالفعل فى المجال العمومى»[٧].

والمجلس الدولى للمتاحف كان لديه بيان واضح بشأن أخلاقيات الامتلاك منذ عام ١٩٧٠[٨]، حيث إن لديه عددا من المتاحف، من بينها: متحف جامعة بنسلفانيا (١٩٧٠)، والمتحف البريطانى (١٩٧٢)، ومتاحف برلين ستيت (١٩٧٦). والهدية التى يقدمها المجلس الدولى للمتاحف، ألا وهى كتاب «مبادئ الأخلاقيات»[٩]، تطالب المتاحف بالعمل على أن يكون لديها عنوان صحيح وراسخ لأى قطعة مملوكة لديها، والحرص على ألا تكون أى قطعة فنية قد تم تصديرها بطريقة غير شرعية من دولة المنشأ الخاصة بها، أو نجمت عن عمل ميدانى غير معتمد من السلطة، أو غير علمى. وببذل الجهود الملائمة فى هذا الصدد، فإنه من الضرورى أن يتم تحديد التاريخ الكامل للقطعة الفنية، ابتداء من اكتشافها، أو إنتاجها، حتى عرضها. وبالطبع ليس هذا وقاية ضد الصفقات غير الشرعية فحسب، ولكن هذا أيضا بمثابة عنصر أساسى فى صيانة وتعميق المعرفة. إن المتاحف تجمع وتحافظ على الكثير من الدلائل الأولية المرتبطة بفروع المعرفة الأكاديمية المختلفة، فالأشياء التى لا توجد لدينا معلومات عنها، هى أشياء لها قيمة محدودة. ولقد عقد مؤتمر لعلماء الآثار القديمة فى الآونة الأخيرة، وأوصى بأن كافة الأشياء التى تعرض فى السوق يجب أن تحمل تصنيفا «تاريخيا» pedigree، مع ما يثبت منشأها وملكيتها[١٠].

الحوار والمشاركة

المجموعات الفنية المنتقاة خلال السنوات الأخيرة لها فى الوقت الحاضر، أهمية ذات دلالة مختلفة. فقد تم تجميعها فى وقت لم يكن يوجد فيه إلا القليل من المتاحف، ولم يكن للكثير من الحدود القومية أية علاقة بحدود هذه الأيام، ومن ثم تعذر اجتناب طلبات استعادة الأشياء المتعلقة بالملكية الثقافية. وقد قام المجلس الدولى للمتاحف بتشجيع نهج إيجابى فى هذا الشأن،حيث تشجع

مجموعة مبادئه وقوانينه الأخلاقية على تنمية المشاركة بين المتاحف التى فقد منها جزء كبير مهم من تراثها الثقافى، وعلى تأييد المبادرة بالحوار بين المتاحف، مما قد يؤدى إلى استعادة الملكيات الثقافية، وعلى تشجيع اتخاذ خطوات سريعة ومسؤولة تجاه طلبات معينة مقدمة. وهى تشجع على وجه خاص ذلك النشاط على المستوى المهنى، وترى ذلك أفضل من أن يكون على مستوى سياسى. إلا أنه يلزم فحص ومراجعة كل طلب من هذه الطلبات، والفصل فيه بين الأطراف المعنية، مع الأخذ فى الاعتبار كل الظروف المحيطة بالموضوع.

ويدور الجدل الحالى على نحو كبير حول الملكية، وليست هذه مقدمة تتصف بأنها أكثر قبولا، تناقش بناء عليها حالة تكون الملابسات فيها غالبا مطمورة فى طيات التاريخ،ويخفف مبدأ الارتداد من إمكان اتخاذ أى حل قانونى. وقد استجابت لذلك بعض المتاحف على نحو إيجابى، بناء على دوافع أخلاقية، أو عندما اعتبر الأمر حلا لنزاع قانونى.

إلا أنه يمكن تحقيق ما هو أكثر من ذلك بالمشاركة التى تتم بين المتاحف، ولا سيما من خلال القرض، والإعارة، والتبادل. ويجب تشجيع هذه المشاركة على نحو فعال. وليس من الضرورى أن تضمن إعداد المعارض الرئيسية، ولكن الأفضل أن تضمن توافر المقتنيات أو المعروضات الملائمة فى الأماكن المناسبة، وهو الأمر الذى يمكن تنفيذه بمعايير فنية مهنية، على النحو المحدد، على سبيل المثال، فى مجموعة أخلاقيات المجلس الدولى للمتاحف. ويكون الهدف من ذلك أولا: ضمان وجود المعروضات، وثانيا: تأمينها. ومع ذلك، فهناك قيود فى بعض البلاد، مثل استثناء المعروضات من المصادرة، وهو الأمر الذى لايمكن دائما تأكيده، والذى منع متحف الدولة الهرميتاج، فى سانت بيترسبورج، من أن يعير لوحة القديس سيباستيان من أعمال الفنان تيتيان للندن منذ سنتين[11]. ولن تشجع الدعوة إلى نظام يسعى لمنع إعادة معروضات Dja Dja Wurrung إلى لندن، والمعارة للعرض فى متحف فيكتوريا بملبورن، لن تشجع هذه الدعوة، المجتمع المتحفى العالمى الأوسع، على إتاحة مثل هذه الإعارات مستقبلا.

إن المشاركة الناجحة تقوم على الثقة المتبادلة، والاحترام المتبادل. وهناك حاجة إلى شفافية أكبر بين المتاحف. وقد يكون من المشجع، على سبيل المثال، رؤية كل الذين وقعوا على الإعلان الخاص بالمتاحف العالمية، وهم يقدمون الدليل الواضح على اتخاذ كل منهم سياسة تتضمن موقفه تجاه معاقبة التجارة غير المشروعة للعالم الثقافى المعاصر. وتحتاج المشاركة الناجحة بين وحدات المجتمع المتحفى الدولى إلى أن نواجهها فى سياق كل من النظام العالمى، ودور ووظيفة المتاحف فى القرن الحادى والعشرين. ويجذب الإعلان عن المتاحف العالمية انتباهنا دون قصد منا، إلى أحد التحديات التى تواجه متاحف العالم، والذى لم نواجهه بعد. ويجب على المتاحف وفقا لعبارات قانون أخلاقيات المجلس الدولى للمتاحف «أن تعمل فى تعاون وثيق مع المجتمعات التى قامت هذه المتاحف بجمع مقتنياتها فى الأصل منها، وكذلك مع الذين يتولونها». وتعود هذه المشاركة بالنفع على المتاحف فى البلاد غير القادرة حاليا على تقديم دليل أولى لتراثها الثقافى إلى شعوبها.

NOTES

1. The Declaration has been published on the Internet at: http://www.thebritishmuseum.ac.uk/newsroom/current2003/universalmuseums.html http://www.clevelandart.org/museum/info/CMA206_Mar7_03.pdf Also available in *ICOM News* 57(1), p. 4: ICOM, Paris, 2004.

2. Arthur MacGregor (ed). *Tradescant's Rarities*, p. 17: Oxford, Clarendon Press, 1983.

3. Edward Miller. *That Noble Cabinet*. London, Andre Deutsch, 1973.

4. For a brief history of museum development see Geoffrey Lewis. 'Museums and their precursors: a brief world survey' in J. Thompson. *Manual of Curatorship*. London. Butterworth and Museums Association. 1992 or 'Museums' in *Encyclopaedia Britannica*. 24. pp. 480–492.

5. Museums Association of Nigeria and National Commission for Museums and Monuments. *Universal Museums: An anomalous declaration – a rejoinder* (May 2004. Unpublished).

6. For a summary see George. Abungu. 'The Declaration: A Contested Issue' in *ICOM News* 57(1), p. 5: ICOM. Paris. 2004.

7. Serota. Nicholas. *Why Save Art for the Nation*? Lecture given at the Art Fund Centenary Conference. available at http://www.tate.org.uk/home/news/whysaveart_11-11-03.htm/.

8. ICOM. 'Ethics of acquisition'/éthique des acquisitions'. *ICOM News* 23(2). pp. 10–13 & 49–51. Paris. ICOM. 1970.

9. Available at http://icom.museum.

10. In press. Statement available at: http://www.unesco.org/culture/legalprotection/theft/images/berlin2003.pdf/.

11. See review of exhibition catalogue at http://www.kunstform.historicum.net/2003/03/1857099044.html/ or *Daily Telegraph*. London. 5 July 2004. p. 8.

12. *The Age*. 27 May 2004; 27 July 2004. Melbourne.

المشاركة من أجل إعادة الملكية الثقافية اليهودية فى جمهورية التشيك : مبدأ وواقع

بقلم: بافل جيراسيك

by Pavel Jirásek

بعد أن أكمل دراسته فى جامعة التشيك التقنية، عمل بافل جيراسيك محللا فى المجال الصناعى، ثم مبرمجا فى معهد الدولة للحفاظ على الآثار، فى براغ. وهو يعمل حاليا مديرا لإدارة حماية التراث الثقافى المتنقل، والمتاحف، وصالات عرض التحف الفنية بوزارة الثقافة فى جمهورية التشيك (١٩٩٩). ويعمل منذ عام ٢٠٠١، رئيسا للجنة الدولية لأمن المتاحف بالمجلس الدولى للمتاحف. وهو يحاضر وينشر عن موضوعات حماية التراث الثقافى واستعادته، وذلك على نحو مستقل، وكذلك فى مجلات مهنية تشيكية وأجنبية متنوعة.

إن إعادة الملكية الثقافية، وإجراءات هذه الإعادة، هى القضية التى يجب أن تواجهها مؤسسات كثيرة تحتفظ بمجموعات من القطع الفنية، سواء فى جمهورية التشيك أو فى العالم، وسواء تمت هذه المواجهة عن طيب خاطر أم لا. وهناك تضارب وخلاف دائم بين المهمة الأساسية للمتاحف، ألا وهى الحفاظ على التراث الثقافى من أجل أجيال المستقبل، ومبدأ الاعتراف بحقوق الملكية لكيانات معينة، سواء كانت كيانات قانونية، أو أشخاصا طبيعيين اغتصبت منهم مثل هذه الأشياء الثقافية، أو كانت ظروفهم التاريخية قد أكرهتهم على ذلك، حيث إن مثل هذه الأشياء لايمكن أن تؤخذ منهم إطلاقا فى وضع عادى. وبتفحص المجموعات الفنية التى لدى المؤسسات الكبيرة، التى تعمل من أجل البشرية على الحفاظ على آثار التراث العظيم الذى خلفه لنا أسلافنا، أدرك المرء غياب المصدر الموثق على نحو مناسب لمجموعاتهم، بالرغم من وضع هذه المؤسسات، أو بالأحرى غياب الحقيقة بأن الكثير من أنشطة اكتساب أو امتلاك هذه المجموعات يمكن بالكاد التصديق عليها، إذا كانت المعايير الأخلاقية المطبقة حاليا قد لوحظت فى ذلك الوقت (مجموعة أخلاقيات المجلس الدولى للمتاحف من أجل المتاحف، واتفاقيات اليونسكو..

ترجمة: مشيرة حسين السيسى

إلخ). وقد تكون نتائج هذا البحث مذهلة. كما أن هناك الكثير من الأسئلة الملحة: كيف تشعر دول كثيرة ذات سيادة أنها قد تضررت بسبب حقيقة أن تراثها الثقافى قد نهب فى مئات الصراعات المسلحة فى القرون الماضية؟. وكم هو مخز أن ترى الأشياء المرتبطة بالهوية الروحية لشعب، وقد حبست فى دواليب عرض زجاجية!!. وسيشير أمناء المتاحف بطبيعة الحال إلى أن الامتنان يجب أن يوجه فى الحقيقة إلى هذه الدواليب المقفلة، والمكيفة الهواء، وإلى مستودعاتها، حيث أمكن حفظ وصيانة هذه الأشياء لأجيال المستقبل. ومن المؤسف، أنهم فى حالات كثيرة على حق. ولكن ليست تلك الأشياء هى التى على هذا القدر من الأهمية، ولكنها المعلومات التى تمدنا بها هذه الأشياء، والمعلومات الثانوية التى تحملها قد تخفى الكثير من الدم، والعنف، والخزى، والجرائم.

تاريخ موجز للنهب فى جمهورية التشيك

لا تمثل الأراضى التشيكية وتراثها الثقافى حالة استثنائية بين البلاد الصغيرة فى أوروبا، ففى القرون الأربعة الماضية وحدها، قامت النزاعات المسلحة، ومصادرة الحكومة للأملاك، بخلط الأوراق فى علاقات الملكية. وحتى يومنا هذا، فإن الكثير من جواهر مدينة براغ الخاصة بالإمبراطور رودولف الثانى، نقلتها الجيوش السويدية بعيدا بالعربات خلال حرب الثلاثين سنة. واتسمت هذه الحرب بتصفية حسابات عائلات النبلاء التشيك البارزين، الذين صودرت أيضا أملاكهم ووزعت على طبقة الأكابر والأعيان الموالين للسادة الجدد. وحتى تأسيس الجمهورية المستقلة فى عام ١٩١٨، اعتبرت أراضى التاج البوهيمى جزءا من إمبراطورية هابسبرج- وكان لهذه الحقيقة الأثر المتوقع على التراث الثقافى (فلا تزال آثار مهمة معينة ناشئة فى الأراضى التشيكية فى المتاحف النمساوية حتى اليوم). ثم أعقب الوجود القصير لتشيكوسلوفاكيا المستقلة الاحتلال النازى، وما صاحبه من مصادرات وسرقات ارتكبها أركان حرب الجيش Einsatzstabs المتنوعون، والتى كانت تستهدف على نحو خاص ومنهجى المواطنين المنحدرين من أصل يهودى. ثم بعد الحرب العالمية الثانية، تمت مصادرة ممتلكات المحتلين الألمان- وقد سرق أكثرها- وكذلك تمت مصادرة ممتلكات الألمان الـ Sudeten المنفيين. وبلغت موجة المصادرات أقصى مداها بعد عام ١٩٤٨، عندما جاء الشيوعيون إلى السلطة، وأمموا ممتلكات الطبقة الأرستقراطية، ومؤسسات الأعمال. وبعد ٤٠ سنة أخرى، عندما انضمت الدولة التشيكية إلى أسرة البلاد الديمقراطية، وفتحت حدودها على العالم، تبع ذلك جرائم نهب كثيرة، وبالأخص سرقة الأشياء الخاصة بالطقوس والشعائر الدينية، وكذلك التماثيل من الكنائس، وقد نتج الطلب الجديد الشره لمثل هذه الأشياء فى بلاد الجوار الغربية بسبب تراكم الثروات (المؤقت عادة) لدى بعض اللصوص. وبعد عام ١٩٤٨، تم إصلاح بعض أشكال الظلم والضرر بقيام الدولة بإجراءات إعادة ورد الممتلكات المصادرة إلى أصحابها الأصليين، مما نتج عنه تحول كبير فى الملكية الثقافية، وعلى سبيل المثال، حولت الدولة فى أثناء الإصلاح الإدارى العام فى عام ٢٠٠١، عددا كبيرا من المؤسسات الجامعة للمجموعات الفنية إلى الحكومات الإقليمية. وكان آخر حالات الإعادة، بعد عام ٢٠٠٠، خاصة بإعادة الأعمال الفنية من ممتلكات ضحايا المحرقة الألمانية، والتى لم تتم إعادتها مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لأسباب كثيرة إلى أصحابها الأصليين.

لذلك كانت جمهورية التشيك مثالا لبلد حدثت فيه حركة نقل كبيرة للتراث الثقافى فى القرون الأخيرة. وحيث إن تخفيف الأضرار الواضحة التى لحقت بضحايا المحرقة لايزال مدار البحث، فإنى سأحاول أن أشرك القارئ فى بعض من خبرتى فى هذا المجال المحدد، الذى لايزال حساسا ومؤلما، مع التركيز على الأعمال والمجموعات

الفنية.

إن عملية حصر وتحديد حقوق الملكية للسكان اليهود، وذات الصلة بالحرب العالمية الثانية، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية: المرحلة الأولى هى فترة «الجمهورية الثانية»، والشهور الأولى من «حماية بوهيميا وموراڤيا» (من أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٣٨، إلى يونية/ حزيران عام ١٩٣٩)، عندما بدأ تصدير مثل هذه الممتلكات، ومنحت الهدايا نظير الحصول على تصاريح بالتصدير. أما المرحلة الثانية، فكانت الفترة من يولية/ تموز عام ١٩٣٩ إلى أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٤١، عندما تم عمل سجلات مخزون الممتلكات اليهودية، وتم تقييد حق التصرف فى مثل هذه الممتلكات التى صودرت فعلا بطرق متنوعة. ثم بدأت المرحلة الثالثة فى أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٤١، وانتهت بنهاية الحرب، بإحداث خسارة فى الممتلكات اليهودية، ونهبها من جانب الرايخ فى وقت التغريب والنفى الكبير، والاضطهاد الإجرامى، واستمرار الجستابو فى مصادرة الممتلكات.

وقد قامت إدارة مصادرة الأشياء الفنية بادئ ذى بدء على أساس أحكام الرايخ وتعليماته، أو على أساس التعليمات الصادرة من حامى الرايخ Reichsprotektor. وقد انعكست التركيبة المعقدة للقواعد، والتعليمات القانونية فى البنية المعقدة للهيئات الألمانية المسؤولة عن المصادرة، حيث كانت مصادرة الأشياء الفنية هى فى الأساس من مسؤولية مكتب المدير التنفيذى للرايخ (من عام ١٩٤٣، مسؤولية وزارة الدولة الألمانية لبوهيميا وموراڤيا)، وصندوق الملكية الخاص بالمركز الرئيسى لإدارة ممتلكات الهجرة اليهودية Vermögensamt, Zentralstelle für Jüdische Auswanderung (من عام ١٩٤٢، المكتب الرئيسى لاستيفاء المسألة اليهودية The Zentralamt für Regelung der Judenfrage، والـ Treuhandstelle التابع سابقا، لفرع للجمعية الدينية اليهودية فى براغ)، وصندوق

١٧- سانت كريستين لوكاس كراناش، من مجموعة موراڤيتز المستردة، أعادت الحكومة شراءها لتضم إلى مجموعة المعرض القومى فى براج.

الهجرة Auswanderungsfond الذى أسسه المركز الرئيسى Zentralstelle، وكذلك عدد من الهيئات الأمنية الألمانية المعروفة باسم «الجستابو».

عمليات الإعادة الفنية

بدأت إعادة هذه الأشياء بعد الحرب مباشرة. ففى السنوات من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٨، كانت أكبر مشكلة

هى تحديد ورثة ضحايا المحرقة، وإثبات هويتهم، وجمع الوثائق والمستندات ذات الصلة، وتحديد مقتنيات الأفراد الفنية. وعندما تولى الشيوعيون الحكم فى فبراير/ شباط عام ١٩٤٨، صارت كل هذه المشكلات أكثر تعقيدا، حيث عارض الشيوعيون بشدة رد وإعادة الممتلكات الكبيرة. وكانت هناك مسألة أخرى، ألا وهى ممتلكات ضحايا المحرقة وورثتهم الذين صاروا رعايا دول أخرى، والذين قد أممت أو صودرت ممتلكاتهم وفقا لقرار رئيس تشيكوسلوفاكيا (قرارات بينيس).

وهكذا تم استرجاع جزء فقط من الأشياء بعد عام ١٩٨٩، عندما عادت الديمقراطية إلى بلدنا. وبناء على قوانين الإعادة، فإن عددا من قطع المجموعات المصادرة بعد عام ١٩٤٨، ومثالا على ذلك، قطع من مجموعات الفنانين: والدن، وموارفيتز، تمت إعادتها. إلا أنه مع ذلك لاتزال هناك قطع باقية فى مجموعات الدولة صودرت فى أثناء الحرب العالمية الثانية، ولم تعد بعد، سواء بعد عام ١٩٤٥، أو بعد عام ١٩٨٩. ومثل هذه القطع. إما أنه لم يتم تحديدها، وإما أنها لم تؤمن بالتشريع الذى استن لهذا الغرض.

لذلك، وتأسيسا أيضا على القرارات والتوصيات التى اتخذها مؤتمر واشنطن[١]، والمبنية على القرار رقم ٧٧٣ للحكومة التشيكية فى ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثانى عام ١٩٩٨، تم تأسيس لجنة عمل مشتركة.

ولقد أنشئت اللجنة للتخفيف من آثار انتهاك حقوق الملكية التى أصابت ضحايا المحرقة في كل مجالات الملكية المصادرة. وضمت اللجنة مندوبين من وزارة المالية، والثقافة، والخارجية، والعدل، والداخلية، ومكتب تسجيل الأراضى والمسح. كما تشكل فريق من الخبراء لمعاونة اللجنة فى إيضاح المسائل التاريخية والاقتصادية المتعلقة بآريّة الملكيات اليهودية. وكانت مهمته هى إجراء بحث بشأن مصادرة الأعمال الفنية، والمجموعات الفنية، وخرج هذا الفريق بدراسة واسعة شاملة بعنوان: «القطع الفنية التى اقتناها فى الأصل يهود الأراضى التشيكية- تدخّل غير جائز شرعا فى حقوق الملكية، ومقياس مثل هذا التدخل، ومجمل النصيب التالى للملكية».

وانتهى فريق الخبراء إلى أنه اعتمادا على المواد المتاحة فى مراكز حفظ المستندات، لم يكن من المستحيل التحديد الدقيق للعدد الحقيقى للقطع الفنية، التى كانت مملوكة أصلا لليهود، وصودرت من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤٥، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن:

١- قوائم القطع المصادرة، والمحفوظة، والملخصة، والملحقة بالوثائق والمستندات المتنوعة، لا تكفى لتحديد طبيعة «القطع الفنية» (تضم القوائم أحيانا مصنوعات يدوية، وقطعا من الأثاث، تم ضمها اعتباطا فى فئة «القطع الفنية»، وقد لا يعد كثير من الأصناف فى الحاضر من القطع الفنية).

٢- المستندات التى تمدنا برؤية شاملة عن عدد من الأشياء المصادرة تشير إلى فترات زمنية محدودة، ومع الأسف، لا توجد مستندات متاحة تغطى الفترة كلها، أى من ١٦ مارس/ آذار عام ١٩٣٩ إلى مايو/ آيار عام ١٩٤٥، فى هذه الحالة (حيث لا يمكن تعيين هذه المستندات فى الوقت الحاضر، أو ربما قد تم إتلافها طبقا لخطة ARLZ[٢]).

٣- تشير الوثائق المحتوية على القوائم إلى الإقليم الذى هو تحت الحماية فقط، ولم تحدد قائمة بالأشياء الفنية المصادرة فى إقليم التشيك، والتى وضعت تحت الحراسة القضائية عقب اتفاقية ميونيخ.

٤- تشير الوثائق إلى الممتلكات التى صادرها

الجستابو، ولم تحدد قائمة بالممتلكات اليهودية فحسب، بل «بملكيات الأعداء» أيضا.

٥- وبناء على الوثائق المتاحة، كان فى الإمكان اقتفاء أثر القطع الفنية التى انتهى بها المطاف بالوجود فى عدة مؤسسات فحسب، وليست تلك القطع التى صودرت ودخلت ضمن مجموعات أو منازل آريّة خاصة.

عندئذ جاءت أول مرحلة لفحص مجموعات الدولة التى فى أمانة المتاحف، وصالات عرض التحف، والقصور، والقلاع المملوكة للدولة. وقد نفذت هذه المرحلة وزارة الثقافة فى الفترة من ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٩٨ إلى نهاية يونية/ حزيران عام ١٩٩٩. وكان الغرض من الفحص هو تحديد أى من مجموعات الدولة الموجودة فى حوزة أمناء المتاحف، وصالات العرض، وقصور الدولة وقلاعها، تتضمن المقتنيات التى:

- كانت ملكا لضحايا المحرقة (سواء أكانوا أفرادا أو كيانات قانونية بالمعنى الذي جاء فى قوانين نوريمبرج)، والتى تم الحصول عليها لصلتها بالاضطهاد العنصرى والسياسى لهؤلاء الضحايا فى الفترة من ٣٠ سبتمبر/ أيلول عام ١٩٣٨ حتى ٥ مايو/ آيار عام ١٩٤٥.

- كانت ملكا لضحايا المحرقة، وانضمت إلى المجموعات الحالية بعد ٥ مايو/ آيار عام ١٩٤٥، نتيجة تطبيق ما يسمى بقوانين يينيس، أو عن طريق صندوق رد الأشياء المصادرة.

- كانت ملكا لضحايا المحرقة، وأصبحت جزءا من المجموعات بنقل ملكيتها إلى آخرين.

وفى المرحلة الأولى، كان البحث يتم فقط، عن تلك الأشياء التى يمكن **تعيينها وتحديدها دون أدنى شك كأشياء مصادرة لها صلة بالاضطهاد العنصرى أو السياسى.** وقد طلب من المتاحف، وصالات العرض، والمكتبات، وقصور الدولة، وقلاعها، التى أسستها وأدارتها وزارة الثقافة، أو السلطات والهيئات الإقليمية للمدن المطبق فيها القانون، وهى: براغ، برنو، بلتسن، وأوسترافا، أن تقوم بتفحص مجموعاتها، وكان يلزم أن يكتمل الفحص فى المرحلة الأولى بحلول ٣٠ يونية/ حزيران عام ١٩٩٩.

وبعد مرحلة الفحص الأولى للمجموعات القومية الواقعة فى نطاق إحالة الأمر إلى وزارة الثقافة فى عام ١٩٩٩، بدأت المرحلة الثانية. والغرض من هذا الفحص هو كشف الأضرار التى أصابت ضحايا المحرقة، وتحديد ملكيتهم فى المجموعات والمستودعات. وجرى البحث عن الأصناف التالية:

- الأشياء الفنية المملوكة لضحايا المحرقة، والتى تم الاستيلاء عليها **«افتراضا»** بسبب الاضطهاد العنصرى والسياسى للضحايا فى الفترة من ٣٠ سبتمبر/ أيلول عام ١٩٣٨ إلى ٥ مايو/ آيار عام ١٩٤٥.

- الأشياء الفنية التى يملكها **«افتراضا»** ضحايا المحرقة، والتى تم الاستيلاء عليها بعد ٥ مايو/ آيار عام ١٩٤٥ لصلتها بالقرارات الرئاسية بنقل ملكيتها من صندوق رد الممتلكات القومى، أو بأى نقل آخر للملكية.

وقد طلب من السلطات المحلية التى تدير المتاحف، وصالات العرض، وأماكن الإيداع والحفظ التاريخية، ذات الصلة بالإدارات الحكومية، والمنشآت التعليمية العليا، والمنظمات ومؤسسات الأعمال التى لا تديرها وزارة الثقافة، وكذلك مكتبات الدولة التى لم تشارك فى مرحلة عام ١٩٩٩، أن تقوم بإجراء فحص لمجموعاتها.

وفى **المرحلة الأولى، تم تحديد ٢٤٧٥ مادة** باعتبار أنها مملوكة أصلا لضحايا المحرقة. **وفى المرحلة الثانية، تم تحديد ٤٢٧٥ مادة، وأكثر من ١٠ مجموعات.** والمعلومات التى تم الوصول إليها على هذا النحو،تم بثها ونشرها على شبكة الإنترنت، حيث قامت الحكومة بتمويل قاعدة البيانات، ويقوم المتحف المورافى (نسبة إلى مورافيا فى تشيسلوفاكيا) فى برنو بتحديث القاعدة وتطويرها. وقد قام متحف ساوثبى Sotheby، كذلك بتقديم دعم مالى. وللآن، تمت إعادة أكثر من ٧٠٠ قطعة فنية.

التحدى من أجل المؤسسات الثقافية

لتخفيف أضرار معينة متعلقة بالملكية، سن البرلمان القرار رقم ٢١٢/ ٢٠٠٠ (Coll)، الذى اشترط مسؤولية مدير المؤسسة التى يتم الاتصال بها لإعادة الأشياء المصادرة. وفى حالة النزاع، يكون الحكم الذى تصدره محكمة مستقلة باتا وحاسما. وتدرك الحكومة التشيكية أهمية استمرار المشروع؛ وعلى هذا، تم فى الأول من نوفمبر/ تشرين الثانى عام ٢٠٠١، وعقب قرار لجنة العمل المشتركة، برئاسة نائب رئيس الوزراء بافيل ريشتسكى، تأسيس مركز توثيق لنقل ملكية الأصول الثقافية لضحايا الحرب العالمية الثانية. وختمت اللجنة أنشطتها فى ١٥ مايو/ آيار عام ٢٠٠٢. وقد تابع مركز التوثيق أنشطة فريق خبراء اللجنة، الذين درسوا الظروف التاريخية والاقتصادية لآريّة الملكية اليهودية، وبالأخص الأعمال الفنية. كما وسع مركز التوثيق أيضا مجال نشاطه، بقيامه ببحث استدلالى متوافق عن مراكز حفظ المعلومات التشيكية والأجنبية، بالتحرى فى سجلات الإضافة، وسجلات المخزون للمتاحف الفردية، وصالات العرض، التى أتيحت لهيئته بمركز التوثيق بفضل التعاون الوثيق مع وزارة الثقافة. وكان قرار حكومة جمهورية التشيك رقم ٨٧ بتاريخ ٢٢ يناير/ كانون الثانى عام ٢٠٠٣ «***مفهوم الرعاية الأكثر فعالية للتراث الثقافى المتنقل فى جمهورية التشيك فى السنوات ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨ (مفهوم تنمية إدارة المتاحف)***»، قد أقر نطاق عمل مركز التوثيق ونشاطه، حيث كان هدف المركز هو بحث الملكية اليهودية المصادرة وتوثيقها، وفى الدرجة الأولى، المجموعات الفنية. وكان القصد من ذلك هو دمج المسائل المتعلقة بحركة الأصول الثقافية المصادرة فى شبكة بحثية دولية.

ومع أن جزءا كبيرا من إعادة الأعمال الفنية

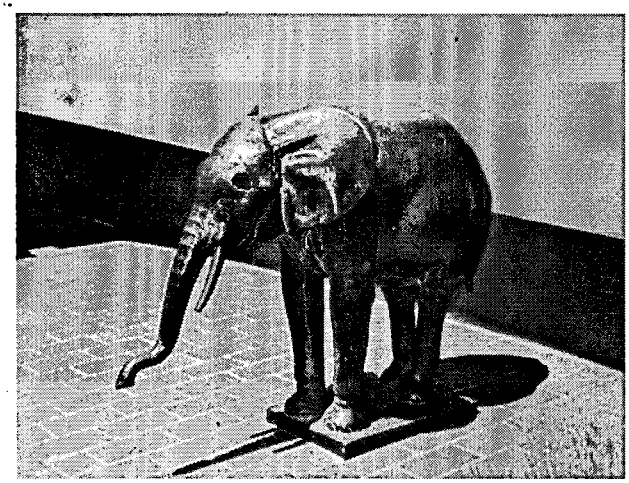

١٨– فيل من قلعة روزمبيرك= ارتفاع ١٠٠–١١٠سم.

والمجموعات الفنية قد تم تنفيذه فى جمهوريك التشيك، إلا أن هناك بعض القضايا لازالت مفتوحة فى انتظار الحل. وكان أحدث شىء أعيد أخيرا بناء على القرار رقم ٢١٢/ ٢٠٠٠ (Coll) المذكور آنفا، هو مجموعة الدكتور فيلدمان فى صالة العرض المورافية فى برنو. وقامت وزارة الثقافة بتقديم منحة مالية كبيرة، مما سمح بشراء ثلاثة من أشد الرسومات أهمية من هذه المجموعة لصالح الأمة، أى لصالة العرض المورافية. ومن المؤكد أن عملية

استرداد مجموعات معينة أخرى هى مسألة وقت ليس إلا (فعلى سبيل المثال، مودع حاليا فى المكتبة الوطنية لجمهورية التشيك ٤٢ مخطوطا كانت أصلا فى مدرسة اللاهوت اليهودية فى روسلاف). وقد كان من الحوادث المؤثرة جدا عملية تسليم تمثال فيل كان قائما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى فناء قلعة روزمبيرك فى بوهيميا الجنوبية، وقد خلف الجنود الأمريكيون وراءهم هذا التمثال البرونزى فى عام ١٩٤٥، بعد أن حرروا جنوب البلاد. وهذا هو كل ما عرف عن التمثال الذى أضيف إلى قائمة الأصول المنقولة بدون ملحوظة عن مصدره. ولذلك لم يسجل كملكية يهودية صادرها الرايخ. وفى الوقت نفسه، كان محامو عائلة زويلنبرج يبحثون عن القطع الفنية التى صادرها جستابو برلين فى أعالى النمسا، حيث كان الظن بأن هذه القطع كانت تجمع من أجل هتلر. ولم يكتب التوفيق للبحث عن التمثال الذى نحته الفنان أوجست جول حتى نهاية عام ٢٠٠٢. وبالصدفة، كان أحد محامى العائلة يزور بوهيميا الجنوبية وروزمبيرك، وهناك رأى الفيل. وكان لابد من تحديد هوية هذه القطعة حينئذ، وتم توثيق أصلها، وأخيرا تم تسليمها طبقا للقرار ٢١٢/ ٢٠٠٠ (Coll). وكان لدى وريثة المالك الأصلى، الدكتورة هيلجا زويلنبرج، نسخة برونزية مطابقة مصنوعة للتمثال الذى كانت تحاول العثور عليه طوال ذلك الوقت، والذى كان مرتبطا معها بذكريات تتسم بالوله، وفى يونية/ حزيران عام ٢٠٠٤ وهبتها لقلعة روزمبيرك كتعبير عن امتنانها للفيل الذى وجد وأعيد.

ولكن لا يكون الأمر دائما واضحا هكذا، ففى بعض الحالات يجب أن يتقرر إعادة أشياء مماثلة بإجراءات قضائية. وأحد الأمثلة لهذه الحالات المنتقدة حقيقة أن القرار رقم ٢١٢/ ٢٠٠٠ (Coll). لايسمح بإعادة القطع الفنية إلا للمنحدرين من النسل المباشر للمالك الأصلى، أو كان زوجا، أو زوجة. كما كانت هناك اعتراضات أيضا على تحديد آخر موعد لتسليم الطلبات. وكان آخر الموعد أصلا هو نهاية عام ٢٠٠٢. وقد غير البرلمان الآن التاريخ فاشترط القانون المعدل نهاية عام ٢٠٠٦.

إن القوانين وحسن النية فى بلاد معينة يمكنها أن تخفف بعض الأضرار المتعلقة بالملكية، والتى لحقت بضحايا المحرقة. وبالرغم من كل الصعوبات التى لايمكن تجنبها، والتى تلازم مثل هذا الإجراء، فإن جمهورية التشيك قد أخذت خطوة عملاقة إلى الأمام. ولن يكون هناك أحد، على أية حال، قادرا على إصلاح البعد الإنسانى للمأساة ككل، والتى لم تكن المصادرات لملكيات بجميع أنواعها إلا ظاهرة ملازمة له. ولهذا، فإن ما يجب النظر إليه خلف كل من هذه الأشياء الفنية هو مصير الأفراد ونصيبهم. ومن واجبنا أن نهتم بالأشياء الفنية التى لم يطالب بها أحد حتى الآن، وأن نتذكر أصحابها، وهم جيراننا الذين اختفوا، الذين أخذوا من بيوتنا بعيدا عنا، من كل مكان فى وسط أوروبا.

NOTES

1. The Washington Conference on "Holocaust-Era Assets" was held in November 1998 by the Department of State and the United States Holocaust Memorial Museum. This conference resulted in a document outlining 11 principles to assist in resolving issues relating to Nazi-confiscated art.

2. ARLZ – Auflockerung. Räumung. Lähmung. Zerstörung

مدخل الإنترنت لمنشأ العصر النازى(*): التعاون ينشئ أداة جديدة للمتاحف والباحثين

بقلم: هيلين فيتشسلر وإريك ليدبيتر

by Helen Wechsler and Erik Ledbetter

هيلين فيتشسلر: مديرة البرامج الدولية والأخلاقية فى الاتحاد الأمريكى للمتاحف فى واشنطون.

أما إريك ليدبيتر فهو مدير مشروع مدخل الإنترنت لمنشأ العصر النازى فى نفس الاتحاد.

خلفية تاريخية

بداية من الوقت الذى وصل فيه النازى إلى السطة فى ألمانيا فى عام ١٩٣٣، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥، وهو يقوم بتنظيم برنامج للسرقة، والمصادرة، والتحويل القسرى، والسلب، والنهب، والتدمير للأشياء الفنية، والمقتنيات الثقافية الأخرى، فى أوروبا على نطاق ضخم. وقد بيعت بعض الأعمال الفنية، وتم تبادلها لتمويل أنشطة النازى. بينما تم الاحتفاظ بالمجموعات الأخرى الخاصة بالموظفين فى المناصب العليا، مثل مارشال الرايخ هيرمان جورينج، الذى أصبح يمتلك بنهاية الحرب واحدة من أكبر وأهم المجموعات الفنية فى أوروبا، أو أدولف هتلر، الذى كان ينوى بناء متحف ضخم فى مدينة لينز مهد طفولته بالنمسا، المدينة التى قضى فيها طفولته.

وقد أنشأ النازيون عددا من الوكالات البيروقراطية «لجمع» الأعمال الفنية. وقد فعلوا ذلك عن طريق الشراء، أو البيع القسرى، أو المصادرة المباشرة، ولكن فى كل الأوقات تقريبا كانوا يضفون الشرعية على أساليبهم من خلال قوانين تمييزية وعقابية كانوا يصدرونها، وعن طريق البيروقراطية المفرطة، التى كانت تغلف كل أنشطتهم.

ترجمة: سعاد الطويل

والمثير للسخرية أن السجلات التى خلفتها تلك البيروقراطية أصبحت مفيدة اليوم فى اقتفاء أثر مصدر (تاريخ ملكية وتحويل الأشياء) الأعمال التى مرت عبر أيدى النازى. إن عمليات النازى لنهب الأعمال الفنية بدأت فى ألمانيا، ثم تابعت حركتها فى كل أوروبا: فى النمسا فى عام ١٩٣٨، وفى تشيكوسلوفاكيا، وبولندا فى عام ١٩٣٩، وفى هولندا، وبلجيكا، ولوكسمبورج، وفرنسا فى عام ١٩٤٠، وفى الاتحاد السوفييتى السابق فى عام ١٩٤١.

وبتكثيف قصف الحلفاء للقنابل واقتراب الحرب من نهايتها، قام النازيون بتهريب العديد من الأعمال الفنية التى كانوا قد استولوا عليها إلى مخازن خفية فى كل أنحاء النمسا الدنيا وألمانيا. وكان أشهر هذه المخازن منجم ملح فى ألت أوسى، والذى كانت درجة حرارته ورطوبته ثابتة، وتم تحويله إلى مرفق لتخزين آلاف القطع[١].

وعقب الحرب، قام مؤرخو الفن الذين كانوا يخدمون فى الجيش الأمريكى كموظفين فى برنامج الآثار، والفنون الجميلة، والمحفوظات، بتولى عملية جمع، وتوثيق، وإعادة الأعمال الفنية، التى سرقها النازى، والتى اكتشفت فى المخازن الخفية. وتم تحويل الأعمال الفنية إلى سلسلة من أماكن الجمع، حيث تمت فهرستها وإعادتها إلى بلدها الأصلى. وكان واجبا على كل بلد على حدة عندئذ أن تكمل عملية الاستعادة برد هذه الأشياء إلى ملاكها الأصليين أو ورثتهم القانونيين. وقد أغلق آخر مكان للجمع فى عام ١٩٥١.

وقد نجحت هذه الجهود فى معالجة أعداد ضخمة من الأعمال التى سرقها النازى. إلا أن عملية الاستعادة لم تكن كاملة، ولم يتم أبدا إعادة العديد من الأشياء إلى ملاكها الأصليين، أو ورثتهم الشرعيين. فالعديد من الملاك أو الورثة كان من المستحيل العثور عليهم، لأن عائلات عديدة هلكت فى أثناء المحرقة. وكانت أعمال أخرى قد دخلت بالفعل فى سوق الفن الدولى عن طريق مزادات العصر النازى، أو عن طريق التجار المتعاونين مع النازى، ولم تستردها أماكن الجمع فى المقام الأول.

المتاحف تواجه القضية

أدرك مجتمع المتاحف الأمريكى فى السنوات الأخيرة أن الأعمال الفنية التى تم الاستيلاء عليها بدون وجه حق فى أوروبا فى أثناء العصر النازى ربما وجدت طريقها إلى داخل مؤسساتنا فى العقود التى تلت الحرب. وبينما لم تكن متاحف الولايات المتحدة مستودعات أو متلقية بطريقة مباشرة للأشياء التى استعيدت بعد الحرب، إلا أن هناك أشياء دخلت فى مجموعاتها من خلال سلسلة من عمليات البيع فى سوق الفن القوية لما بعد الحرب. ولم تكن المعايير لأبحاث إحراز الأعمال الفنية قد وضعت بعد، وكان لدى القليل من المتاحف الأمريكية إدراك واضح لمدى نهب الأعمال الفنية فى أثناء الحرب العالمية الثانية. وكانت النتيجة أن المتاحف حصلت فى بعض الأحيان على أعمال فنية مرت من خلال أيد نازية عن طريق سلسلة من المشترين والمتبرعين حسنى النية. وقد أثار احتمال وجود هذه الأعمال الفنية فى مجموعاتنا أسئلة مقلقة. هل أصبحت المتاحف الأمريكية، حتى فى حالة عدم معرفتها وبراءتها، متلقية لمقتنيات مسروقة؟. وباعتبارها مؤسسات تخضع للمساءلة العامة، فما هى الالتزامات علينا لتوضيح وضع الأعمال الفنية التى فى عهدتنا؟. ماذا كان ينتظر جمهورنا منا؟. وفى سياق واقعى من مواردنا المحدودة، ما الذى نستطيع فعله لمواجهة هذه التوقعات؟.

ولكى نشرح الكيفية التى تمت بها الإجابة عن هذه الأسئلة، يجب علينا أولا أن نصف الهيكل التنظيمى، وطريقة الإدارة فى المتاحف فى الولايات المتحدة. إن المتاحف الأمريكية، على خلاف العديد من المتاحف الأوروبية، ليست تحت رعاية وزارة فيدرالية للثقافة. ونحن نقدر أنه يوجد ما بين ١٥٥٠٠ و١٦ ألف متحف فى الولايات المتحدة، والتى يصل عدد متاحف الفن فيها إلى ٢٣٪ تقريبا. وأغلب هذه (سبعين فى المائة) منظمات لاتسعى للربح، يديرها مجلس متطوع من الأمناء، مسؤولين أمام الجمهور، وخاضعين لقوانين الإعفاء من الضرائب

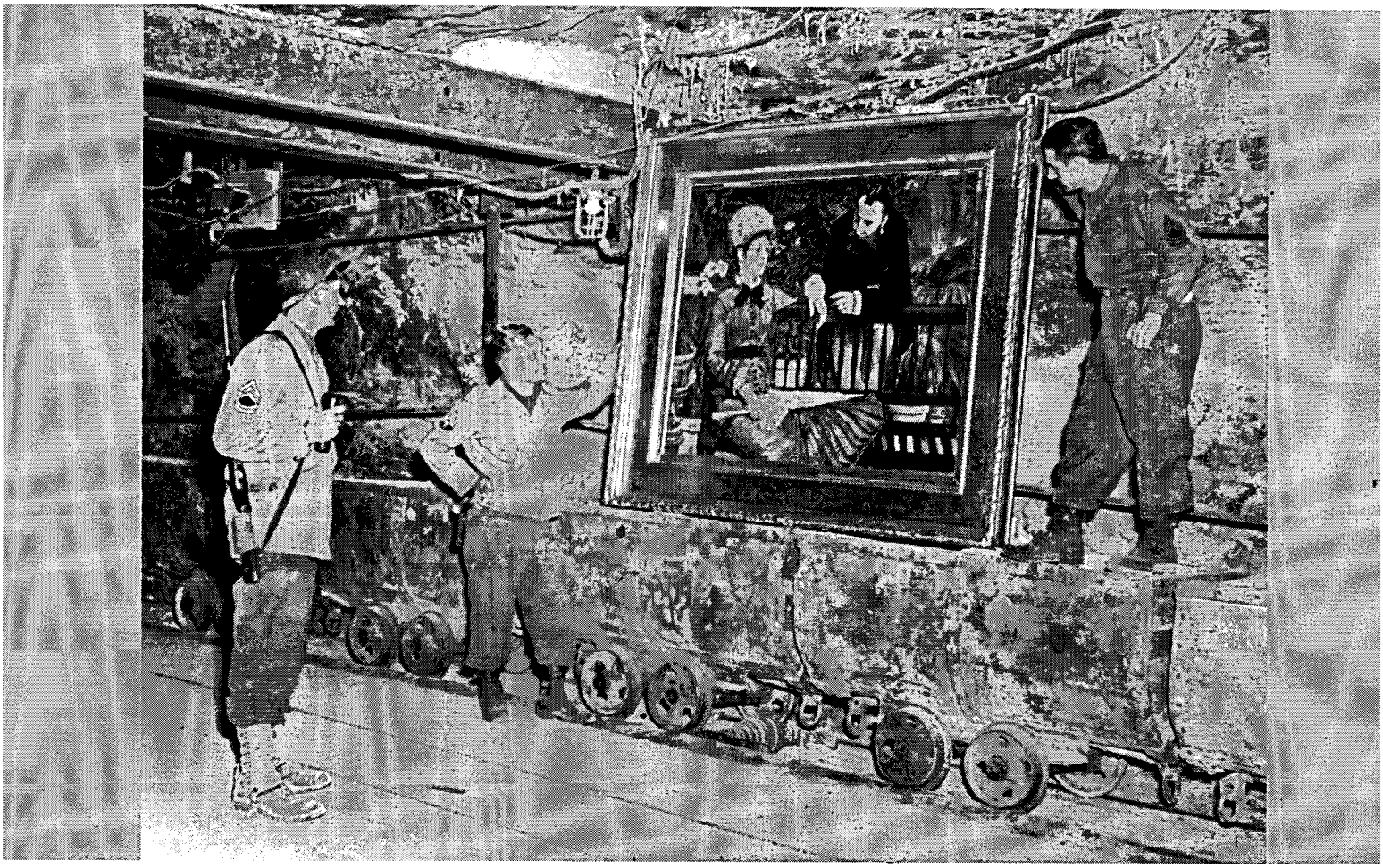

١٩- جنود أمريكيون يتفحصون لوحة إدوارد مانيت فى الكونسيرفاتورى، ٢٥ أبريل/ نيسان عام ١٩٤٥.

للمنظمات الخيرية طبقا لقانون الضرائب الأمريكى. وهم ليسوا جزءا من الحكومة. وثمة ٢٠٪ أخرى تنتمى لمنظمات أم، مثل الجامعات. وحوالى ١٠٪ من هذه المنظمات حكومى (أغلبها على مستوى الدولة، أو المستوى المحلى، وليس على المستوى الفيدرالى). ويجب على المتاحف أن تخضع للقوانين المطبقة، إلا أنها ليست تحت إشراف أية وكالة حكومية تنظيمية. بل بالأحرى، إن المعايير والممارسات فى مجال المتاحف يقررها مجتمع المتاحف ذاته من خلال آليات اتحاداتها المهنية، وهى بالنسبة للموضوع الذى نناقشه «الاتحاد الأمريكى للمتاحف» (AAM)، و«اتحاد مديرى متاحف الفن» (AAMD). وهذه المنظمات ذات العضوية التطوعية، تضع المعايير، وتحدد أفضل الممارسات، ولكن ليست هناك سلطة تنظمها. وهذا لا يعنى القول: إن القطاع الأمريكى الذى لايسعى للربح ليست له أية علاقة بالقطاع الحكومى. والواقع أن المنظمات الأمريكية التى لاتسعى للربح مثل المتاحف تعمل بارتباط وثيق جدا مع الحكومة. وموضوع أصول العصر النازى هو مثال طيب لهذا التعاون، كما سنناقش الأمر فيما يأتى.

ولمساعدة المتاحف على مواجهة قضية موجودات العصر النازى فى مجموعاتها، كون الاتحاد الأمريكى للمتاحف، ولجنة الولايات المتحدة القومية للمجلس الدولى للمتاحف (AAM/ICOM)، مجموعة عمل مشتركة حول مسائل المقتنيات الثقافية فى عصر النازية فى يناير عام ١٩٩٩. وقد بدأت مجموعة العمل بإعادة التأكيد على المبدأ الأساسى بأن «إدارة المجموعات تقتضى أقصى ثقة جماهيرية، وتحمل معها افتراض الملكية الصحيحة، والدوام، والعناية، والتوثيق، والإتاحة، والتصرف المسؤول». وإذا ما طبقنا ذلك على مسألة الأعمال الفنية من العصر النازى، فإن هذا يوحى بثلاثة تصرفات. أولا: يجب على المتاحف أن تتعرف على الأشياء الموجودة فى مجموعاتها، والتى من المحتمل أنها قد انتقلت بين الأيدى فى قارة أوروبا، والتى ليس لها مصدر معروف بشكل كامل أو مؤكد فى الفترة من عام ١٩٣٢ حتى عام ١٩٤٦. ثانيا: يجب عليها أن تجعل المعلومات الحالية حول مصدر هذه الأشياء متاحة للجمهور. ثالثا: يجب أن تعطى المتاحف أولوية لاستمرار البحث حول مصدر هذه الأشياء بما تسمح به الموارد. وهذه التوصيات متضمنة فى الإرشادات الرسمية للاتحاد الأمريكى للمتاحف المعتمدة فى نوفمبر/ تشرين الثانى عام ١٩٩٩[٢]. وبالتزامن مع اعتماد إرشادات الاتحاد الأمريكى للمتاحف، وتقرير سابق حول الموضوع بواسطة اتحاد مديرى متاحف الفن[٣]، بدأت المتاحف تركيز موارد البحث على موضوع عصر النازى. وأجرى الأمناء ومسؤولو التسجيل مسحا لمجموعاتهم، وتعرفوا على الثغرات، أو الأسماء الخطرة «الراية الحمراء»- من التجار، والصالات المعروف عنها أو المشكوك فى أنها كانت مرتبطة بالسرقة- فى تاريخ ملكية عصر النازى للأشياء التى كانت تحت رعايتها.

العمل مع الحكومة

فى غضون ذلك، قام الرئيس كلينتون بتعيين «لجنة رئاسية استشارية لموجودات المحرقة فى الولايات المتحدة» (PCHA)، فى يونية/ حزيران عام ١٩٩٨، والتى انتهت أيضا إلى أن وجود معيار للكشف عن المعلومات سيكون مفيدا للمطالبين الذين يسعون إلى استعادة ممتلكات تم الاستيلاء عليها بدون وجه حق، والتى قد تكون فى عهدة المتاحف. وبدأت اللجنة تقدير مدى قبول مجتمع المتاحف لمعيار أطلقت عليه «الكشف الكامل»- أى إصدار معلومات عامة عن كل الأشياء فى المجموعة التى من الممكن أن تكون قد انتقلت من شخص لآخر فى أوروبا فى أثناء العصر النازى، وليس فقط تلك التى كان مصدرها مشكوكا فيه، أو غير كامل[٤]. وفى أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠٠٠، انضم الاتحاد الأمريكى للمتاحف، واتحاد مديرى متاحف الفن إلى اللجنة الرئاسية لموجودات المحرقة، لكتابة التقرير النهائى الذى يحدد بدقة أكبر معيار للكشف عن معلومات عن المجموعة. وفى يناير/ كانون الثانى عام ٢٠٠١، أصدرت اللجنة الرئاسية تقريرها النهائى الذى ضم المعيار المتفق عليه للكشف، وأوصى بإنشاء سجل مركزى صالح للبحث، خاص بالمعلومات التى تقدمها المتاحف طبقا للمعيار الجديد. وكانت مجموعة الأعمال التى يشملها هذا المعيار- والتى يشار إليها فى وثائق الاتحاد الأمريكى للمتاحف على أنها «أعمال شملتها التغطية»- كلها أعمال فنية، انتقلت إما من يد إلى أخرى فى قارة أوروبا فيما بين عام ١٩٣٢ وعام ١٩٤٦، أو من المحتمل منطقيا أن يكون قد حدث لها هذا. وقد تبنى الاتحاد الأمريكى للمتاحف هذا المعيار بتعديل أدلته الإرشادية فى عام ٢٠٠١[٥].

توفير معلومات على الإنترنت عن العصر النازى

أصبح تعميم النتائج من مسح هذه المجموعات هى المهمة التالية، والتى أصبحت أكثر إلحاحا عندما وجدت المتاحف نفسها فى سباق مع الصحافة السلبية. فقد شهد أوائل عام ٢٠٠٠، سيلا من مقالات الصحف التى تتهم المتاحف الأمريكية بكل شىء، بدءا بالكسل، حتى المراوغة فيما يتعلق بموضوع الموجودات من العصر النازى. وقد

٢٠–جنود أمريكيون يفتشون مسروقات ألمانية مخزونة فى كنيسة فى إليجن، بألمانيا، ٢٤ أبريل/ نيسان عام ١٩٤٥.

اقتبست وول ستريت جورنال من النقاد قولهم: فى فبراير/ شباط عام ٢٠٠٠؛ إن «المتاحف الأمريكية تتباطأ»، كما ادعت قصة مرسلة بالبرق AP فى مارس/ آذار عام ٢٠٠٠، أن «أمناء المتاحف الأمريكيين لايوفون بوعودهم للكشف عن الأعمال المنهوبة»، وظهر عنوان بارز فى جريدة واشنطون بوست فى مايو/ آيار يقول: «الشك يحوم حول المتاحف الأمريكية». وأدرك مديرو وأمناء المتاحف أن توفير أكثر ما يمكن من معلومات حول المصادر، وبأسرع ما يمكن، وفى السياق المناسب، كان أفضل رد على هذه الحملة الصحفية. وتحول العديد من المتاحف إلى الإنترنت لنقل نتائجها للجمهور. وأنشأت مؤسسات مثل متحف مترو بوليتان للفن، ومتحف الفن الحديث فى نيويورك، ومعهد شيكاغو للفن، ومتحف بوسطون للفنون الجميلة، ومتحف كليفلاند للفن، مواقع متخصصة على الشبكة، حيث يستطيع المستخدمون أن يتلقوا مزيدا من المعرفة حول الأعمال الفنية من العصر النازى المشكوك فى مصدرها، أو التى لم تكتمل المعلومات عنها. وقد دعى الباحثون والجمهور لمراجعة سجلات المتحف حول المنشأ والمساعدة فى سد الثغرات.

وعلى الرغم من أن هذه المواقع على الشبكة الفردية

كانت مفيدة، إلا أنها كانت أقل من المطلوب من الاستجابة على نطاق المجتمع التى كان العديد من أفراد الجمهور ينتظرونها. ولم تف مواقع المتاحف كل على حدة بالتوقعات التى خلقتها المنتديات الدولية حول الأصول الثقافية المنهوبة فى عصر المحرقة، التى عقدت فى واشنطون العاصمة عام (١٩٩٨)[٦]. وفى فيلنوس فى ليتوانيا عام (٢٠٠٠)[٧]، التى طالبت على التوالى بإنشاء «سجل مركزى للمعلومات»، أو «مرجع مركزى ونقطة استعلام»، بالنسبة للأصول الثقافية التى ربما تكون مسروقة. وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك توافق فى المعلومات المتاحة من مختلف مواقع الشبكة، فبعضها عددت كل الأعمال التى بيعت أو حولت فى أوروبا فى أثناء العصر النازى، بينما ذكرت بعضها فى البداية فقط الأعمال التى كان مصدرها به ثغرات أو أسماء خطرة «رايات حمراء». وأخيرا، لم يكن لدى العديد من المتاحف الأصغر إمكانية تقديم معلومات من أى نوع على الإنترنت.

تحسين العملية عن طريق التعاون

إدراكا للحاجة إلى أسلوب أكثر شمولية، قام الاتحاد الأمريكى للمتاحف بجمع قوة عمل من مهنيى المتاحف، وأصحاب المصلحة الآخرين، لتحسين الطريقة التى توفر بها المتاحف الأمريكية المعلومات عن مصادر الأعمال الفنية فى العصر النازى. وقد تكون الأعضاء من أمناء متحف، ومسجلين، وعاملين فى المحفوظات، ومتخصصين فى تكنولوجيا المعلومات، وممثلين للحكومة الأمريكية، وممثلين للأشخاص الذين يبحثون عن أعمال فنية مفقودة. وقد أكدت الدراسات الإحصائية البسيطة مدى إلحاح هذا الموضوع بالنسبة لكل المشاركين فى الاجتماع. فالعديد من المطالبين، والذين نجوا من المحرقة بشكل عام، وصلوا إلى أواسط أو أواخر الثمانينيات من العمر، وشعرت المجموعة بضرورة ملحة لجعل أية معلومات ممكنة متاحة بأسرع ما يمكن.

وقد نظرت اللجنة فى موضوعين أساسيين– أى معلومات يجب أن توفرها المتاحف؟، وكيف يمكن إتاحة هذه المعلومات للجمهور؟. وعند البحث فى المعلومات التى يجب أن توفرها المتاحف، وجدت قوة العمل أساسا مشتركا فى المبادئ الملخصة فى إرشادات الاتحاد الأمريكى للمتاحف المعدلة والصادرة فى أبريل/ نيسان عام ٢٠٠١، ومؤداها: إنه يجب إطلاق معلومات حول كل الأعمال التى انتقلت من يد لأخرى فى قارة أوروبا بين عامى ١٩٣٢ وعام ١٩٤٦، وليس مجرد تلك التى يعرف أن بها ثغرات فى المصدر، أو أسماء عليها علامات استفهام. ثم تعرفت قوة العمل على عشرين نوعية من المعلومات حول هذه الأعمال التى يجب أن تحاول المتاحف تجميعها وإتاحتها (جدول ١)[٨].

وعند تحديد أفضل الطرق لإتاحة هذه المعلومات، واجهت قوة العمل ضغوطا متنافسة. فقد كان المطالبون يحتاجون للمركزية، والتماسك، والقابلية للاستخدام، حتى لا يضطروا للجوء لكل موقع متحف على حدة، ويبدأوا من الصفر فى تعلم طريقة البحث. وشعروا أيضا بأن وجود مساحة للوصف أمر مهم، لأن الطالبين قد يتذكرون مضمون اللوحة، ولكن ليس اسمها، أو اسم الفنان. وتوفير صور للأعمال مهم أيضا. إن رؤية صورة للعمل هى أسرع طريقة لاستبعاد النسخ المزورة، أو لعمل توفيق مبدئى. وقد أجابت المتاحف بأن الاحتفاظ برقابة مؤسسين على تقديم المعلومات، والحفاظ عليها، بالنسبة للأعمال فى مجموعاتها كان مهما بالنسبة لهم. ولن يكون متاحا لدى كل متحف كل النوعيات العشرين من المعلومات التى يقترح الاتحاد الأمريكى للمتاحف توفيرها حول الأعمال فى مجموعات المتاحف. ونظرا لأن الإرشادات الموصى بها بأن تعلن المتاحف المعلومات المتاحة فى الوقت الحالى، وتضيف إليها ما يسفر عنه البحث المستمر، فإن السجلات ستستمر فى التغير، وستحتوى فى النهاية على كمية كبيرة من المعلومات المفصلة. وسيتطلب الحفاظ على هذه المعلومات وتحديثها فى موقعين، مضاعفة الجهد، وهو أمر غير مجد.

جدول (١):

٢٠ صنفا من المواد ومعلومة عن المنشأ ضرورية لمساعدة المطالبين المحتملين فى التعرف على عمل معين واستبعاده، وعلى المتاحف أن تتيح هذه المعلومات وتنظمها طبقا لمعاييرها الخاص (١).	
الصنف	التعليقات
الفنان/ الصانع	يتم تضمين أسماء الفنانين، والأسماء البديلة، والصفات السابقة
جنسية الفنان/ الصانع	--
تواريخ حياة الفنان/ الصانع	--
مكان أو ثقافة العمل	فقط إذا كان الفنان مجهولا
عنوان العمل أو اسمه	الاشتمال على العناوين البديلة
تاريخ العمل	الاشتمال على التاريخ التقريبى، إذا كان التاريخ المحدد غير معروف
الوسيط/ المواد	--
المقاييس	--
تاريخ الاقتناء	--
رقم الإضافة	--
نوع المقتنى	لوحة زيتية، نحت، فنون زخرفية.. إلخ.
نوع الموضوع	منظر طبيعى، صورة شخص، موضوع أسطورى، تاريخى، دينى، رسم واقعى، موضوع يهودى.. إلخ.
توقيع وعلامات (الوجه الآخر أو المقابل)	يتم تضمين التوقيعات، والنقوش، والعلامات، وبالنسبة للوحات الزيتية ما يظهر على الواجهة
بطاقات وعلامات(الظهر، الإطار، الحامل.. إلخ)	وصف العلامات والبطاقات (قبل عام ١٩٦٠) على ظهر العمل (بما فى ذلك الإطار والحامل.. إلخ). بيان ما إذا كانت الصور متاحة.
الوصف	الاحتواء على وصف للعمل (مضمونه، موضوعه.. إلخ). ويجب على المتاحف أن تجعل ذلك من الأولويات.
المنشأ	الاحتواء على الأقل على الملاك المعروفين، وتاريخ الملكية، ومكان الملكية، وطريقة النقل (بيع، منحة، إبالة.. إلخ). وتضمين أرقام الكمية، إذا كانت معروفة، وأسعار البيع، والمشترين.. إلخ. وتضمين معلومات عن المصادرة غير القانونية فى أثناء العصر النازى، والاستعادة التالية. ويجب على المتاحف أن تتأكد من أن المعلومات عن المصدر يمكن فهمها، وتكون مرتبة زمنيا.
تاريخ العرض	--
التاريخ البيلوجرافى	--
معلومات أخرى وثيقة الصلة	احتواء أى شىء عن العمل، والذى يمكن أن يكون مفيدا فى التعرف عليه لهذا الغرض. وإذا كان العمل ينطبق على تعريف العمل اليهودى الوارد فى هذه الوثيقة فيجب ذكر ذلك.
صورة	الصورة أساسية فى التعرف على العمل. ويجب على المتاحف أن تبذل كل جهد لأن تشمل سجلاتها صورة للعمل.

وفى النهاية، وجدت قوة العمل توازنا. فقد اتفقت اللجنة على الحاجة إلى أداة واحدة للبحث فى الإنترنت، على أن يطلق عليها «موقع الإنترنت للأعمال الفنية التى يرجع منشؤها للعصر النازى». وستكون المتاحف مسؤولة فى البداية عن تزويد الأداة بمجموعة أساسية من المعلومات حول الأشياء الموجودة فى مجموعاتها، وستحتفظ بالتحكم فى هذه المعلومات فى كل الأوقات. والبحث فى هذه المجموعة من المعلومات سيزود الباحث بأداة قوية لتقليل مجال تحرياته. ومن أجل الحصول على معلومات مفصلة عن عمل معين، بما فى ذلك صورة له، سيحول الموقع الباحثين إلى متاحف معينة للاستمرار فى تحرياتهم. ولأن كل أصحاب المصلحة– المتاحف، والحكومة، وممثلى الطالبين– كانوا مشاركين فى تحديد الموقع، فإن التوصيات الأخيرة لقوة العمل نالت دعما واسعا. وقد قام بتقديم التمويل لتصميم، وتكوين هذا الموقع الوكالات الفيدرالية، ومؤسسات خاصة مرتبطة تقليديا بمجتمع الفنون الجميلة، ومؤسسات مرتبطة بقضايا الناجين من المحرقة. ولأن كل أصحاب المصلحة هؤلاء قد استثمروا موارد لإنشاء هذا الموقع، فإن ذلك يشهد على نجاح عملية التخطيط التعاونية.

كيفية استخدام الموقع

عند تصميم الموقع وبرامجه، أدرك الاتحاد الأمريكى للمتاحف أنه لكى يكون الموقع مفيدا، فإنه يجب أولا أن يكون قابلا لأن يستخدمه مهنيو المتاحف المزدحمة. إن إنشاء حساب للموقع، وتزويده بالمعلومات حول الأعمال الفنية كان يجب أن يكون سريعا وسهلا، حتى لا ترفض المتاحف المشاركة فيه. ومع ذلك، فإن فائدة الموقع للباحثين تتوقف كلية على المشاركة الواسعة من مجتمع المتاحف الأمريكية. ومع أخذ هذه الاعتبارات فى الحسبان، حاول الاتحاد الأمريكى للمتاحف جعل عملية إنشاء حساب وقائمة بالأشياء سهلة بقدر الإمكان. ولكى يستطيع متحف ما أن ينضم لمشروع الموقع، فمن الضرورى أن يتوافر فيه معياران فقط: فيجب أن يكون لديه عمل واحد أو أكثر فى مجموعته يكون قد تبادلته أيد مختلفة فى قارة أوروبا فيما بين عام ١٩٣٢ وعام ١٩٤٦، ويجب أن يكون لديه أحد أعضاء الهيئة المرخص لهم باستخدام متصفح معيارى للشبكة.

وتقدم المتاحف المشتركة صورة مختصرة لها. ثم بعد ذلك تستطيع البدء فى إضافة مواد لسجل الموقع. ويجب أن تقدم لكل عمل بعض المعلومات الأساسية للتعريف به: رقم إضافته، واسم الفنان وجنسيته (أو جنسية أو ثقافة العمل إذا كان الفنان غير معروف)، ونوع العمل (لوحة زيتية، رسم.. إلخ)، عنوان العمل، ووصفا مختصرا له. وأخيرا، يجب على المتاحف أن توفر موقعا آخر (URL) على شبكتها، والذى يمكن للباحثين عن طريقه العثور على مزيد من المعلومات عن العمل. والمتاحف التى ليس لديها سوى أعداد صغيرة من الأعمال للتسجيل، يمكن أن تدخل أعمالا باستخدام نموذج (استمارة) على الموقع. والمتاحف الكبيرة التى لديها عدد كبير من الأعمال، يمكن أن تقدم المعلومات المطلوبة لهيئة الموقع فى برنامج spreadsheet. ويقوم العاملون فى الموقع بإنشاء التسجيلات على دفعات. وتستطيع المتاحف أن تشاهد وتحدث سجلات ما لديها فى أى وقت.

وبالنسبة للمتاحف التى ليس لديها معلومات عن المجموعات على الشبكة، يمكن للموقع أن يستضيف هذه المعلومات فى ملف PDF.

وقد فتح موقع الإنترنت للأعمال الفنية، التى يرجع منشؤها للعصر النازى، للجمهور للبحث عن الأعمال الفنية المفقودة فى ٨ سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠٣، باشتراك ٦٦ متحفا، و٥٧٠٠ عمل فنى مسجل فى قاعدة بيانات الموقع. وبعد عشرة أشهر من العمليات العامة، وصلت عضوية المتاحف إلى ١١٠، بينما ارتفع عدد الأعمال الفنية المسجلة إلى ١٢٦٠٠. والموقع مستمر فى ضم متحف عضو

تقريبا كل أسبوع، ومازال يضيف أعمالا فنية جديدة بمعدل ١٧٠ فى الأسبوع.

وكان استخدام الجمهور للموقع مرضيا جدا أيضا. فخلال الأسبوع الأول من استخدام الجمهور فى سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠٣، تلقى الموقع ٢٢٨١٩ زيارة على صفحته www.nepip.org، ونفذ ٢٤٦٣٧ بحثا عن أعمال فنية فى قاعدة بياناته. وبعد الهبوط إلى حد ما من تلك الذروة العالية المبدئية، استقر الاستخدام اليومى على ٨٠ زيارة للصفحة الخاصة، ومن ٧٠ إلى ٨٠ بحثا فى اليوم. وفى فترة عشرة شهور من العمليات حتى يونية/ حزيران عام ٢٠٠٤، تلقى الموقع ٤٧٩٨٣ زيارة على صفحته، ونفذ ٥٠ ألف بحث لأعمال فنية فى قاعدة بياناته.

مسؤولية مهنية

وفى النهاية، فإن موضوع موقع الإنترنت للأعمال الفنية التى يرجع منشؤها إلى العصر النازى، هو موضوع ثقة. إن البحث فى مصدر الأعمال الفنية فى العصر النازى، وتوفير معلومات عن هذا المصدر للجمهور، يتفق مع الرسالة الجوهرية للمتاحف فى توثيق ونشر مجموعاتها. وبتصميم وتكوين الموقع، حاول الاتحاد الأمريكى للمتاحف تيسير عبء نقل نتائج البحث عن المصدر إلى الجمهور. وبالمشاركة فى الموقع تدلل المتاحف على أنها ملتزمة بالإدارة المفتوحة والمسؤولة عن الأعمال الفنية التى تحت رعايتها. وبذلك تثبت أنها جديرة بالثقة العالية التى يضعها الجمهور فيها، والتى نتميز نحن كمجتمع بالتمتع بها.

يقوم بتمويل موقع الإنترنت للأعمال الفنية التى يرجع منشؤها للعصر النازى خدمات معهد المتحف، والمكتبة، ولجنة استعادة الأعمال الفنية للكونجرس اليهودى العالمى، ومؤسسة صمويل هـ. كريس، وبرنامج منحة جيتى، ومؤتمر المطالبات المادية لليهود ضد ألمانيا– صندوق رابى إسرائيل ميلر لبحوث شوا، التوثيق والتعليم، ومؤسسة ماكس وفيكتوريا دريفوس المتحدة.

NOTES

* See http://www.nepip.org

1. Lynn H. Nicholas. *The Rape of Europa: The Fate of Europe's Treasures in the Third Reich and the Second World War.* New York. 1994.

Jonathan. Petropoulos. *Art as Politics in the Third Reich.* Chapel Hill. N.C.. University of North Carolina Press. 1996.

2. *AAM Guidelines Concerning the Unlawful Appropriation of Objects During the Nazi Era.* Washington. D.C.. American Association of Museums. 1999. amended 2001. Available at http://www.aam-us.org/.

3. *Report of the AAMD Task Force on the Spoliation of Art during the Nazi/World War II Era (1933–1945).* New York. Association of Art Museum Directors. 1998. addendum 2001. Available at http://www.aamd.org/.

4. *Plunder and Restitution: The United States and Holocaust Victims' Assets: Finding and Recommendations of the Presidential Advisory Commission on Holocaust Assets in the United States and Staff Report.* Washington. D.C.. US Government Printing Office. 2000.

5. *AAM Recommended Procedures for Providing Information to the Public about Objects Transferred in Europe During the Nazi Era.* Washington, D.C.: American Association of Museums, 2001. Available at http://www.aam-us.org/.

6. *Washington Conference Principles on Nazi-Confiscated Art.* Released in connection with the Washington Conference on Holocaust-Era Assets. Washington, D.C., 3 December 1998.

7. *Vilnius Forum Declaration.* Released in connection with the Vilnius International Forum on Holocaust Era Looted Cultural Assets. Vilnius, Lithuania, October 2000.

8. See also Helen Wechsler, (ed.) *Museum Policy and Procedure for Nazi-Era Issues.* Washington, D.C.: American Association of Museums, 2001. and Nancy H. Yeide, Konstantin Akinsha, and Amy L. Walsh. *The AAM Guide to Provenance Research.* Washington, D.C.: American Association of Museums, 2001.

9. From *AAM Recommended Procedures for Providing Information to the Public about Objects Transferred in Europe during the Nazi Era.*

تعاون دولى مع المعهد القومى للتراث

بقلم: جنيفييف جالو

by Geneviève Gallot

جنيفييف جالو: مفتش عام للإبداع والتربية الفنية فى وزارة الثقافة، كانت قد عينت مديرا للمدرسة القومية للتراث بمرسوم صادر من رئيس الجمهورية فى ديسمبر عام ١٩٩٩ . وهى حاصلة على دكتوراه فى الفلسفة، ومتخرجة فى مدرسة اللوفر، وقد عملت فى «صندوق التدخل الثقافى» (١٩٧٧ - ١٩٨٠)، وكانت سكرتيرا عاما «لصندوق الحث على الإبداع الفنى» (FIACRE)- صندوق المنح من أجل الفنون، فى وزارة الثقافة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٤ . ولما كانت مستشارا فنيا فى وزارة جاك لانج، وزير الثقافة الفرنسى، من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣، عملت مندوبة للحكومة فى مركز جورج بومبيدو للفن والثقافة. كما كانت عضوا فى مجلس إدارة متحف اللوفر، ومستشارة لليونسكو من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٥ .

يرجع التأثير الثقافى الواسع لفرنسا بدرجة كبيرة إلى سياساتها فى حفظ وترميم تراثها الثقافى. ويعكس تأثيرها أيضا المستوى العالى للمهنيين الذين يعملون فى هذا المجال. وبالمثل، فإن الحفاظ على التراث العالمى يتوقف بدرجة كبيرة على مهارات ومستوى التدريب المهنى لأولئك الذين يتولون المسؤولية عن حفظ وتطوير التراث الثقافى.

وقد قام المعهد القومى للتراث، وهو معهد يقدم تدريبا ذا مستوى عال لأمناء ومرممى التراث الثقافى، منذ نشأته حتى عام ٢٠٠٤، بتدريب ما يزيد على ٣٠٠ من أمناء متاحف الدولة، وأكثر من ١٠٠ من الأمناء الإقليميين، و٣٠٠ من المحافظين على التراث، إلى جانب ما يقرب من ٥٠ محترفا أجنبيا. والمعهد القومى للتراث، والذى نقل جزء منه منذ فترة وجيزة إلى كاريه كولبير، بالقرب من المعاهد الثقافية الفرنسية الكبرى، هو المعهد الوحيد فى أوروبا وفى العالم الذى جمع بين فرعين من التدريب المهنى، هما

ترجمة: سعاد الطويل

تدريب الأمناء، وتدريب المرممين للتراث الثقافى. ونظرا لوضعه الخاص فى فرنسا، فقد أصبح المعهد نقطة جذب للمتخصصين من كل أنحاء العالم، وحجة للعديد من المؤسسات الدولية فى أوروبا. والمعهد القومى للتراث مرتبط الآن بشكل وثيق بالعديد من المشروعات وبرامج التدريب فى آسيا، وإفريقيا، وأوروبا.

المعهد القومى للتراث: رائدا فى مجال تدريب المهنيين فى التراث الثقافى

تدريب يشمل فروعا متعددة من المعارف

تكمن السمات المميزة للمعهد القومى للتراث بالنسبة للمؤسسات الدولية، فى الطبيعة متعددة المعارف لبرامجه التدريبية. والمعهد الذى أنشئ فى عام ١٩٩٠، تحت اسم المدرسة القومية للتراث، عهد إليه فى البداية بتنظيم امتحان قبول تنافسى، وبتقديم برامج تدريب لأمناء التراث الثقافى، الذين ستعينهم فيما بعد الحكومة، ومدينة باريس، والسلطات الإقليمية. وقد تولت المدرسة مهمة اختيار وتدريب أمناء التراث الثقافى بعد الاندماج مع معهد تدريب مرممى الأعمال الفنية (IFROA)، وإعادة تنظيم هيكلية فى عام ٢٠٠١. ويشتمل المعهد القومى للتراث فى الوقت الحالى على قسمين أكاديميين، يعالج كل منهما مجالا محددا ومتكاملا تماما مع الآخر. وتشمل أهداف المعهد خدمة احتياجات المهن المتنوعة، التى توجد ضمن مجال التراث الثقافى، وتدعيم أخلاقيات كل واحدة من هذه المهن، وتعزيز المناقشة حول تطويرها فى فرنسا، وفى الخارج، وتوقع التطورات المستقبلية بقدر الإمكان. وهكذا، فإن المعهد يضم مجالا واسعا من الخبرات والممارسات، مما يعكس السبل المختلفة التى يتبعها العديد من المهنيين– الذين يقترب عددهم من ٧٠٠، بما فى ذلك الأكاديميون، والأمناء، والمرممون، والإداريون– الذين يشاركون كل عام فى أنشطة المعهد.

تبادل المعلومات بين مهنيى التراث الثقافى

فى ظل محيط من المتغيرات العميقة، يبذل المعهد القومى للتراث جهودا كبيرة ليحتفظ بوضعه فى مقدمة التطورات فى كل المجالات، باقتراح سلسلة لما يقرب من أربعين ورشة عمل تعليمية مستمرة فى مجال الأرشيف، والمتاحف، والجرد، والمعالم التاريخية، وعلم الآثار، والتراث العلمى، والفنى، والطبيعى. وقد كوّن المعهد أيضا منذ فترة قريبة حلقات دراسية مستمرة لمرممى التراث الثقافى. وهذا الجانب المعين من أعمال المعهد له أهمية خاصة بالنسبة للمهنيين الدوليين فى مجال التراث الثقافى.

ويؤكد المنهج «الأساسى» على برامج الاستراتيجية والخدمة، ويتناول المهنة بتعليق أهمية كبرى على المهارات الأساسية الضرورية، وكذا باقتراح مزيد من الدراسة فى مجالات أكثر تحديدا. و«حلقات الدراسة حول الاتجاهات الحالية»تسمح للطلبة، من بين أمور أخرى، بإعادة التفكير فى الممارسات والإجراءات، وبتحديث المهارات، على سبيل المثال، فى منع التلف، أو فى العلاقات العامة والوساطة. وورش العمل هذه، المفتوحة أمام مختلف الممارسين للتراث الثقافى بشكل عام، مصممة لتحسين تبادل المعلومات والتجارب بين المهنيين ذوى الخلفيات المتنوعة، الذين يعملون فى مجالات مختلفة، على مستويات مختلفة. وتتناول حلقات الدراسة موضوعات ذات اهتمام عام، إلى جانب موضوعات خاصة تتعلق بمجالات متنوعة لحفظ التراث الثقافى. ومنذ عام ١٩٩١،

٢١- ورشة قاعة بحث للبرنامج العلمى والثقافى. بورتو- نوفو (بنين) مايو/ آيار عام ٢٠٠٤.

يلتقى ما يقرب من ١٠٠٠ مهنى يعملون فى التراث الثقافى فى كل عام ليشاركوا فى اجتماعات تربوية ينظمها المعهد. ونصف هؤلاء المشاركين يأتون من قطاع الدولة للتراث، بينما يتكون النصف الآخر من مهنيين من منظمات إقليمية وجمعيات للتراث الثقافى، ومن القطاع الخاص.

وهذان الوجهان الخاصان للمعهد، أى تعزيز التدريب المتعدد الفروع، وإتاحة التعليم المستمر، قد شجعا اتفاقيات المشاركة الأساسية التى تمت على المستوى الدولى.

إنشاء برامج للتعاون الدولى للتدريب والخبرة فى مجال التراث الثقافى

من أجل الاستجابة لاحتياجات العديد من مؤسسات التراث الثقافى الدولية، أخذ المعهد القومى للتراث على عاتقه إنشاء عدة برامج طموحة للتعاون الدولى فى مجال التدريب المهنى. ويهدف كل برنامج من هذه البرامج إلى إشباع توقعات محددة، استجابة للاحتياجات التى تعبر عنها المؤسسات الشريكة، وجميعها مخططة فى داخل إطار التبادلية. وقد اخترنا هنا أربعة مشروعات للتعان الدولى تولاها المعهد.

تدريب *المهنيين فى متاحف صينية*

فى الوقت الذى تصبح فيه مسألة حفظ وصيانة التراث الثقافى فى الصين حساسة للغاية، مع اقتراب الألعاب الأوليمبية بعد أربع سنوات، وفى الوقت الذى يتم فيه تبادل ثقافى بين فرنسا والصين، اختارت وزارة الثقافة الصينية رفع الوعى العام، وتعزيز مجموعات متاحفها الرائعة من عدة نواح. فقد قرر المعهد المركزى للفنون الجميلة فى بكين، بالاشتراك مع الأكاديمية الصينية للمتاحف، أن يعهدا إلى المعهد القومى للتراث بمهمة تصميم ورشة تدريب، بهدف إقامة حوار بين ممارسى التراث الثقافى الفرنسيين والصينيين. وهذه هى أول مرة يقترح فيها المعهد برنامج تدريب طموحا فى الخارج. وخلال أسبوعين فى ديسمبر عام ٢٠٠٣، قام ستة خبراء فرنسيين بتدريب حوالى سبعين أمينا ومديرا للمتاحف الصينية، مركزين على ثلاثة مجالات، هى: إدارة المتاحف فى فرنسا، والوساطة الثقافية والتطوير الاقتصادى، والحفظ الوقائى.

وعلى أساس هذه التجربة الأولى، طلب مكتب التراث الثقافى لمدينة بكين من المعهد القومى للتراث أن ينظم برنامجا تدريبيا جديدا ،يصمم خصيصا لأمناء ١٢٣ متحفا فى بكين. ومن أجل تحقيق هذا الطلب العاجل للتدريب، سيعقد معهد التراث القومى سلسلة من ورش العمل فى بكين فى الربيع والخريف لعامى ٢٠٠٥- ٢٠٠٦، مخصصة لإدارة المجموعات الفنية، وإنشاء الخدمات الثقافية والتربوية، والحفاظ الوقائى، بل وحتى مقدمة فى

٢٢- ورشة حلقة بحث، زيارة لمدينة بحيرة جانفييه (بنين)، مايو/ آيار عام ٢٠٠٤.

تقنيات الترميم.

التراث الثقافى الإفريقى: استراتيجية لتعاون طويل المدى

قرر سوابو فاريو أمين حديقة النباتات والطبيعة فى بورتو نوفو (بنين) أن «المعرفة هى الشىء الوحيد الذى يتزايد عندما نشاركها مع الآخرين»، وكان ذلك فى أثناء حلقة دراسية نظمها المعهد القومى للتراث، و«مدرسة التراث» الإفريقية. وتبين هذه الكلمات الرصينة مدى تلهف المهنيين الأفارقة على اكتساب المهارات الضرورية لحماية ونشر تراثهم الثقافى. ولكن المتاحف فى إفريقيا كما يعرف الجميع، تمر فى الوقت الحالى بظروف صعبة. فهناك مجموعات بأكملها تتلف، بينما ليس فى مقدور العاملين بالمتاحف عمل أى شىء، لاتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية، فى ظل مناخ سياسى يبدو أنه لا يعتبر أن حماية التراث الثقافى أمر له أهمية كبرى. وعلى الرغم من أن التراث الثقافى الإفريقى ثرى إلى أبعد حد، فهو غير معترف به فى كثير من الأحيان، وهو مهدد ككل، ويتعرض نقله لمخاطر شديدة. إلا أنه قد تم إنشاء مدرستين لتدريب مهنيين متخصصين: برنامج متحف غرب إفريقيا (WAMP) فى عام ٢٠٠٠، فى أعقاب اتفاقية عقدت بين «المركز الدولى لدراسة الحفاظ على المقتنى الثقافى وترميمه»، وترميم الملكية الثقافية (ICCROM)، والمتاحف القومية فى كينيا، و«مدرسة التراث الإفريقى» (EPA)، فى عام ١٩٩٨، والتى كانت ثمرة اتفاقية أخرى بين المركز الدولى لدراسة الحفاظ على المقتنى الثقافى، وترميمه، وجامعة بنين. وقد قرر المعهد القومى للتراث التعاون مع مدرسة التراث الإفريقى فى إطار اتفاقية لثلاث سنوات حول التعاون العلمى، والفنى، والمهنى.

وقد عقدت أول دورة تدريبية فى مايو عام ٢٠٠٤، فى بورتو نوفو (بنين)، حيث تقع مدرسة التراث الإفريقى، واجتمع فيها ما يقرب من عشرين من المتخصصين فى التراث الثقافى. وكان موضوع الاجتماع «برنامجا علميا

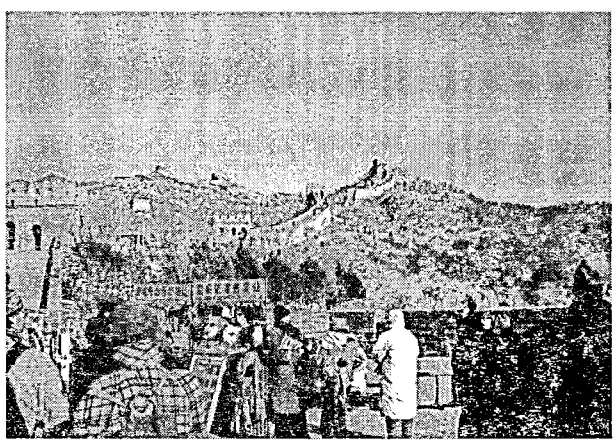

٢٣- حلقة تدريب فى بكين (الصين)، زيارة للسور العظيم. ديسمبر/ كانون الأول عام ٢٠٠٣.

وثقافيا» لمنشأة تعنى بالتراث الثقافى، وكان يستهدف بالتحديد مديرى مواقع ومتاحف التراث الإفريقيين. ومع اهتمام خاص «لبرنامج علمى وثقافى»، واستهداف تحديد

سياسة عامة لمؤسسة ثقافية فيما يتعلق بحماية مجموعاتها ونشرها على الجمهور، شرعت هذه الحلقة الدراسية فى تحديد وضع مؤسسة التراث فى إطار بيئتها الخاصة، كأداة تعمل من أجل تنمية إقليمها. وسيتم عقد حلقة دراسية أخرى.

فى أواخر عام ٢٠٠٤، والتى ستتناول التراث الطبيعى والثقافى. وهذه الحلقة معنية بالمديرين الأفارقة فى مناطق بيئتهم، وتخطيط المدن والإسكان، وسوف تستغل مشاركة «مركز شايو chaillot للدراسات العليا». والغرض من هذه الاجتماعات هو عرض الكيفية التى يلعب بها التراث الثقافى دورا جديدا فى تنظيم المجتمع الحديث، فلم يعد الأمر مجرد مسألة حفظ بقايا الماضى هنا وهناك، بل إدماجها فى بيئة الحاضر. فأحد اهتمامات العاملين فى التراث الثقافى اليوم، على سبيل المثال، هو موضوع التعايش بين المبانى الجديدة جنبا إلى جنب مع المبانى الأقدم. وهذه الحلقة التدريبية يجب أن تشجع بهذه الطريقة إنشاء مشروعات حضرية جديدة، تظل مرتبطة بشكل وثيق بحماية وتحسين التراث الثقافى المحلى.

موقع عمل مدرسى دولى للترميم فى ألبانيا

وتشمل المشروعات الدولية للمعهد القومى للتراث أيضا «دورة» عملية يمكن أن تمكن المدرسين والطلبة من المشاركة النشطة فى مواقع ترميم أجنبية. فقد نظم المعهد، بالاشتراك مع «تراث بلا حدود»، وفى داخل إطار مشروع «فوسكو بوجا بلا حدود»- الذى تُمّول الجزء الأكبر منه اللجنة الأوروبية (ثقافة ٢٠٠٠)- موقع عمل مدرسى دولى لترميم اللوحات الزيتية الجدارية فى كنيسة سانت أثاناسيوس، فى فوسكوبوجا فى ألبانيا. فقد ظلت قائمة خمس كنائس قديمة فقط، ذات طراز رومانى، رائعة الجمال، وإن كانت غير معروفة من الناحية الواقعية- هى: كنيسة رفع مريم العذراء إلى السماء بعد موتها (المهجع)، وكنيسة سانت أثاناسيوس، وكنيسة سانت إلياس، وكنيسة سانت نيكولاس، وكنيسة رؤساء الملائكة، ودير واحد فقط (سانت

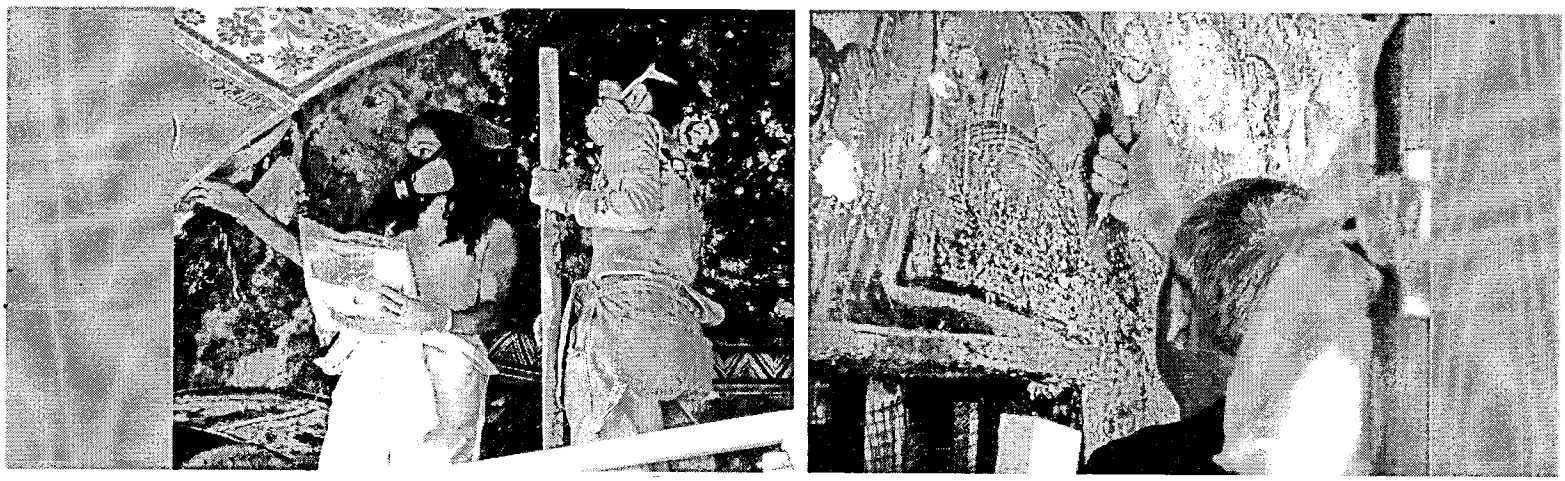

٢٤- موقع عمل دولى لترميم الرسومات الجدارية فى كنيسة سانت أناستاسيا فى فوسكوبيا (ألبانيا). أغسطس/ آب عام ٢٠٠٤.

جون)، والتى بنيت فيما بين ١٦٣٠ و١٧٨٠- وذلك من بين ثلاثين مبنى دينيا كانت موجودة فى فوسكو بوجا فى القرن الثامن عشر. وتتميز هذه الكنائس بأن كل شيء فى داخلها (قبائها، وحوائطها، وعواميدها)، وكذا خارجها، مغطى بلوحات زيتية دينية ثرية، تمثل موضوعات من الكتاب المقدس. وهذه اللوحات الثرية والفريدة فى البلقان، والتى نفذها أساتذة صنع الأيقونات فى العصر البيزنطى الجديد، بمن فيهم دافيد سيلينيكا، قد تم فقدها بالفعل. وتوجد فى داخل كنيسة سانت أثاناسيوس أجمل وأهم مجموعة من اللوحات الزيتية الجدارية فى فوسكوبوجا. وقد بنيت هذه الكنيسة فى عام ١٧٢٤، على يد أساتذة يونانيين، وقام بتزيينها فى عام ١٧٤٥، الأخوان قنسطنطين وأثاناسيوس زوجرافى. وعلى مدى السنين حدث تلف خطير لهذه اللوحات بفعل الرطوبة، وانعدام الصيانة، والعفن، ووجود الحيوانات. لذلك كان أمرا شديد الإلحاح تقديم المساعدة للمعهد الألبانى للآثار الثقافية، بتوفير الدعم الفنى، وكذا المالى، والعلمى، لضمان ترميم هذا الموقع غير العادى. وقد عمل موقع العمل المدرسى على مدى ثلاثة أسابيع فى صيف عام ٢٠٠٤، وتحت إشراف المعهد القومى للتراث. وكان تحت إدارة كلية التدريس، وضم طلبة الكلية إلى جانب طلبة ومدرسين من معهد التربية الفنية فى أثينا. وهذا التعاون الذى يتضمن مشاركة مهنيين من شباب الأوروبيين والألبانيين، يحق له أن يستمر، وينبغى أن ييسر مشاركة أوسع فى المعرفة والمهارات فى السنوات القادمة.

تدريب المرممين فى المغرب

بناء على طلب وزير الثقافة فى المملكة المغربية، السيد محمد عشارى، قررت المغرب المشاركة فى العديد من مشروعات التراث الثقافى الكبيرة، ومنها إنشاء متحف ملكى لتراث وحضارات المغرب، ومتحف للفن الحديث، والمعاصر، ومكتبة قومية. ويتضمن إنشاء متحف ملكى لتراث وحضارات المغرب، إعادة تنظيم كلية لمتاحف المغرب، مما يتطلب إعادة توزيع المجموعات على مستوى قومى. والآن نظرا لأنه سيتم الشروع فى إتمام هذه المشروعات، فإن المغرب يود انتهاز فرصة الاستفادة من تجربة المرممين والأمناء ذوى الكفاءة العالية فى شؤون التراث الثقافى. وقد طلب المعهد القومى لعلوم الآثار والتراث من المعهد القومى للتراث أن يضع برنامج تدريب للمرممين يصمم على وجه خاص لهذه المشروعات الجديدة. وسيبدأ هذا البرنامج فى أواخر عام ٢٠٠٤، ومثل مشروعات التعاون التى ذكرت آنفا، سيكون مشروعا طويل الأجل. والطلبة المرممون المستفيدون من برنامج التدريب سيتم تزويدهم بتوجيهات طوال فترة دراستهم. وهذا البرنامج المنظم باعتباره تعاونا بين المعهد القومى للتراث، والمعهد القومى لعلوم الآثار والتراث، سيوفر الفرصة لما يقرب من ١٥ مرمما على مدى فترة عدة سنوات متتالية، ومن المفترض أنه سيقدم مساهمة قيمة لإدارة مؤسسات التراث المغربى.

وقد تمت أول زيارة استكشافية فى عام ٢٠٠٤، ضمت فرانس ديجو الأمين العام للتراث الثقافى، والمدير المساعد لمركز البحوث والترميم لمتاحف فرنسا، وجينارو توسكانو، أستاذ جامعى، ومستشار علمى فى المؤسسة القومية للتراث. وقد وفرت هذه الزيارة فرصة للتعرف على الاحتياجات المحددة لمملكة المغرب، فيما يتعلق بالحفظ والترميم، ولتحديد إطار برامج التدريب التى ستقام.

ومن خلال مشروعات تعاون دولية متنوعة، ذات أهداف محددة بوضوح، يضع المعهد القومى للتراث برامج تدريبية

متوازنة فى سياق التبادل والعرض، الأمر الذى تبين أنه شىء لا غنى عنه لمهن التراث الثقافى. وبهذه الطريقة يؤكد المتحف بوضوح وضعه الفريد فى المجال الدولى للتدريب المهنى بالنسبة للتراث. وأخيرا وليس آخرا، فهو يسهم فى تدعيم تأثير فرنسا الثقافى والعلمى، وفى نشر خبرة مهنييها المتخصصين وخبرائها.

متحف عموم إفريقيا للموسيقى: الحاجة إلى المشاركة

بقلم: فيريول كونستانت باتريك جاساكيس

by Ferréol Constant Patrick Gassackys

فيريول جاساكيس: مدير للفنون فى برازافيل، الكونغو. وهو المفوض العام لمهرجان موسيقى عموم إفريقيا، منذ فبراير / شباط عام ٢٠٠٣.

إن متحف موسيقى عموم إفريقيا هو أحد مشاريع الاتحاد الإفريقى. فخلال الجلسة السابعة العادية لمجلس الوزراء التى انعقدت فى بورت لويس بموريشيوس، من ٢٤ يونيو/ حزيران إلى ٣ يولية/ تموز عام ١٩٧٦، صدرت توصية بتنظيم مهرجانات متخصصة كل عامين تحت رعاية الاتحاد الإفريقى.

ومن هذا المنظور، اقترحت الأمانة العامة للاتحاد الإفريقى إقامة مهرجان لموسيقى عموم إفريقيا، وقبلت جمهورية الكونغو مهمة تنظيم المهرجان، وأسست المقر الرئيسى فى برازافيل.

وكان إنشاء متحف عموم إفريقيا للآلات الموسيقية التقليدية، أحد الأهداف المسندة إلى المهرجان.

وقد تم إنشاء المتحف أساسا لضمان حفظ، ودراسة، وتوصية، وترويج الأشياء المتنوعة، التى تجسد الموسيقى الإفريقية. وقد تم تحديد الهدف العالم للمتحف بأن يوفر إطارا مؤسسيا لتنمية، وتنسيق، وتنفيذ الأنشطة المتنوعة

ترجمة: هانى فتحى مصطفى

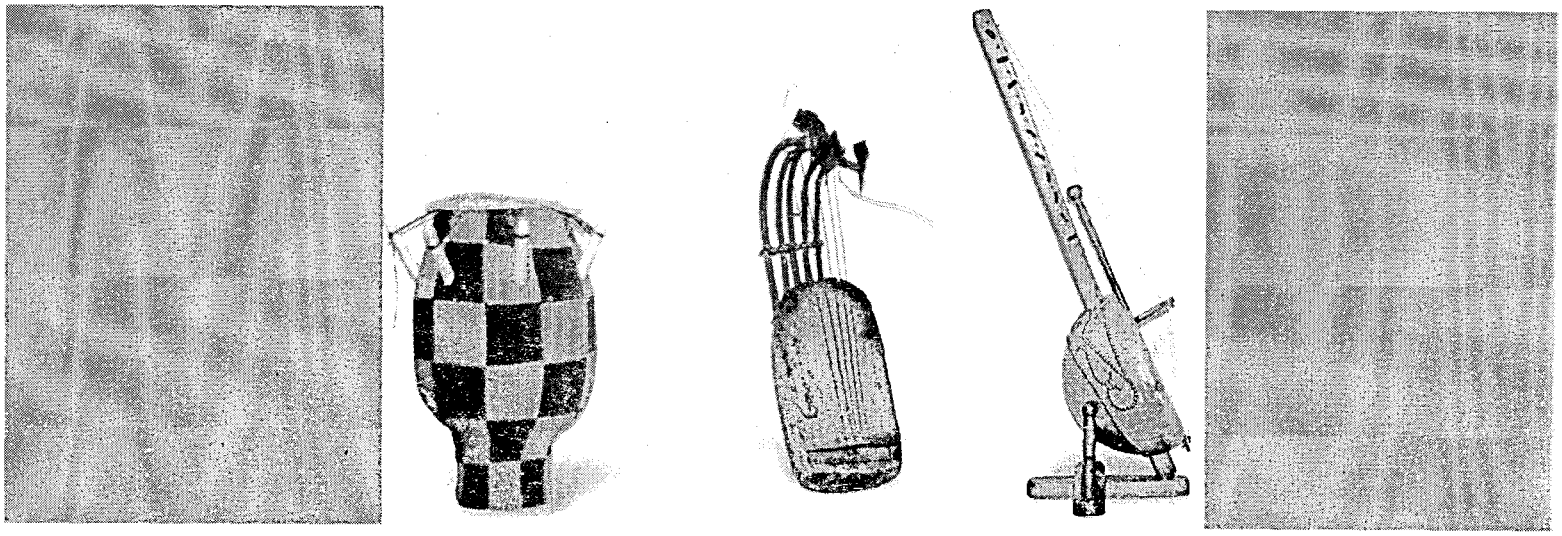

٢٥ – آلات من مجموعة المتحف. من اليمين إلى اليسار: آلة وترية/ عود من توجو، آلة وترية/ نجمى من جمهورية الكونغو الديمقراطية، غشائية الصوت/ كيته من غانا.

المرتبطة بالدراسة العلمية للتراث الموسيقى الإفريقى. وفى الوقت الذى يمنح فيه متحف موسيقى عموم إفريقيا شموخا لمكان حفظ وحماية ذاتية، وعرض آلات إفريقيا التراثية، فإنه يعد أيضا مركزا لبحوث الفنون الموسيقية، ويرى نفسه على أنه ذاكرة البنية العضوية للقارة.

وبالاضافة إلى هذه المهام، فإن متحف موسيقى عموم إفريقيا يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- اقتناء مجموعات فى مجالات الآلات، والتكنولوجيا، والرسومات.
- اكتشاف وتنمية الظاهرة الموسيقية بأوسع معنى، بالاتصال مع المؤسسات الإفريقية والدولية الكبرى.
- تنمية البحوث المرتبطة بالإدارة والصيانة الوقائية للمجموعات.
- أنشطة تعليمية مستهدفة لدى جماعات اجتماعية مختلفة (أطفال، طلاب، عمال.. إلخ).

ومتحف موسيقى عموم كل إفريقيا هو مؤسسة دولية، علمية وثقافية غير تجارية. ويعمل تحت إشراف اللجنة الإدارية لمهرجان عموم إفريقيا للموسيقى، المكونة من ١٤ عضوا، والخاضعة للإدارة التنفيذية للمفوضية العامة للمهرجان.

والمتحف بسبيل إجراء تكوين مجموعاته التى تغطى جميع مجالات الموسيقى الإفريقية. وترد مواده من مصدرين:

- الشراء.
- الهبات.

وفى يناير/ كانون الثانى عام ٢٠٠٣، كان بكشوف موجوداته ١٤٧ آلة.

والآلات المقتناة عن طريق الشراء، كانت نتيجة لوقائع زيادة التمويل، والتى حدثت فى أربع من إدارات الكونغو العشر، وذلك لعدد مجموعه ١٢٩ آلة. وقد تم شراء ثمانى آلات من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والآلات الست الباقية تم شراؤها من حرفى من توجو كان يعرض مجموعته فى سوق الموسيقى الإفريقية خلال مهرجان موسيقى عموم إفريقيا الثالث. وقد ضمت كل هذه المجموعات معا فى يوليو عام ٢٠٠١ .

والأشياء التى تم الحصول عليها كهبات فى عام ١٩٩٩ وردت من غانا (مجموعة من ٤ طبول). وهى أول هبة من دولة إفريقية لمتحف موسيقى عموم كل إفريقيا.

وآلات المجموعة مجمعة سويا، وفقا لبنيتها العضوية على النحو التالى:

- ٥٣ غشائية الأصوات؛
- ٦٥ ارتجاجية الصوت؛
- ١١ وترية؛
- ١٨ آلة نفخ (هوائية الصوت).

وينبغى ملاحظة أن مهرجان موسيقى عموم إفريقيا ينظم لكل عرض يقام كل عامين، معرضا للآلات الموسيقية التقليدية، تمثل تصورا مسبقا لمتحف موسيقى عموم إفريقيا.

وقد أقيم المعرض الأول فى الفترة من ٩ إلى ١٦ أغسطس/ آب عام ١٩٩٦، فى المركز الثقافى الفرنسى فى برازافيل. وشاركت فيه ثلاث دول هى: الكاميرون، والكونغو، ونيجيريا.

وأقيم المعرض الثانى فى مبنى البرلمان فى برازافيل من ٢ إلى ٧ أغسطس/آب عام ١٩٩٩، مع بنين، والكونغو، وغانا، كدول مشاركة. وقد عرضت أيضا عدة آلات موسيقية من زيمبابوى، وأوغندا، ورواندا، والتى تمثل جزءا من مجموعة متحف إفريقيا الوسطى الملكية.

٢٦- موقع المتحف الذى توفره الحكومة فى المستقبل.

وقد شاركت خمس دول فى المعرض الثالث هى: الجزائر، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكاميرون، وغانا. والآلات الموسيقية الخاصة بهذه الدول تم عرضها فى مبنى البرلمان من ٤ إلى ١٩ أغسطس/ آب عام ٢٠٠١ .

والمعرض الرابع، الذى خطط لإقامته فى الفترة من ٤ إلى ٨ أغسطس/ آب عام ٢٠٠٣، فى كينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) تم إلغاؤه لأسباب تتعلق بالميزانية.

ومنذ نوفمبر/تشرين الثانى عام ٢٠٠٣، خصصت جمهورية الكونغو مبنى لمهرجان موسيقى عموم إفريقيا، لاستضافة متحف موسيقى عموم إفريقيا.

وسيتم وضع إدارات المتحف المتنوعة فى هذا المبنى، حتى يمكن تنفيذ المهمات الأساسية اللازمة لعمل المؤسسة فى أفضل ظروف ممكنة.

ومتحف موسيقى عموم إفريقيا هو ابتكار مشترك للمتخصصين الأفارقة: علماء الموسيقى، وعلماء الموسيقى العرقية، وعلماء المتاحف، وعلماء الوثائق.. إلخ. ولا يمكن أن يبرز أنشطته ويلقى الضوء عليها من فراغ، ولكنه على العكس، متكامل فى شبكة المتاحف الإفريقية من خلال تعاون وثيق يقوم على المعارض المتبادلة، والمشاركات فى مجال بحوث التدريب، والبحوث المتحفية، والعلوم الموسيقية، والتنظيم المشترك لورش العمل، والندوات، والمؤتمرات.

وتقدم المشاركة– سواء كانت عامة، أو خاصة– عدة منافع لتنمية المتاحف فى إفريقيا. وهذه المنافع يمكن أن تشمل على سبيل المثال، الإدارة المعينة للبنية الأساسية للمتحف، والمستوى الأعلى للخدمة، بهدف توفير استجابة أفضل لطلبات الجمهور المتخصص، والجمهور الأكبر. وبتضافر الجهود، قد يكون من الأيسر مواجهة التعديات المهنية الكبرى، مثل، عدم التدخل السياسى، والشفافية فى اتفاقية المشاركة.

والشركاء فى التنمية يتعاملون حاليا مع هذه المشكلات. وهم ملتزمون بحفز المتاحف الإفريقية إلى تبنى رؤية أخرى، بهدف تنمية ودعم قدراتها.

ومتحف موسيقى عموم إفريقيا، يطمح فى مواجهة التحديات قصيرة، ومتوسطة، وطويلة المدى، مع شركاء فى التنمية، لتشجيع ودعم تقدمه من خلال المساعدة والعون المالى. ولتحقيق ذلك، يسعى إلى إنشاء مشاركات مع المؤسسات الخاصة والعامة من أجل اقتناء المادة الفنية، والعلمية، والتعليمية، وأيضا لتنمية نوع الحركة الثقافية القائمة على الرعاية والتمويل التعاونى.

وهذا النوع من المشاركة يجب أن ينظر إليه على أنه يقدم فوائد مهمة متبادلة، مثل الاعتراف به جماهيريا، الذى يمكن أن ينتج عن المشاركة مع متحف موسيقى عموم إفريقيا، والذى من المقدر له أن يصبح مؤسسة ذات شهرة دولية. ويمكن تصور عدة احتمالات. فمهرجان موسيقى عموم إفريقيا وقع بالفعل اتفاقيتى بروتوكول مع شركة للهندسة البترولية والصناعات بعمل فهرس للآلات الموسيقية الإفريقية التقليدية، ومع مدرسة التراث الإفريقى، من أجل تدريب الأفراد الفنيين والعلميين.

وهذه المشاركات التى تحسن من دور الفاعلين فى

المجال الثقافى، هى المرغوبة بصورة أكبر فى هذه المناطق، حيث يوجد العديد من قضايا التنمية والأهداف.

ونقص التمويل المهلك (الوبائى) للمتاحف الإفريقية من قبل السلطات العامة، مقرونا بالقضايا الكثيرة التى تثيرها العولمة، أضفى على عنصر المشاركة وضعا يتمثل فى النموذج الممكن للتنمية فى القارة الإفريقية.

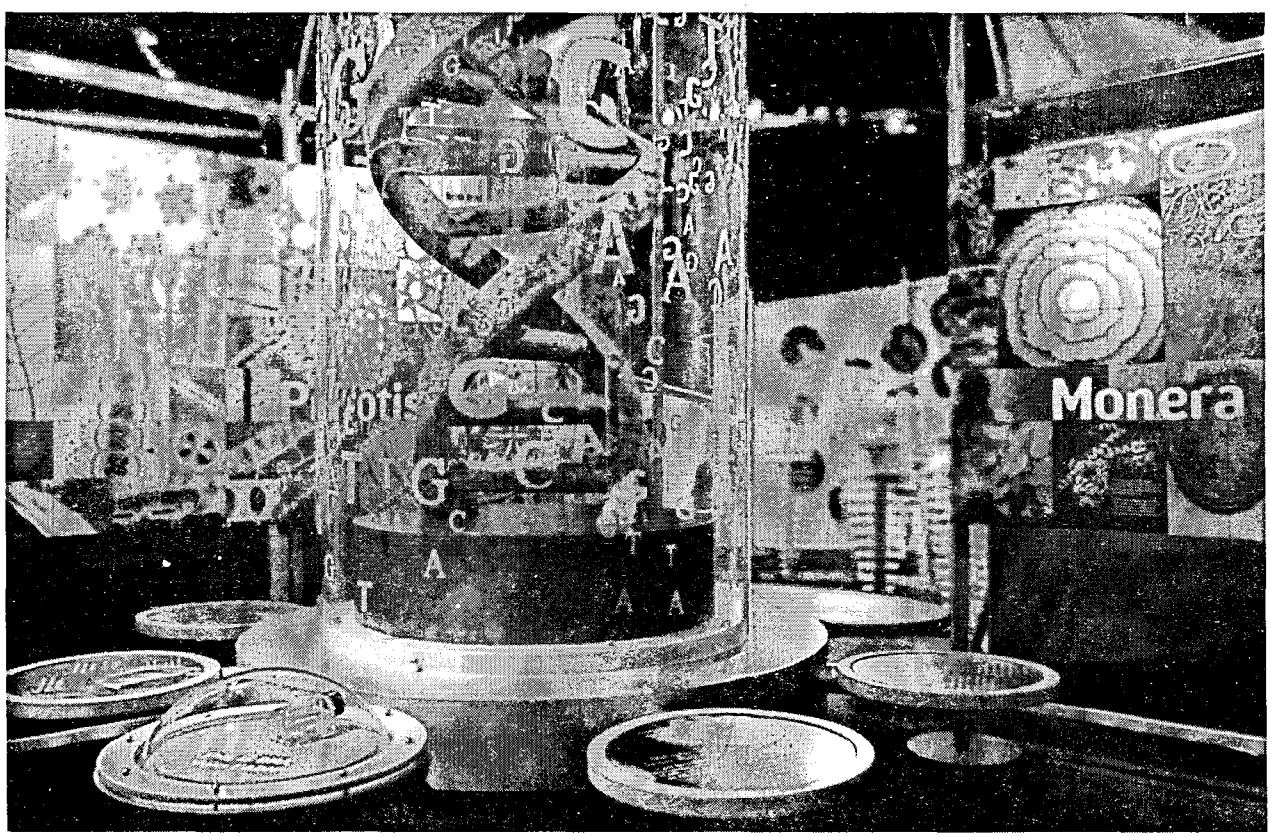

٢٧– تمهل وانظر إلى الجينوم. إنه أول معرض لكندا متنقل عن الحامض النووى وعلم الجينات، قام المتحف الكندى للطبيعة بإعداده، كما قامت مؤسسة كندا بعرضه على مستوى قومى، بالاشتراك مع المعاهد الكندية للبحوث الصحية.

مشاركة جديدة: الشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة[1]

بقلم: جوديث بى. زينسر

by Judith P. Zinsser

تعمل جوديث بى. زينسر أستاذة للتاريخ فى جامعة ميامى. وكانت من قبل رئيسا لرابطة تاريخ العالم. وقد ركزت بحثها فى تاريخ العالم على المرأة فى الأمم المتحدة، وخاصة تأثير عقد الأمم المتحدة حول المرأة. ومن بين كتبها: التاريخ الخاص بهنّ.. المرأة فى أوروبا من فجر التاريخ إلى الوقت الراهن، وقد شاركها فيه بونيس س. أندرسون (الطبعة الثانية، ٢٠٠٠)؛ التاريخ والحركة النسائية: الكوب نصف الملآن (١٩٩٣)؛ مشاركة جديدة.. الشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة (١٩٩٤). وقد ظهرت مقالاتها عن المرأة وموضوعات الجنس (النوع) فى مجلة تاريخ العالم؛ وهى إعادة التفكير فى التاريخ؛ دراسات تاريخية فرنسية؛ ملاحظات وتسجيلات عن المجتمع الملكى؛ مجلة تاريخ المرأة.

تحديد المبادئ الأساسية

يحكى لنا تاريخ العالم قصصا كثيرة عن الفتوحات. وهناك رواية واحدة من هذه القصص هى التى تواصل استمراريتها فى القرن العشرين، وربما فى القرن الواحد والعشرين. فمنذ حوالى ٥٠٠ سنة، أبحر مغامرون أوروبيون بزوارقهم وسفنهم الشراعية الضخمة عبر المحيط الأطنطى. وكانوا يبحثون عن طريق إلى جزر الهند، مصدر الحرير والتوابل، وكل ما كان يحدد الرفاهية فى عالمهم، وفى تسعينيات القرن الخامس عشر، والعقود الأولى من القرن السادس عشر، عثروا على جزر شبه استوائية بدلا من ذلك، على قارة شاسعة، ومدنيات حضرية خارجة عن نطاق تجاربهم. وكانوا يصفون أنفسهم بأنهم «مكتشفون»، وأطلقوا على تلك الشعوب اسم «الهنود الحمر». أما رسامو الخرائط فقد أعلنوا ذلك بأنه «العالم الجديد»، وسموا الأراضى باسم «الأمريكتين».

ولكن كان لهؤلاء الشعوب أسماؤهم بالفعل، حيث

ترجمة: محمد البهنسى

أطلقوا على أنفسهم أسماء «أراواك»، و«كابابو»، و«أزتيك»، و«مايا»، و«إتكا»، و«أيمارا»، و«تلينجيت»، و«سيمينود»، و«مابوتشى»، و«بيبلو»، و«موهوك»، و«إينو». وكانت هذه الجزر والقارتان بالنسبة لهم ليست «عالما جديدا»، وإنما كانت أوطان أسلافهم.

وفى أثناء القرون التالية، غزا الأوروبيون هذه الأراضى، واستوطنوا فيها، وأعادوا تشكيلها وفقا لاحتياجاتهم. وكانوا فى حاجة إلى السكان الأصليين من أجل أن يكونوا أيدى عاملة لهم، ومن أجل درايتهم بالجبال، والغابات، والسهول، كما كانوا فى حاجة إلى سلعهم، وفضتهم، وما لديهم من نبات الذرة، والملابس، والفراء. وعندما كانت «الشعوب الأصلية» لنصف الكرة الغربى لاتستجيب للغزاة والمستوطنين، أو كانوا يعارضونهم، فإنهم كانوا يتعرضون للقتل.

وقد استمر «اكتشاف العالم الجديد» فى القرن العشرين بنفس النتائج والعواقب. فقد كانت المواجهات بين المستوطنين والسكان الأصليين فى حوض نهر الأمازون، وفى جزر جنوب شرقى آسيا، يعنى العنف، والأمراض المميتة، وتدمير الغابات، وبالتالى أسلوب حياة السكان الأصليين، مثلما فعلوا بالنسبة لهنود الكاريبى فى عام ١٩٤٢. وكانت الوصاية على الدولة فى الأمريكتين، وفى إفريقيا الجنوبية تعنى فى أحسن الأحوال حماية مؤقتة. وفى جميع أنحاء العالم، فإن تأثير ثقافة ما على ثقافة أخرى، قد ازداد حدة، نظرا لأن، الاختلافات فى القيم، ووجهات النظر، والموارد، والتكنولوجيا، قد جعل بعضها أكثر تعرضا للأخطار من الأخرى. وفى العقود الأخيرة، تزايد التنافس والتكالب على الأراضى، واستخدام الأراضى تزايدا سريعا. ونتيجة لذلك، فلا يمكن أن تظل جماعة ما معزولة، ولا يتصل بها أحد.

من هم الشعوب الأصلية؟

يربو عدد الشعوب الأصلية على ٣٠٠ مليون نسمة، ويشكلون ٤٪ من إجمالى سكان العالم. وهم يعيشون فى كل ركن من العالم، وفى مدن أكثر الثقافات تكنولوجية، وعلى طول جوانب التلال ذات الهضاب فى المناطق الزراعية الكثيفة السكان، وفى مناطق البرارى والسافانا القليلة السكان. وهم يتقاسمون تاريخا مشتركا مثيرا: غزو أراضيهم، وتغيير بيئتهم، ونقض المعاهدات، والعنف المستمر ضد شعوب هذه المناطق، والتمييز ضدهم، وسوء معاملتهم، وسوء الرعاية الصحية، وظروف المعيشة المتسمة بالحرمان، وانتقادات معتقداتهم، وعاداتهم، وتدنيس مقدساتهم، وفرض نظم التعليم، واللغات الأجنبية عليهم، وتقويض دعائم وطرق الإدارة لديهم، ورفض تمسكهم بحقوق الجماعة فوق حقوق الأفراد. وحتى عندما يمثلون أغلبية سكان البلاد– كما هو الحال فى مناطق بالأمريكتين، فإنهم يحيون حياة مهمشة، مبعدين عن المصادر الرئيسية للسلطة السياسية، ومعزولين، ومعرضين للاستغلال اقتصاديا فى أغلب الأحوال، ومنحدرين إلى أدنى الطبقات الاجتماعية. فهم يموتون فى كل مكان. ولايطلب السكان الأصليون إلا ما يطلبه الآخرون، ويؤكدونه لأنفسهم: وهو أن يواصلوا بقاءهم كثقافات متميزة ومستقلة.

ويؤكد تعريف الأمم المتحدة «للسكان الأصليين»، أو «الأمم الأصلية»، هذه القدرة على البقاء على الرغم من سوء معاملتهم على مر القرون. فالأمم المتحدة تعرفهم، بأنهم شعوب تواصل «اعتبار نفسها متميزة..، وعاقدة العزم على الحفاظ على أراضى أسلافها، وتنميتها، ونقلها إلى الأجيال المقبلة، وكذلك هويتها العرقية.. وفقا لأنماطها الثقافية، ومؤسساتها الاجتماعية، ونظمها القانونية»[٢]. وهم يقاومون على مدى ما يزيد على ٥٠٠ سنة، وظلوا على قيد الحياة كثقافات مقفلة «على الرغم من قرون الحرمان، والاستيعاب، والإبادة الجماعية»[٣]. وهم الآن يعودون إلى

الإيجابية والفاعلية بالأصالة عن أنفسهم، ويطالبون بما يشير إليه زعماؤهم بأنه «الحقوق الأولى لشعوبهم». وقد وصف أحد سكان جزر مضيق توريس غرب الأطلنطى شعوبه أمام لجنة العمل التابعة للأمم المتحدة بشأن السكان الأصليين، بأنهم «الملاك الأصليون للأراضى»، ثم استطرد قائلا: «إننا لم نفقد جزرنا، ولا نطالب باستردادها، فهى دائما ملك لنا. إن الحق فى جانبنا، وإننا الآن نلتمس العدالة»[٤].

وابتداء من ستينيات القرن العشرين، شرعت أمم، وعشائر، وقبائل السكان الأصليين فى تنظيم جماعاتهم المدافعة عن قضاياهم، وراحوا يستخدمون المنظمات الدولية القائمة لكسب الاعتراف بهم، ومساندتهم، وتحقيقا لغاياتهم، انتهجوا بعض أساليب وتكتيكات الاحتجاج التى يتبناها خصومهم. وأوضحت إحدى ناشطات ميكاليرا أباتشى أنها، مثل الآخرين، «تعلمت لغتكم... تعلمت الثقافة الأمريكية لكى نصل إلى الأكاديمية»[٥]. وأدت المؤهلات الأكاديمية إلى الوصول إلى وسائط أخرى: إلى وسائل الإعلام، وإلى المحاكم، وإلى السلطات التشريعية. كما استخدمت المسيرات، والمظاهرات، واللافتات الجماعية للمقاومة السلبية لجذب انتباه الحكومات والمجتمع الدولى إلى مطالب الشعوب الأصلية!!. وقد استطاعوا على مدى ما يزيد قليلا عن عشر سنوات أن يجعلوا العالم مدركا لتاريخهم الماضى، كما لفتوا الانتباه إلى ظروفهم الراهنة، واكتسبوا الاعتراف الدولى بالمظالم التى حاقت بهم، وموافقة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على وضع مشروع إعلان مستقل لحقوق الشعوب الأصلية.

ولابد من أن يكون هناك بيان محدد لحقوقهم، لأن إعلانات واتفاقيات حقوق الإنسان القائمة لا تشتمل على هذه الحقوق، إذ أن المواثيق الدولية الكثيرة لحقوق الإنسان لاتتناول جميع جوانب تاريخهم وظروفهم الحالية، ولاتعنى بحمايتهم. فهم شعوب وأمم متميزة، ولهم أصول فريدة، واحتياجات خاصة، ومن الأهمية البالغة أن يكتسبوا حقوقهم، خاصة وأن تاريخهم الماضى، وواقعهم الحالى، يثيران قضايا عميقة، تخص حقوق الإنسان لجميع الشعوب. وعلى المستوى الأوسع، فإن هذا يتعلق بحقوق جماعات عرقية وعنصرية متميزة، موجودة فى الدولة التكنولوجية الحديثة، إنه يتعلق بحقوق ثقافات فى أن تستمر وتواصل بقاءها. إنه يتحدى ثقافات المستوطنين المسيطرة، للتعاون بطرق وسبل جديدة، ولرؤية «مجتمع هم فيه مجرد جزء، بدلا من اشتراكهم فى.. السيطرة»[٦]. بل والأهم من ذلك، فإن الأمر يتعلق بوجهة نظر بديلة لعلاقة البشرية بالبيئة. ولكى تظل جميع الشعوب على قيد الحياة وتبقى، فإن وجهة نظر السكان الأصليين هى التى يجب أن تسود.

الشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة

تتسم الشعوب الأصلية بالفاعلية والجدية فى بلدانهم الخاصةبهم. فقد شكلوا جمعيات إقليمية، وتحالفوا مع الجماعات المحبة للإنسانية الدولية، وشكلوا مجالسهم واتحاداتهم الدولية الخاصة بهم. وإن كل فعل يقومون به جعلهم على اتصال مع منظمة الأمم المتحدة بطريقة ما، أو بأخرى. والآن، فإن الأمم المتحدة هى التى اعترفت بظروفهم الخاصة، واحتياجاتهم الفريدة، ودعت إلى إصدار إعلان لحقوق الشعوب الأصلية. وإن هذه العملية، من وجهة نظر الشعوب الأصلية، تسير ببطء، ولاسيما إذا ما أخذنا فى الاعتبار وضعهم المُلح، وأعداد الذين ماتوا، والذين سيواصلون الموت نتيجة لتدمير بيئتهم، وأساليب حياتهم، ومعيشتهم، وعاداتهم، ومعتقداتهم. ومع ذلك، فإن هذا يبين كيف تأتى القضايا إلى عناية واهتمام الأمم المتحدة،

وكيف يتم تحديد الهموم، وإقرارها ومعالجتها. إن قصة الشعوب الأصلية، والأمم المتحدة، تبين التفاعل بين المجتمع الدولى والحكومات الوطنية بشأن انتهاك حقوق الإنسان. والأهم من ذلك، إنها تبين الوسائل والسبل التى تعمل بها الجماعات المحبة للإنسانية، ومختلف أجهزة الأمم المتحدة، لإنصاف هذه الشعوب، ورفع المظالم عنها، وضمان الحريات الأساسية لجميع الشعوب.

دور المنظمات الأهلية

تقوم المنظمات الأهلية بدور رئيسى فى جذب انتباه وعناية الأمم المتحدة ووكالاتها إلى هموم الشعوب الأصلية. فقد أسست جماعات علماء الأنثروبولوجيا فى الدنمارك، أولا، ثم فى المملكة المتحدة، وأخيرا فى الولايات المتحدة، ثلاثا من أقدم الجماعات المدافعة عن حقوق الشعوب الأصلية، وأكثرها فاعلية. فقد استجابت «مجموعة العمل لشئون السكان الأصليين» IWGIA (التى تأسست فى عام ١٩٦٨)، لوضع الشعوب الأصلية فى حوض نهر الأمازون. وتقوم بجمع المعلومات، والتحدث أمام الاجتماعات الدولية، وحشد تأييدها، ونشر رسالة إخبارية، وكتاب سنوى، لإثارة القضايا الراهنة أمام انتباه المجتمع العالمى. كما قامت «منظمة البقاء الدولية»– وهى منظمة أهلية بريطانية تأسست فى عام ١٩٦٩، أيضا لمساعدة شعوب حوض الأمازون، بتقديم المشورة لمجموعات الخبراء فى اجتماعاتهم التى دعت إليها «منظمة العمل الدولية» في ثمانينيات القرن العشرين، وأسهمت فى قرار منظمة العمل الدولية لمراجعة «اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية» التابعة لتلك المنظمة (الاتفاقية رقم ١٠٧ لعام ١٩٥٧). وقد قامت منظمة العمل الدولية– على أساس تقارير من منظمة البقاء الدولية بالاستشهاد بإحدى بلدان جنوب آسيا لما تقوم به من انتهاكات لحقوق الشعوب الأصلية.

وتفتخر «منظمة البقاء الثقافى»– التى تأسست فى عام ١٩٧٢– بمساندتها لسلسلة واسعة من النشاطات فى جميع أنحاء الكرة الأرضية، ابتداء من ماليزيا حتى فنزويلا، ومن التبت حتى ناميبيا[٧]. وعلى سبيل المثال، فإن مشروع Jtz'ibojom التابع لـ SNA يمول جمعية تعاونية للكتاب تعمل فى مجال إنقاذ وحفظ التراث الشفاهى لشعب المايا، كما أن «مجلس الكوكا الهندى الإقليمى» (CRIC)، يتلقى دعما ومساندة لمشروعه الخاص بإعادة زراعة الغابات فى منطقة الأمازون الكولومبية. وكذلك، فإن التبرعات لصندوق تعليم النساء السود الاسترالى، تقدم منحا دراسية لإحدى خريجات المدارس للدراسة فى إحدى الجامعات الأمريكية، وتقوم «منظمة البقاء الثقافى» بدور بارز، من خلال رسالتها الإخبارية، ومطبوعاتها، بإعلام المجتمع والجماعات الدولية فى إطار الأمم المتحدة باحتياجات الشعوب الأصلية.

وفى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وفرت ميزانيات منظمة البقاء الثقافى الدولية التمويل اللازم للنقل والترجمة حتى يتسنى للشعوب الأصلية أن تلتقى وتعرض قضيتها فى المحافل الدولية. وتكتسب هذه الشعوب فى كل عام المزيد من الأساليب الفنية اللازمة لترويج قضيتهم، والجهر بها، وأنشأوا منظماتهم واتحاداتهم الخاصة بهم، وتعلموا قيمة الرسائل الإخبارية، والمطبوعات التى تعبر عن وضعهم، والمؤتمرات، والربط الشبكى مع إخوانهم وأخواتهم فى جميع أنحاء العالم. كما تعلموا كيف يستخدمون الأمم المتحدة كمحفل للتعبير عن معاناتهم ومظالمهم.

وقد عقد أول مؤتمر دولى للمنظمات الأهلية بشأن التمييز ضد السكان الهنود بالأمريكتين فى جنييف فى عام ١٩٧٧. وأصدر المشاركون فيه أول مشروع إعلان للدفاع

عن الأمم والشعوب الأصلية، واقترحوا إنشاء مجموعة عمل تابعة للأمم المتحدة لدراسة الوضع، وإبداء التوصيات اللازمة. وأعرب الإعلان- الذى وافق عليه المؤتمر- عن الهموم الرئيسية لهذه الشعوب، وهى: حقها فى «الاعتراف بها كأمم»، لها سلطاتها على شعوبها، وحماية ثقافاتها، وملكيتهم للأراضى، وعلاقتهم الخاصة بها، وحاجتهم إلى الأراضى الجيدة الكافية، لأن يعيشوا وفقا لتقاليدهم، والتطور وفقا لإيقاع حركتهم؛ واعتراف الحكومات بمنظماتهم، وحقوقهم فى ملكية الأراضى، وحقهم فى التفاوض[٨].

ومن ناحية أخرى، وضعت الاجتماعات التى عقدتها على التوالى المنظمات الأهلية بعد ذلك، مثل مجلس الكنائس العالمى، أو المنظمات الأهلية للشعوب الأصلية نفسها (مثل مجلس المعاهدات الهندية الدولى، والمجلس العالمى للشعوب الأصلية، ومؤتمر الإنويت القطبى Inuti Circumpolar) مبادئ أخرى، وحددت الصفة المستقلة والفريدة للشعوب، من حيث إنهم السكان الأصليون، ويمثلون الأغلبية وليس الأقلية فى بعض الأحيان، وجماعات ظلت تابعة وعالة على غيرها نتيجة «للغزوات، والاستعمار، والاستعباد الوحشى، وأعمال الإبادة الجماعية[٩]. ومن خلال جهود هذه المنظمات الأهلية، وغيرها من الجماعات الناشطة دوليا للشعوب الأصلية، والأعضاء المتعاطفين بلجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أنشئت مجموعة العمل بشأن السكان الأصليين فى عام ١٩٨١، مع تفويضها بمهمة وضع إعلان لحقوق الشعوب الأصلية.

وبحلول عام ١٩٩٣، أصبح قادة الكثير من منظمات الشعوب الأصلية، سواء كانت منظمات حكومية أو أهلية، فعالة، وأكثر دراية بأعمال ونشاطات منظمات حقوق الإنسان الدولية. ووصفت حضورها ورعايتها للاجتماعات فى جميع أنحاء العالم بأنها بمثابة «ساحات مفتوحة» للإلحاح بمطالبها، والدفع بها. وفضلا عن ذلك، فإن منظمات الشعوب الأصلية الخاصة بها أصبحت تمثل المزيد من الدوائر المناصرة لها، ليست المصالح القبلية والإقليمية فحسب، بل وتمثل أيضا المنظمات المتحدة على أساس الأعمار ونوع الجنس. فمثلا، بدأت مؤتمرات دولية لنساء الشعوب الأصلية تجتمع فى عام ١٩٨٩، ولفتت الأنظار إلى أنماط الرعاية الصحية غير الكافية، والعنف الذى تمارسه الدول ضد النساء، و«الاتجار الجنسى» فى النساء، والبغاء القسرى. والحاجة إلى تمثيل النساء على نطاق أكبر فى كل حركات حقوق الشعوب الأصلية. وقد عقد شباب السكان الأصليين مؤتمرين، وتحدثوا فى مجموعة العمل التى عقدت فى يوليو/ تموز عام ١٩٩٣، بصفة خاصة عن حقهم فى معرفة تراثهم، واكتساب المعارف التقليدية بالطرق التقليدية، لكى «تساعدنا على استرداد ماضينا، ويتسنى لنا المطالبة بمستقبلنا»[١٠].

الشعوب الأصلية ومؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية

لقد برهن مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذى عقد فى يونية/ حزيران عام ١٩٩٢، فى ريو دى جانيرو، برهنة أكثر إثارة من أى تجمع دولى آخر على تأثير الشعوب الأصلية على المجتمع الدولى، والطريقة التى ساعدتها بها المنظمات الأهلية على أن يسمع صوتها. وفى برنامج العمل ٢١ (أجندة ٢١)، اعترف برنامج العمل المنبثق عن «قمة الأرض»، أو «مؤتمر ريو»، وممثلو حكومات المستوطنين، بالكثير من الهموم التى أثارها فى بداية الأمر شيوخ السكان الأصليين فى الاجتماعات التى عقدت تحت رعاية المنظمات الأهلية فى أوائل السبعينيات، ولاسيما أن ينظر زعماء العالم فى عواقب التوسع الصناعى

غير المنظم، واستغلال الموارد الطبيعية. فلقد استحوذ تدمير منطقة حوض الأمازون، أكثر من أية مناطق أخرى، على خيال العالم المتقدم صناعيا.

وبحلول أواخر الثمانينيات، استحدثت وكالات الأمم المتحدة سلسلة كاملة من المفردات والعبارات لوصف الوعى الجديد ببيئة الغابات الاستوائية، وسكانها الأصليين، حيث تحدثت المطبوعات آنذاك عن «التنمية المستدامة»، وعن الدروس المستفادة من الشعوب الأصلية الحاذقة «فى إدارة منظومات بيئية معقدة» من خلال «الغابات الزراعية»، و«الزراعة التحويلية»[١١]. كما تعلم زعماء السكان الأصليين ومنظماتهم الأهلية التحدث فى هذه المراحل الجديدة عند التعبير عن مطالبهم فى الاجتماعات الخاصة بهم، والاجتماعات التى ترعاها الأمم المتحدة. وأصبح اصطياد الحيوانات، وصيد الأسماك هو «إدارة وحصاد الحياة البرية»، وصار أسلوب حياتهم هو «العلاقات المستدامة والمتناغمة مع الأرض والبيئة». ووافقوا على أن استعدادهم وقدرتهم على «اقتسام وتبادل هذه المعرفة مع الآخرين أمر حيوى للتغلب على تدهور البيئة فى جميع أنحاء العالم». وأوضحوا أن تحول السكان الأصليين قد أدى إلى «إبادة البيئة»[١٢].

وقد أوجز إعلان أصدرته «الهيئة المنسقة لمنظمات الشعوب الأصلية فى حوض الأمازون (COICA)»، فى عام ١٩٨٩، هذا الوعى السياسى الجديد، وذلك عندما وصف هذا الإعلان الشعوب الأصلية بأنها «مفاتيح ضمان مستقبل حوض الأمازون، ليس لشعوبنا فحسب، بل وللإنسانية جمعاء أيضا». فحماية هذه البيئة الهشة المهمة والضرورية لجميع الشعوب، تعنى «تنمية منسجمة مع مبادئ احترام الشعوب الأصلية، ورعاية العالم المحيط بهم.. واهتمامهم ببقاء ورفاهية أجيالهم المقبلة». ويقول الإعلان فى نهايته: «إن أفعل دفاع عن المجال البيولوجى لحوض الأمازون، هو الاعتراف بأراضى السكان الأصليين فى المنطقة، والدفاع عنها، والنهوض بأنماطهم ونماذجهم للعيش فى نطاق المجال البيولوجى، وإدارة مواردهم على نحو متواصل ومستدام»[١٣].

وقد جعل مؤتمر ريو هذه اللغة جزءا من «حوار» التنمية الدولية، إذ أكد أمين عام المؤتمر الضرورة الملحة التى أعرب عنها إعلان «الهيئة المنسقة لمنظمات الشعوب الأصلية فى حوض الأمازون» فى مقدمة جدول الأعمال ٢١ (أجندة ٢١)، حيث أشار إلى «التدهور البيئى العالمى»، وإلى «حركة تحويل العالم من مساره المستهلك للتراث إلى مسار متسم بالتجدد والمؤازرة». واستخدمت الوثيقة عبارات مألوفة اليوم، لوصف «كفاءة نظم إدارة الموارد لدى الشعوب الأصلية»، والدور الذى يمكن أن يقوموا به فى «حفظ وإدارة المنظومات البيئية» وقيمة «معارفهم التقليدية» للانتفاع المتواصل بمواردهم البيولوجية، وحفظ وصيانة التنوع البيئى»[١٤].

اليونسكو

عملت اليونسكو، والأجهزة، والوكالات الحكومية المشتركة الأخرى، على تأكيد حقوق أخرى للشعوب الأصلية. ففى عام ١٩٨١، قامت اليونسكو برعاية اجتماع للخبراء لبحث مسألة تدمير الثقافات، واتهامات الإبادة العرقية فى أمريكا اللاتينية. وصدر «إعلان سان خوزيه»[١٥]، نتيجة لمداولات أكدت الحقوق الثقافية، وخاصة اللغوية، للشعوب الأصلية. وأعطت دعمها للتعليم باللغة الأم، واقترحت إعلانا بالحقوق اللغوية. وبرهنت الاتفاقيات الدولية التى وضعت تحت رعاية اليونسكو فى أوائل السبعينيات لمكافحة سرقة «الملكية الثقافية»، أو لحماية «التراث الثقافى والطبيعى العالمى»، على أنها

نافعة ومفيدة أحيانا لجهود السكان الأصليين لاسترداد ما سلب منهم من ممتلكات ثقافية على مر القرون.

كما برهنت إجراءات اليونسكو فى منتصف الثمانينيات على أنها ذات علاقة وثيقة مباشرة بوضع الشعوب الأصلية. حيث اشتركت اليونسكو فى وضع «نصوص نموذجية» لقوانين حماية التراث الشفاهى لهذه الشعوب ومعارفها من «الاستغلال غير المشروع، وغير ذلك من الأعمال الضارة الأخرى»[١٦]. وقد أنشئت المنظمة العالمية للملكية الفكرية- نظريا- لرصد ومراقبة ما يرتكب من انتهاكات فى هذا الشأن. وطالب اجتماع المجلس الدولى للمتاحف التابع لليونسكو فى عام ١٩٨٦، بإعادة القطع الأثرية المسروقة إلى الجماعات السكانية الأصلية، وباشتراك هذه الشعوب فى المتاحف التى تنشأ لحفظ وعرض تراثها الثقافى.

مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة بشأن السكان الأصليين

ينص ميثاق الأمم المتحدة على وجه الخصوص على أن من بين التزامات المنظمة حماية وتعزيز «حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل شعوب العالم». وفى عام ١٩٤٦، أنشأ المجلس الاقتصادى والاجتماعى- وهو أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة- لجنة حقوق الإنسان للقيام بهذه المهمة. وفى اجتماعها الأول الذى عقد فى عام ١٩٤٧، أنشئت اللجنة الفرعية بشأن مكافحة التمييز، وحماية الأقليات، لدراسة حالات التمييز العنصرى، أو الدينى، أو اللغوى فى جميع أنحاء العالم، وإبداء التوصيات فى هذا الشأن.

ولقد بدأ الاهتمام بالشعوب الأصلية، والقلق بشأنها، فى هذه اللجنة الفرعية. وفى عام ١٩٧١، أقرت المجموعة إجراء دراسة دولية عن وضع الشعوب الأصلية. وبعد ذلك بعشر سنوات قدم المقرر الخاص خوزيه ر. مارتينيز كوبو[١٧]، رسميا أربعة مجلدات تشتمل على وصف الوضع، وتحليله، ووثائقه، والتوصيات بشأنه. وتتناول الدراسة جميع الأعمال والإجراءات السابقة للأمم المتحدة، والتى يمكن أن تكون ذات صلة بالشعوب الأصلية: عمل اللجان، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية المشتركة. كما أنها تعقب على مدى وثاقة صلة الاتفاقيات القائمة وتطبيقها فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية، وعلى الاتفاقيات المناهضة لممارسات نوعية محددة، مثل التمييز العنصرى، والاسترقاق، والإبادة الجماعية. وتشتمل أيضا على توصيات المؤتمرات الدولية التى عقدت تحت رعاية منظمات أهلية، كما تقدم دراسة دقيقة لظروف الشعوب الأصلية حتى أواخر السبعينيات: السياسات الحكومية، والإدارة، وبرامج الخدمات الاجتماعية، والظروف المعيشية التى تعانى من الحرمان، والتعليم القائم على التمييز، والانقراض التدريجى للغات والثقافات التقليدية، وأساليب التدريب والعمالة الاستغلالية. ويشتمل المجلد الأخير على التوصيات المتعلقة بحماية تيسير وصول هذه الشعوب إلى أراضيها ومواردها، وحماية حقوقها السياسية والدينية.

ولقد أدى هذا التقرير مقرونا بجهود المنظمات المحلية الأصلية والأهلية المحبة للإنسانية إلى إنشاء «مجموعة العمل بشأن السكان الأصليين» فى عام ١٩٨١[١٨]، والاعتراف بهذه الأمم والقبائل ككيانات فريدة، وسلمت الأمم المتحدة بأن هذه الأمم والقبائل تمثل شعوبا مستقلة ومنفصلة- خلافا للسكان القوميين الآخرين- وفقا لمعايير فريدة، فإنهم يعيشون فى ظروف لا مثيل لها، ومحرومون من حقوقهم، خلافا لسائر الشعوب. والأهم من

ذلك، هو أن الأمم المتحدة وافقت على أن هذه الشعوب الأصلية- بعكس جماعات أخرى، كالأقليات العنصرية أو العرقية- فى حاجة إلى ما هو أكثر من الحماية من فقدان حقوقها، إذ أنهم فى حاجة إلى التعزيز الإيجابى والفعال لتمعتهم بهذه الحقوق، ولتعرض ثقافاتهم وبيئاتهم للاعتداء والهجوم، ليس من جانب حقوقهم فحسب، بل وأيضا على أساليب حياتهم التقليدية- وفى بعض الحالات، فإن بقاءهم على قيد الحياة يكون عرضة للخطر.

أما وقد سلمت الأمم المتحدة بوجهات النظر هذه، فإنها تدرك بذلك أن لها دورا يتعين أن تقوم به، وهو: أن تضع- بالتشاور مع الشعوب الأصلية، ومع الحكومات- المبادئ التى يجب أن تشكل أساس جميع علاقاتها، وأن تحدد الحقوق الأساسية التى يجب ضمانها لجميع الشعوب الأصلية على نحو جماعى لكل أمة، وعلى نحو فردى لكل عضو من أعضاء تلك الأمة. وعندما يتم الانتهاء من ذلك، فإن هذه المبادئ، والحريات ستصبح إعلانا آخر لحقوق الإنسان.

ولقد تم ترشيح وتفويض «مجموعة العمل» للقيام بهذا الدور، وهى تجتمع سنويا منذ عام ١٩٨٢، (فيما عدا عام ١٩٨٦، نتيجة لإجراءات «اقتصادية» خاصة بالأمم المتحدة)، وترفع تقاريرها إلى اللجنة الفرعية بشأن مكافحة التمييز وحماية الأقليات. ويجتمع خمسة أعضاء مختارين من المناطق الرئيسية فى العالم لمدة أسبوع واحد فى قصر الأمم بجنيف (وهو القصر الذى بنى أصلا لعصبة الأمم، التى خلفتها منظمة الأمم المتحدة). وكانت هذه المجموعة فى البداية تجمع المعلومات، وتستمع إلى العروض المقدمة حول هموم وظروف السكان المحليين، وحول وجهات النظر والإجراءات الحكومية. واعتبارا من عام ١٩٨٥، بدأت المجموعة فى بحث كيفية التعبير عن هذه الهموم ووجهات النظر بلغة القانون الدولى، وتحويلها إلى فقرات ونصوص محددة، يمكن استخدامها معيارا لتقييم العلاقات بين السكان المحليين والحكومات القومية. وستصبح هذه الفقرات والنصوص، عند استكمالها المبادئ والحريات الأساسية التى تشكل أساس الإعلان العالمى لحقوق السكان الأصليين. وفى عام ١٩٨٨، قدم رئيس المجموعة إريكا- إيرين داينز أول مشروع لهذا الإعلان. وفى عام ١٩٩٣، أنهت المجموعة وأقرت توزيع النسخة النهائية على شعوب الأمم الأصلية للتعقيب عليها، ثم أوصت بتقديم الإعلان إلى اللجنة الفرعية بشأن مكافحة التمييز وحماية الأقليات فى دورتها القادمة فى عام ١٩٩٤.

منجزات مجموعة العمل

فى السنوات الأولى من الاجتماعات الدولية بشأن هموم السكان الأصليين، جاء المشاركون أساسا من الأمريكتين، ومعهم ممثل واحد للسكان الأصليين فى منطقة الأوقيانوس الغربى. وفى عام ١٩٩٣، جاءوا من إفريقيا، وآسيا، والمنطقة القطبية الشمالية، والباسيفيكية: مجموعة جنوب السودان، واتحاد كارمين الوطنى (اتحاد ماينمار)، وحركة دالبيث الشبابية (الهند)، وتحالف السكان الأصليين لتايوان، واللجنة الاستشارية الفينو- اجريك بالمنطقة القطبية، وتحالف شعوب كورديليرا (الفيلبين)، ومنظمة تشامورو الشعبية لحقوق السكان الأصليين (جوام)، ومجموعات كبار السن من الباسيفيك وأمريكا الشمالية، ومجموعات نسائية من ثلاث مناطق من العالم هى: بيرو، ونيوزيلندا، والتبت.

ولقد أصبحت مجموعة العمل فى حقيقة الأمر هى ثالث أكبر اجتماعات لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة. كما حضرها مراقبون يمثلون ما بين خمسين إلى سبعين

حكومة. وقد أثيرت ونوقشت فى كل هذه الاجتماعات التى عقدت فيما بين عام ١٩٨٢ و١٩٩٣، جميع القضايا والهموم الرئيسية للشعوب الأصلية، حيث أصبحت مجموعة العمل هى: «مدخلهم إلى منظومة الأمم المتحدة»[١٩]، خاصة وأن أعضاء مجموعة العمل يسلمون بالطبيعة الخاصة لعلاقة «الشعوب الأصلية» بالأرض، كما أنهم يوافقون بصفة عامة على أن تتحدث الشعوب الأصلية عن أهمية ودلالات الأرض، وعن حقهم الجماعى فى الوصول إلى مواردها. وتؤيد المجموعة تعويضهم عما فقدوه من أراض، والتفاوض بشأن مطالباتهم، والتشاور حول استخدامات الأراضى. فهناك تسليم عام بما حاق بهم من مظالم وحرمان عبر القرون، وهو ما يتعين معالجته بطريقة أو بأخرى.

ويقر أعضاء مجموعة العمل الوضع المستقل والفريد لجماعات السكان الأصليين كشعوب متميزة، لا تلبى احتياجاتها بضمانات لحقوق الأقليات، لاسيما وأن هذه الشعوب والأمم يجب أن تتمتع باستقلال ذاتى فى شؤونهم الخاصة بهم، وبحق تقرير كيف ومتى يريدون التغيير، وما هى وسائله وسبله. وفى الوقت ذاته، فإنه يجب أن يتمتعوا بحقوق ضمان الاحتفاظ بكل ما لا يريدون تغييره، والإبقاء عليه. ويشجب أعضاء مجموعة العمل ما يوصف بأنه «تدمير منظم» لثقافة «الشعوب الأصلية»، ولغتهم، وعاداتهم، ومعتقداتهم، وممارساتهم الدينية. ويدعو الأعضاء الدول إلى القيام «بعمل إيجابى»، وحاسم لإنصاف مظالم الماضى، وضمان الحقوق فى الحاضر، وتحسين ظروف الحرمان التى يعيش فيها السكان الأصليون بالنسبة للمستقبل.

ولقد تم تفويض مجموعة العمل بإجراء دراستين: دراسة عن «المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق البناءة الأخرى التى أبرمت بين الدول والشعوب الأصلية»، والأخرى عن «الملكية الثقافية والفكرية للشعوب الأصلية»، ويمكن لكل منهما أن تصبح سوابق نافعة ومفيدة فى وضع القانون الدولى والوطنى بشأن هذه الموضوعات[٢٠]. أما عن الدراسة المتعلقة بالمعاهدات، فإن المقصود بها هو تحديد وتوضيح الاتفاقيات الرسمية بين الدول والشعوب الأصلية، واقتراح كيف يمكن لمثل هذه الترتيبات الرسمية أن تسهم فى إقامة علاقات ودية فى المستقبل.

وينطبق نفس الشىء على دراسة «الملكية الثقافية والفكرية»، والتى تستهدف وصف وتحديد «تراث معارف وممارسات الشعوب الأصلية» من الناحية الروحية والعملية على السواء، وتأثير ثقافات المستوطنين عليها. والأهم من ذلك، وبالنسبة للمستقبل، فإن الدراسة تبين عدم كفاية التشريعات الحالية لحماية أو لضمان التعويض عن استخدام هذه المعرفة، أو منتجاتها.

مشروع إعلان حقوق الشعوب الأصلية

إن مشروع الإعلان[٢١]، الذى أنجزته مجموعة العمل فى دورتها الحادية عشرة فى عام ١٩٩٣، جاء بمثابة توفيق صعب المنال بين وجهات نظر أمم الشعوب الأصلية، ودول المستوطنين، وبين السوابق المنصوص عليها فى الإعلانات والمواثيق السابقة للأمم المتحدة، والمفاهيم الجديدة لحقوق الإنسان التى صيغت لتلبية الاحتياجات الفريدة «للشعوب الأولى».

وكما أوضحت المتحدثة باسم «لويبكون كرى» Lubicon Cree، من شمال غرب أمريكا، لمجموعة العمل أثناء اجتماع عام ١٩٩٣، فإن الخلاف الرئيسى يتركز دائما حول أربع قضايا مرتبطة ببعضها البعض. أولا: تصر

الشعوب الأصلية على الاعتراف بحق الأمم الأصلية المسبق فى ملكية الأراضى التى يشغلونها ويستخدمونها، وفى سلامة وسريان المعاهدات، التى تم التفاوض بشأنها مع أسلافهم. فالمطالبة المسبقة بملكية الأرض تعنى الموافقة المسبقة على الانتفاع بموارد هذه الأراضى، وليس مجرد التشاور بشأنها، سواء كانت هذه الموارد معادن تحت الأرض، أو الخواص الطبية والدوائية للحاء إحدى الأشجار. ثانيا: يجب أن يوضح الإعلان العالمى لحقوق الشعوب الأصلية أن هناك «شعوبا» مختلفة، وليس مجرد أقليات تصنف بتسمية عامة، مثل «السكان». فكونها شعوبا مستقلة يعنى التسليم بوجود عادات ومعتقدات مختلفة. ومن منظور الشعوب الأصلية، فإن أحد أهم الاختلافات- وجزءا من تفردها كشعوب- ينبع من إيمانهم بالحقوق «الجماعية»، والحقوق «الفردية» على حد سواء. ومن ثم، فإن التسليم والاعتراف بهذا المبدأ، وهو أن تتمتع الجماعات والأفراد بالحقوق، ويمارسوها قد أصبح ثالث مطالبهم. أما عن المبدأ الرابع، والذى تعتبره الشعوب الأصلية مبدأ أساسيا بدرجة بالغة بالنسبة لبقائهم، فهو «حق تقرير المصير». فإن «حق تقرير المصير» بالنسبة للأمم الأصلية يعنى الاستقلال الذاتى، أى كما أعربوا فى اجتماع مجموعة العمل فى عام ١٩٩٢، هو الحق فى «تحديد مصيرهم الخاص بهم». وبعبارة أخرى أكثر تحديدا، إنهم يوضحون أن هذا يعنى: الحق فى أن يتولوا تدبير شؤونهم الداخلية وفقا «لهياكلهم السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية الخاصة بهم». ففى وسعهم أن يحددوا ويقرروا عضويتهم، وأن يتفاوضوا مع الدول، وأن يخططوا، ويشتركوا فى استخدام أراضيهم، ثم الانتفاع بها. وفى وسعهم أن يمارسوا معتقداتهم ويحتفلوا بها فى أماكنهم المقدسة، وأن تكون لهم وسائل حفظ موروثاتهم، وتقاليدهم، وعاداتهم، وقوانينهم، وإدارة الرعاية الصحية الخاصة بهم، وتعليم أطفالهم، واسترداد ما فقدوه من تحف ثقافتهم، وعظام موتاهم المطلوبة فى طقوس الدفن الجنائزية[٢٢].

فبالنسبة للشعوب الأصلية، تمثل هذه المفاهيم الحقوق، والسلطات الأصيلة، والفطرية، التى لا يتنازلون عنها أبدا. فغزو الشعوب الأجنبية لأراضيهم وفتحها هو الذى قطع عليهم ممارسة هذه الحقوق. وتؤكد هذه الشعوب الأولى، بل وتصر على أنه لا يتعين على أية دولة أو أية هيئة دولية أن «تعطيهم» هذه الحقوق، فهذه الحقوق، باعتبارها حقوقا أصيلة وفطرية لا يمكن أن «تمنح»، فهى ملك للأمم بحكم تعريفها. ومن ثم، فالأحرى بالعالم أن يعترف ويسلم بما كان كائنا دائما: وهو أن الشعوب الأولى أمم منفصلة، ومستقلة ذاتيا، وقادرة على تقرير حاضرها ومستقبلها.

منظور الدول الأعضاء

بالنسبة للحكومات، فإن هذه المطالب الأربعة تبدو خطيرة فى طياتها المحتملة. فحق تقرير المصير يبدو فى نظر بعض الحكومات أنه لا يهدد وحدة الدولة فحسب، بل ويهدد أيضا بقاءها ذاته. فإن أى ذكر لوضع خاص، واستقلال ذاتى، يبدو بحكم التعريف مقدمة وتوطئة للانفصال، أو على الأقل تفويض جماعة ما لكى تشرع وتقرر وضعها الخاص «دون اعتبار لقوانين الدولة المحيطة». ومن ثم، فإنه يجب ألا تعتبر مثل هذه السلطات أصيلة وفطرية، ولا يمكن منحها بدون شروط، وإلا، فإن الحكومات تعتقد بأنها تتنازل عن سلطتها فى حكم جميع مواطنيها، وأنها تعرض سلامة أراضيها ووحدتها للخطر.

وفضلا عن ذلك، فإن جميع المسائل المتعلقة بالحقوق الجماعية، وملكية الأرض، والمعاهدات، والموافقة المسبقة على التنمية، يمكن اعتبارها أيضا تحديات لسلطة الدولة، وقدرة الدولة العضو أن تلبى احتياجات جميع أفراد شعبها، وليس مجرد جماعة بعينها. وعلى سبيل المثال، فإن كلا

من حكومات شرق آسيا وأمريكا الشمالية تخشى أن يؤدى منح حقوق جماعية إلى أن يعصف بالحريات الفردية التى تجسدها دساتيرها.

منظور مجموعة العمل

منذ عام ١٩٨٨، وأعضاء مجموعة العمل الخمسة يستمعون إلى هذه المواقف. ويحاول مشروع الإعلان الذى وضعوه، والذى رفع إلى اللجنة الفرعية لمكافحة التمييز، وحماية الأقليات فى عام ١٩٩٤، ثم فى النهاية إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى، والجمعية العامة، أن يعكس ويجسد ما يصفه رئيس مجموعة العمل بأنه «إجماع الأغلبية»[٢٣]. ويمكن لأى قارئ متأن أن يلاحظ التعديلات التى أدخلتها حكومات المستوطنين، والعبارات والمواد التى اقترحها زعماء الشعوب الأصليين. ولذلك، فإن الإعلان يعد وثيقة توافقية.

ولقد حاولت مجموعة العمل منذ الاجتماعات الأولى حول الإعلان أن تجد صياغة أو أسلوبا تحل به النزاع حول «تقرير المصير». وفى النهاية، قرر الأعضاء استخدام هذه العبارة، ولكن لإعطائها معنى جديدا. فافترض الأعضاء أن الشعوب الأصلية لا تناقش من أجل إنشاء دول جديدة، وإنما لكى يتاح لهم العيش كما يريدون، وأن يتركوا وشأنهم، على حد تفسير العضو الإفريقى بمجموعة العمل[٢٤]. ومن ثم، فإن عبارة «تقرير المصير» فى هذا الإعلان يمكن فهمها وإدراكها على أنها «نوع معاصر جديد للحق» بدون «أية تداعيات أو مضاعفات قد تشجع على تكوين دول مستقلة»، وإنها تعنى فى هذا الإعلان أنه يمكن للشعوب الأصلية أن تسيطر على الشؤون «الداخلية»، وليس «الخارجية»، والقدرة على التفاوض بشأن «وضعهم وتمثيلهم» مع الدولة التى تدعى السيادة عليهم[٢٥]. وهكذا، ومن وجهة نظر مجموعة العمل، فإن الحق الذى تحدد بهذه الطريقة يمكن منحه بلا قيود أو شروط[٢٦].

وفيما بين الاجتماع الأول للشعوب الأصلية فى عام ١٩٧٧، وتقديم مشروع للإعلان فى عام ١٩٩٣، فإن العملية قد تبدو بطيئة بالمقاييس العادية للزمن. ولكن، فى سياق المفاوضات الدولية، ومع الأخذ فى الاعتبار، تعقد القضايا، والتداعيات السياسية والاقتصادية غير العادية لمطالب الشعوب الأصلية، فإن التقدم كان سريعا.

فقد أنشأت الأمم الأصلية منظماتها الخاصة بها وشبكاتها الدولية، وتعلمت لغة، وأسلوب، وسياسة الاجتماعات الدولية. واعترفت الأمم المتحدة بهمومهم وأقرتها، وأنشأت محفلا أو منتدى لهم للتعبير عن آرائهم، وقبلت حقهم فى الاشتراك فى وضع المعايير الدولية. ومع إقرار إعلان حقوق الشعوب الأصلية، فإن الأمم المتحدة ستبرهن مرة أخرى على فاعليتها وتثبتها فى مجال حقوق الإنسان.

وواصلت مجموعة العمل نشاطها بعد وضع الإعلان، وفى أبريل/ نيسان عام ٢٠٠٠، اتخذت مفوضية حقوق الإنسان قرارا لإنشاء منتدى دائم حول قضايا الشعوب الأصلية خلال العقد الدولى للشعوب الأصلية فى العالم. وبعد ذلك بثلاثة أشهر، أقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى هذا القرار، وظهر المنتدى الدائم إلى الوجود رسميا.

ويعمل المنتدى الدائم الآن كهيئة استشارية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى، مع تفويض بمناقشة وبحث قضايا الشعوب الأصلية المتصلة بالتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، والتعليم، والصحة، وحقوق الإنسان.

ولمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى موقع الإنترنت شديد الثراء بالمعلومات، وهو:
http://www.un.org/partners/civil_society/ngo/n-indig.htm
ومعظم الاتصالات المذكورة فى الملاحظات النهائية، يمكن الدخول إليها من خلال هذا الموقع.

NOTES

1. This text is an excerpt from the publication *A new partnership: indigenous peoples and the United Nations system.* Educational studies and documents 62. Paris. UNESCO Publishing. 1994. *MUSEUM International* has wished to reprint the text in agreement with the author. Judith P. Zinsser. as a tribute to the launching of the International Decade of Indigenous Peoples in 1994 and its closing year. See http://www.unesco.org/culture/indigenous.

2. José R. Martinez Cobo. *Study of the Problem of Discrimination Against Indigenous Populations.* Vol. V: *Conclusions, proposals and Recommendations,* p. 29. New York. United Nations. 1986. (Sales No. E.86.XIV.3).

3. See Appendix III. Indigenous Peoples Earth Charter. declaratory paragraph 5.

4. The ideas and quotations in this paragraph come from a variety of sources: Paul Coe. chair of the National Aboriginal and Islander Legal Services Secretariat. statement before the United Nations Working Group on Indigenous Peoples. Geneva. Switzerland. August 1988; George Mye. chair of the Torres Strait Islander Advisory Board. statement to the Working Group on Indigenous Populations. Geneva. Switzerland. 28 July 1993; Mgate te Koruo. a Maori teacher. went so far as to suggest the repatriation of Europeans and thus the return of Aeoratoa (New Zealand) to its rightful guardians. as quoted in *Indigenous Peoples: A Global Quest for Justice* (report for the Independent Commission on International Humanitarian issues). p. 39. New Jersey. Zed Books Ltd. 1987.

5. Inéz Talmantez. statement before the World History Association National Conference. Philadelphia. June 1992.

6. 'Viewpoint'. Waitangi Action Committee presentation to the United Nations Working Group on Indigenous Populations. Geneva. August 1988.

7. See for example. the list of activities supported in 1990. *Cultural Survival Quarterly.* Vol. 14. No. 4. 1990. pp. 86-8.

8. See 'Declaration of Principles for the Defence of the Indigenous Nations and Peoples of the Western Hemisphere'. in A. Leroy Bennett. *International Organizations: Principles and Issues.* pp. 86-7. Englewood Cliffs. N.J.. Prentice hall. 1988.

9. See Lee Swepston and Roger Plant. 'International Standards and the Protection of the Land Rights'. *International Labor Review.* Vol. 124. No. 1. 1985. pp. 91–106. For a complete list of indigenous organizations as of 1984. see 'Organizing to Survive'. *Cultural Survival.* Vol. 8. No. 4. December 1984.

10. The phrase 'opening spaces' comes from the *Final Report: First Summit of Indigenous Peoples.* Chimatenango. Guatemala. may. 1993. On indigenous women's activities see. for example. the report of the Asian Indigenous Women's Conference. January 1992. sponsored by the Cordillera Resource Center. The statement from the Second World Indigenous Youth Conference can be obtained from the Organizing Committee. Second World Indigenous Youth Conference. P.O. Box 40133. Casuarina 0811. Northern Territory. Australia.

11. The United Nations World Commission on the Environment and Development (founded in 1987). as quoted in DPI/1294-93206 November 1992.

12. *Report of the United Nations Technical Conference on Practical Experience in the Realization of Sustainable and Environmentally Sound Self-Development of Indigenous Peoples.* May 1992. Santiago. Chile. pp.16. 17. (E/CN.4/Sub.2/1992/31.)

13. COICA Statement. *Cultural Survival Quartely.* Vol. 13. No. 4. 1989. p 75.

14. *Agenda 21.* New York. United Nations Department of Public Information (Sales No.E.93.1.11). See the Statement of Principles. Chapters 11. 15. 17 and 26 (specifically on indigenous peoples): especially pp. 11. n. 88. 228. 132.

15. See http://unescodoc.unesco.org.

16. For a description of UNESCO's activities in this area of indigenous rights see Erica-Irene Daes, *Working Paper on the Question of Ownership and Control of the Cultural Property of indigenous Peoples,* July 1991, pp. 4–8. (E/CN/Sub.2/1991.34.).

17. Although the Ambassador of Ecuador generously sponsored the study, a Guatemalan lawyer, Augusto Willemsen Diaz, did the principal research and drafting.

18. See http://www.unhchr.indigenous/groups.htm.

19. Erica-Irene Daes' closing statement, Working Group on Indigenous Populations, Geneva, 30 July 1993.

20. For example the draft declaration has already been used successfully in a Canadian court case argued by Michael Jackson for the Gitksan and Wet'sowet'en Nations.

21. See http://www.unhchr.ch/indigenous/groups-01.htm and click on the link to the Draft Declaration.

22. See Sharon Venne, intervention at the Working Group on Indigenous Populations, Geneva, 20 July 1993; and the *Report of the Working Group on indigenous Populations* (E/CN.4/Sub.2/ 1992/33).

23. Erica-Irene Daes, remarks at the Working Group on Indigenous Populations, Geneva, 26 July 1993.

24. Amb. Judith Tsefi Attah, interview, Geneva, 28 July 1993.

25. Erica-Irene Daes, as quoted in the 1992 *Report of the Working Group on Indigenous Populations,* p. 17, (E/CN.4/Sub.2/1993/33) and in her explanatory note concerning the draft declaration on the rights of indigenous peoples, 19 July 1993, pp 3–5. (E/CN. 4/Sub.2/1993/26/Add.1.)

26. See Appendix I, preambular paragraph No. 14, and Articles 3 and 3.

المشاركات فى تراث المشردين

بقلم: دينيس بايرن

by Denis Byrne

يعمل دينيس بايرن مديرا لقسم الأبحاث بشعبة التراث الثقافى التابع لإدارة البيئة وحفظ التراث، بقطاع التراث الثقافى، فى نيوساوث ويلز باستراليا. وتشتمل اهتماماته على المحيط الدينى/ الروحى المعاصر لمواقع التراث فى آسيا واستراليا، وتاريخ وتراث العزل العنصرى فى استراليا، والاتجاه نحو معرفة أكبر بالقيمة الاجتماعية للأماكن التراثية.

التراث غير الملموس والتراث الهامشى

إن قرار المعنيين بحفظ التراث العالمى بالنظر نظرة جدية إلى فئة التراث غير الملموس، قرار له تداعيات رئيسية بالنسبة لمشاركتنا مع أقليات السكان الأصليين، والسكان المشردين بصفة عامة. وربما يظن الناس أن اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٣، حول «حماية التراث الثقافى غير الملموس» أنها تعنى أساسا «تراث» الفنون الأدائية، والحرف اليدوية التقليدية، والممارسات الطقسية، وغير ذلك من الأفعال الثقافية المتميزة الأخرى، التى قد تحدد «اختلاف» جماعة ما فى نظر الغرباء عنهم. ولكن تحديد الاتفاقية للتراث غير الملموس كان تعريفا مكتوبا بوضوح، وجامعا شاملا بقدر الإمكان، إذ يقول:

> «إن التراث غير الملموس «يعنى الممارسات، وعمليات التمثيل، والتعبيرات، والمعارف، والمهارات، وكذلك الوسائل، والقطع الأثرية، والتحف الفنية، والساحات الثقافية المرتبطة بذلك كله، التى تعترف بها المجتمعات والجماعات، وأحيانا الأفراد، كجزء من تراثهم الثقافى» (المادة ٢).

إننى أرى أن هذا التعريف يمكن أن يستوعب، كشكل

ترجمة: محمد البهنسى

للتراث، التجارب الحياتية والمعيشية لأقليات السكان الأصليين، الذين يعيشون فى أراض مستعمرة.

فالخصائص التى تحدد هذه التجارب الحياتية هى أنها تحدث فى مناطق لم تعد تخص السكان الأصليين. فهؤلاء السكان قد تشتتوا الآن فى بلدهم التقليدى الذى يخصهم. وكما يبين ديلورز هايدن فى محيط الولايات المتحدة الأمريكية، فإن حياة الطبقات الاجتماعية الدنيا (النساء، والفقراء، والأمريكيون الأفارقة) لا تنزع إلى الظهور ظهورا مثيرا أو بارزا فى المخزون التراثى[1]. وينطبق الشىء نفسه على أقليات السكان الأصليين: فلا تظهر آثار حياتهم إلا قليلا فى خرائط التراث الرسمية. وهذا لا يعنى القول بأن قصص حياتهم ليست مسجلة على الخرائط، فهؤلاء الناس أنفسهم يمتلكون خرائط «ذهنية» مفصلة لتلك المناطق المستعمرة التى يقطنون فيها. وقد تشتمل هذه الخرائط على أماكن عملوا فيها، أو أقاموا فيها مخيمات، أو مارسوا فيها صيد الأسماك، أو ذهبوا إلى ما بها من مدارس، أو تعرضوا فيها للتمييز العنصرى. وقد تشتمل أيضا على شبكة من الممرات أو الطرق الأخرى التى اعتادوا التنقل فيها بين هذه الأماكن.

وقد تبدو هذه الأماكن للوهلة الأولى أنها منتمية إلى فئة التراث الملموس، وليس إلى التراث غير الملموس، ولكن طبيعة هامشية هؤلاء السكان ذاتها تجعل «بصمة أقدامهم» فى الساحة ليست بادية للعيان نسبيا. وكانت الحالة فى معظم الأحوال هى أن المساحة المتاحة لأن يعيشوا فيها فى المناطق المستعمرة، هى الواقعة على حافة هامش البلاد والمدن الاستعمارية، أو ما بعد الاستعمار فى مناطق الأكواخ أو المخيمات الهامشية، أو قد يعيشون فى جيوب هامشية من الناحية الاقتصادية، والتى خصصتها السلطات لهم فى شكل معازل أو مناطق معزولة مقصورة عليهم reservations. وتتسم مساكنهم فى مثل هذه المناطق دائما بأنها مؤقتة، وهشة، وتجسد عملية إفقارهم الاقتصادى، وإدراكهم لحقيقة أن السلطات قد ترغمهم على إخلائها والرحيل منها فى أية لحظة، حيث كانت مستوطناتهم تعتبر قذى للعين، وكان كل أثر لهم يتعرض للإزالة والطمس بالجرافات. بل كثيرا ما كانت المعازل المخصصة للسكان الأصليين فى أمريكا الشمالية، واستراليا تتعرض للإزالة تكرارا، ثم تباع الأراضى أو تمنح بعد ذلك لمزارعين من غير السكان الأصليين. وعلى هذا النحو، فإن هؤلاء السكان المعرضين للرحيل عنوة وقسرا باستمرار لم يخلفوا وراءهم إلا أثرا من الذكريات، وليس أثرا من الهياكل المادية الملموسة.

ومع ذلك، وحتى عندما أقاموا فى المخيمات الهامشية أو المعازل، فإن السكان الأصليين كانوا يتنقلون حول مناطق شاسعة من الأراضى التى استولى عليها المستعمر: وهى المدن، والضواحى، والمزارع الريفية، والغابات التى تمتلكها الدولة، وساحات الحياة البرية القومية، والشواطئ.. وغيرها من الأراضى الأخرى التى تديرها وتحددها ثقافة الأغلبية. وهم لايمتلكون شيئا من هذه الأراضى، وكثيرا لايحظون بالترحيب فيها، وليس لهم أى موطئ قدم فيها يعترف به قانونيا. ولكن لايزال وجودهم فيها هو أساس الخرائط الذهنية أو المفاهيمية المشار إليها أعلاه.

وعلى الرغم من أن هؤلاء السكان عاشوا على مدى أجيال متعاقبة فى نفس هذه الأراضى مثل المستوطنين البيض الذين شردوهم منها، فإنه كان لديهم خريطتهم المتميزة والواضحة تماما لتلك الأراضى. وخلافا للخريطة «الرسمية»، فإن الخريطة الأصلية «البديلة» للسكان لم يكن لها وجود مطبوع على الورق.

رسم خريطة التراث غير الملموس

فى أثناء مشروع تسجيل التاريخ الشفاهى الذى أجرى خلال الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٣، مع السكان الأصليين على الساحل الشمالى الأوسط لنيو ساوث ويلز

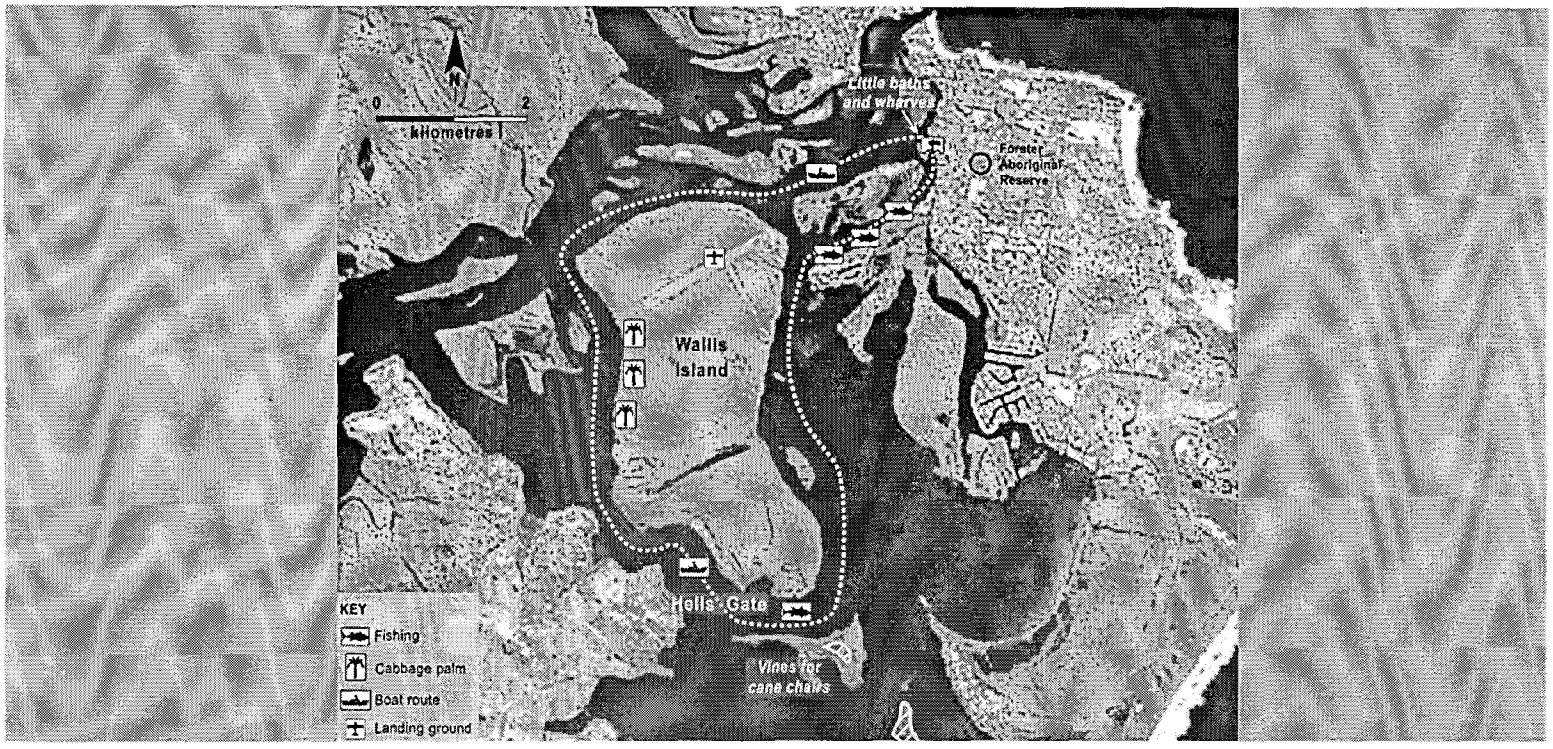

٢٨- صورة جوية بغطاء رَقيق، تبين منظرا طبيعيا لبحيرة واليس، وتشير إلى بقاع صيد السمك، وطرق القوارب.

باستراليا، أصبح واضحا أن مثل هذه الخريطة يمكن أن تتحول إلى تراث[٢]. فقد كان السكان الأصليون، وهم يقصون تاريخهم الشفاهى، وما يتذكرونه من تاريخ آبائهم وأجدادهم، يخلقون من جديد، شفاهيا، جغرافية مفصلة لمنطقتهم المحلية. فقد كانوا يتحدثون عن الممرات التى ألفوا التنقل فيها خلال الأراضى المستعمرة، والأماكن الكثيرة التى أقاموا فيها مخيماتهم، أو مارسوا فيها صيد الأسماك، واصطياد الحيوانات، أو إيواء زوارقهم.

وإن منطقة نيو ساوث ويلز هذه، هى موطن مئات عديدة من السكان الأصليين، ومعظمهم من سلالات جماعات «بيريبى» Biripi، و«ووريمى» Worimi القبلية، وهم الملاك الأصليون للمنطقة. وقد تم تنفيذ هذا المشروع كمشاركة بين إحدى وكالات التراث، واثنين من مجالس أراضى السكان الأصليين[٣]. وبالإضافة إلى تسجيل تواريخهم الشخصية والعائلية على شرائط، قام السكان الأصليون أيضا برسم خرائط سجلت الأماكن والممرات التى كانت ذات مغزى ودلالة بالنسبة لهم. واستخدم لهذا الغرض مطبوعات مكبرة للصور الفوتوغرافية الجوية، حيث إن الاراضى المحلية التى تصورها تلك المطبوعات كان يمكن تمييزها، والتعرف عليها، بالنسبة لمعظم السكان الأصليين المحليين- مبينة الأشجار، والبيوت، والأزقة المألوفة لديهم- أكثر من خطوط ورموز الخرائط الطبوغرافية لنفس المنطقة.

ولقد أوضح الكثير من الممرات التى رسمها الناس على الخرائط طريقة التنقل التى استفادت من الشعاب والفتحات

فى نموذج خرائط ملكية الأراضى للمستوطنين البيض. وعلى سبيل المثال، فإن السكان الأصليين كثيرا ما كانوا يتنقلون خلال وحدات المزارع المملوكة ملكية خاصة، والمصورة على خريطة مساحية مأخوذة من الجو، وذلك عبر ممرات مختلفة من الأراضى المحتجزة، التى خصصها رجال المساحة الحكوميون للطرق فى المستقبل، أو لحركة الماشية والأغنام. كما وفرت الأنهار أيضا ممرات لتنقل السكان الأصليين، الذين كانوا يمتلكون زوارق وقوارب. والواقع، فإن الأنهار، ومصبات الأنهار، والبحيرات الساحلية، كانت بمثابة مناطق محايدة، حيث استطاع كل من السكان الأصليين والسكان البيض أن يتنقلوا فيها هنا وهناك بلاقيود تفرضها حدود الملكية. كما أصبح جليا أيضا أن مناطق الغابات والأدغال كان السكان الأصليون يفضلونها لتنقلاتهم، وإقامة مخيماتهم لما وفرته لهم من ملاذ يحتمون به من مراقبة سلطات البيض، وملاحقة المستوطنين البيض لهم. ومع ظهور هذه الخرائط، أصبح جليا أنه، بينما كان السكان الأصليون والسكان البيض- على الصعيد الأكبر والأشمل- يتقاسمون نفس المنطقة، فقد كان هناك على الصعيد الأصغر أنماط معقدة من التباعد والاجتناب. وكما هو الحال مع أنماط العزل العنصرى المكانى، فإن أنماط التباعد والاجتناب هذه لم تخلف أثرا ماديا لهم فى المنطقة إلا لماما- ولا يمكن التعرف أو الوصول إليهم، إلا من خلال الذاكرة والتاريخ الشفاهى.

كما ظهرت أيضا أنماط للمقاومة والانتهاكات من جانب السكان الأصليين، فاستعمار بلدهم كان يعنى بالنسبة لهم أن يعيشوا قسرا وإرغاما داخل شبكة من الحدود الغريبة للغاية، حيث أصبحت البلاد محاطة بنوع من أسوار المزارع المستطيلة والمتعامدة، وكان عليهم أن يعيشوا فى بيوت أشبه بالصناديق، وأن يسيروا وفق خطوط مستقيمة، ويستديروا عند منعطفات متعامدة الزوايا للشوارع فى المدن والقرى. أما عن أطفالهم، فكانوا يذهبون إلى المدرسة، ويجلسون فى إطار شبكة من المقاعد فى غرفة مستطيلة، وعندما يموتون، فإنهم يدفنون فى مقابر مستطيلة (أبعادها منصوص عليها بدقة فى قانون الصحة العامة)، داخل شبكة من مقابر أخرى فى إطار الحدود المستطيلة للجبانة، ومع ذلك، فإن السكان الأصليين يروون فى سياق سرد وقائع تاريخهم الشفاهى، الطرق الكثيرة التى كانوا ينتهكون بها ويخترقون هذه الشبكة الاستعمارية. وإننى أشير هنا إلى القفز من فوق الأسوار، والإغارة على البساتين، وحقول القمح، واختصار الطريق عبر حقل لأحد المزارعين الأعداء للوصول إلى النهر، وتسلل أطفال السكان الأصليين للسباحة فى متجمع مياه أحد المزارعين. وتشير السجلات التاريخية إلى أن مثل هذه الانتهاكات كانت شائعة فى جميع أنحاء نيو ساوث ويلز، كما كانت مصدرا مستمرا للتوتر بين الأجناس.

وبالاستماع إلى الطريقة التى يستعيد بها السكان الأصليون ويروون هذه الانتهاكات، التى كثيرا ما كانوا يقومون بها ضد التهديدات الفعلية للبنادق، والكلاب، وشبح الشرطة، فإن المرء يميل إلى اعتبارها رفضا متعمدا لحدود رسمها نظام المساحة الحكومية، ورفضا للاعتراف بشرعية هذا النظام، وحضا دائما على القضاء عليه وإلغائه. وتعد هذه التجارب، وما يتعلق بها، جزءا مهما من فولكلور السكان الأصليين، من حيث إنها قصص- وخاصة منذ السبعينيات- تروى كيف أن الأفراد كانوا يتحدون الحدود الفاصلة فى دور الخيالة، والحانات، والملاهى، التى كانت مخصصة، فيما مضى، للبيض فقط. وكل هذه التجارب وثيقة الصلة بالمكان، ومن ثم، فإنها قابلة للتحديد على خرائط على نحو واضح وبارز كتراث.

عناصر المشاركة

إن أقليات السكان الأصليين وغيرهم من الشعوب المهمشة الأخرى لا يشتتون ويشردون لمجرد أنهم أصبحوا بلا أراض فحسب، بل إنهم قد شتتوا ورحلوا عن وعى الأغلبية، فليس لهم أى موطئ قدم ملموس فى الأراضى من حيث الإنشاءات، أو البنية التحتية، أو الآثار التاريخية.

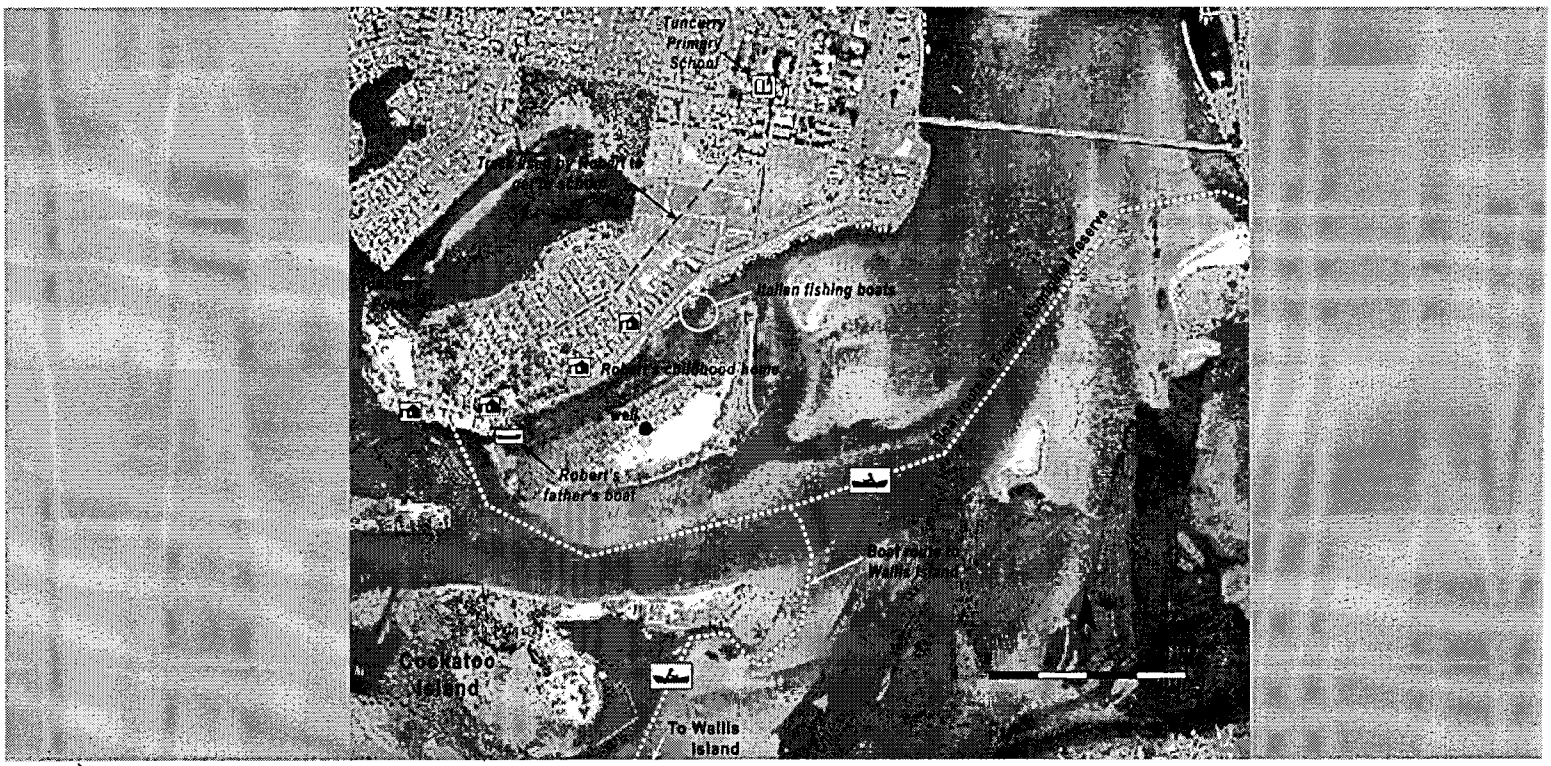

٢٩- منظر جوى بغطاء رقيق يصور منظرا طبيعيا لروبرت باولسون، المحفوظ فى الذاكرة، ويشير إلى الطريق إلى جزيرة واليس، وبقعة فروستر الأصلية.

وغنى عن القول: إن الأرض فى هذه المواقف ليست هى تلك التى تمتلكها الأغلبية من السكان غير الأصليين فحسب. فهذه الأغلبية تمتلك أيضا عملية التراث الخاص بها.

وفى العقود الأولى من اشتراك وكالات التراث الاسترالية فى تراث السكان الأصليين (١٩٦٠- ١٩٩٠ تقريبا)، لم يكن للسكان الأصليين فى أغلب الأحوال سوى دور سلبى فى المشاركة. وكان التركيز فى الجزء الجنوبى الشرقى من القارة الأكثر ازدحاما بالسكان منصبا على تسجيل وحفظ المواقع التاريخية التى ترجع إلى ما قبل عام ١٧٨٨. وكان هذا العمل يعتبر المجال الطبيعى لعلم الآثار. وربما يقال: إن الأثريين المحترفين من السكان غير الأصليين، الذين سجلوا وبحثوا أكواخ وكهوف السكان الأصليين، ومواقع مخيماتهم، ومواقع فنونهم المسجلة على الصخور، قد ترجموا هذه الأماكن إلى لغة علمية، يمكن أن يستمع إليها السكان الأصليون، ولكن لا يتحدثون بها.

وفى العهود الأخيرة باستراليا وأمريكا الشمالية، دعى السكان الأصليون إلى المشاركة فى عملية التراث. واستحدثت وظائف لهم فى الوكالات التى كات مقصورة فى السابق على الأثريين والمؤرخين من السكان غير الأصليين، وأصبح من المألوف، بل ومن المحتم، استشارة الطوائف السكانية الأصلية فى شئون إدارة أماكن تراثهم. ومع ذلك، فإن معنى أن التراث الثقافى لاتزال «تملكه» ثقافة الأغلبية يتجلى فى أن التراث الثقافى قد صيغ بدرجة بالغة فى إطار الآثار والأماكن المادية. وعلى الرغم

من أن قوانين التراث قد اعترفت حقا بالخصائص الطبيعية التى تتمتع بها الأماكن المقدسة للسكان الأصليين على مدى عقود من الزمان، فإن التراث غير الملموس للوجود الهامشى للسكان الأصليين فى مناطق المستعمرين، ظل فى أغلب الأحوال غير معترف به، وغير مسجل، وغير خاضع للحماية والصيانة.

ومن ثم، فإن الاعتراف الجديد بنوع «التراث غير الملموس» ينطوى على إمكانية معالجة وتصويب هذا الوضع. وطالما أننى أصوغ ذلك وأتصوره فى شكل مشاركة، فإنه من الملائم، أن نتساءل عن الفائدة أو المنفعة التى يجنيها كل طرف من وراء ذلك. فبالنسبة للسكان الأصليين، فإن «الخريطة البديلة»– المشار إليها من قبل– كانت شيئا يمتلكونه فى طى الكتمان، وفى خبيئة أنفسهم. وإن معرفة هذه الخريطة غير المنشورة– الكامنة فى ذهن المرء– تعد وسيلة للبقاء فى بيئة معادية فى أغلب الأحوال، كما تعد فى ذات الوقت مصدرا للهوية وتضامن الجماعة. فبإتاحة الفرصة أمام إدخال هذه المعرفة فى خريطة منظومة التراث الرسمى، فإنها تصبح بذلك معرفة ومعلومات عامة، وشيئا ما، من بعض النواحى، مفقودا.

ومع ذلك، وفى المقابل إزاء هذا الوضع، وعلى الجانب الإيجابى منه، هو ما سوف يخفونه من الاعتراف العام بتاريخهم. وحتى الآن، فإن مجتمع المستوطنين قادر على احتكار مجال التراث على مدى الـ ١٨٠ عاما الماضية (فترة استيطان البيض). وقد فعلوا ذلك، بأن قاموا بكل همة بتسجيل وحصر بيوت الأجداد، ودور المحاكم، والمحلات، والجسور، التى تحكى قصة الاستيطان الاستعمارى. ويمكن وصف وقع أقدام المجتمع الاستيطانى على المنطقة بأنه بنية عميقة الأثر فى إكمالها. ولذلك، فإن وضع خريطة لسجل التراث غير الملموس للسكان الأصليين على مدى الـ ١٨٠ عاما الماضية، يعد بمثابة تأكيد أن البيئة الثقافية لهذه الفترة كانت بيئة مشتركة.

ومن وجهة نظر الأغلبية، التى يمثلها السكان غير الأصليين، فإن المشاركة المتمركزة على التراث غير الملموس تقدم وتعرض أمورا أخرى. فقد لا تشعر هذه الأغلبية بالارتياح من وراء تذكيرهم بالطريقة التى تم بها تشتيت وتهميش أصحاب الأرض الأصليين. وربما يعكس عدم الارتياح هذا، ميل خبراء التراث إلى التغاضى– مثلا– عن تسجيل مواقع العزل العنصرى، والصراع بين الأجناس[٤]. ولكن فى نهاية المطاف، فإن تشويه سجل التراث الذى يسفر عنه هذا الإهمال والتغاضى عنه يأتى بعكس النتائج المرجوة، من حيث قدرتنا على فهم العلاقات بين الأجناس الراهنة اليوم، وعلى فهم أنفسنا.

وإن العزل العنصرى هو أسلوب متعلق بالمكان بحكم طبيعته ذاتها. فهو يدور حول عزل الناس مكانيا، ووضع القواعد والوسائل التى تحقق ذلك[٥]. وقد تبدو البنية التحتية للعزل العنصرى ذات طبيعة مادية، ظلت باقية فى شكل تراث ملموس. وعلى سبيل المثال، فإن متحف المنطقة السادسة فى كيب تاون[٦] يحتفظ بالآثار والمخلفات المادية الدالة على سياسة التمييز العنصرى فى جنوب إفريقيا. وكثيرا ما كانت هذه البنية التحتية من أسوأ الأنواع: ففى المدن الريفية فى استراليا فى أوائل القرن العشرين وحتى منتصفه، كان السكان الأصليون مجبرين على الجلوس فى صفوف معينة من المقاعد المعزولة أو المفصولة عن بعضها البعض بحبل من الحبال. بل لم يكن هناك حبل فى كثير من الأحيان: فقد كان السكان الأصليون يعرفون أين يتعين عليهم الجلوس، كما كانوا يعرفون المتاعب والمشاكل التى يتعرضون لها، لو حاولوا الجلوس فى أماكن أخرى. فقد كان السكان من كلا الجانبين من الفاصل العنصرى يعرفون أين تكون الحدود– أى أن الحواجز المادية لم تكن ضرورية. فإن المغزى المكانى الخفى الدقيق للعزل العنصرى يعنى أن تراثه أمر متسم بالدقة والخفاء بدرجة متساوية: وهذا هو عالم ومجال التراث غير الملموس.

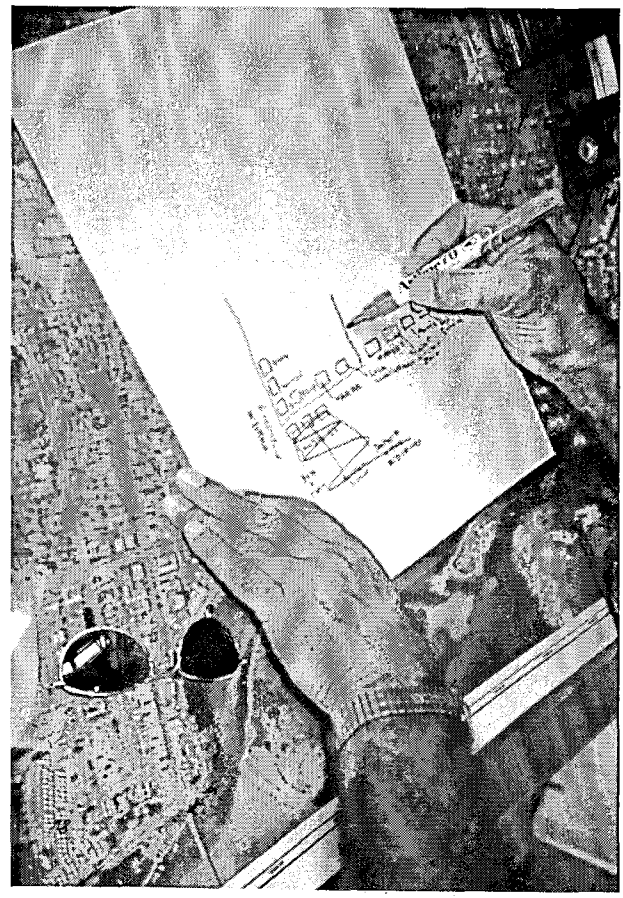

٣٠- روبرت يتيكا يرسم خريطة لمنطقة الإسكان الأصلية فى منطقة فروستر فى الخمسينيات (من القرن الماضى).

ومن بين الأمور التى يتعين أن تقدمها أية مشاركة فى رسم الخريطة الثقافية- كتلك التى نتناولها هنا- للأغلبية، أى السكان غير الأصليين، هى النظرة الفاحصة والقوية فى الطريقة التى يحيا بها الآخرون حياتهم وسطنا. وكم يبدو مذهلا ومثيرا، ضآلة ما يعرفه السكان غير الأصليين عن الجغرافية البديلة للسكان الأصليين، رغم أنها قائمة وماثلة أمام أعينهم مباشرة.

السكان الأصليون وتكنولوجيات التراث

هناك مفارقة فى الحقيقة القائلة بأن الاعتراف بالتراث غير الملموس يقتضى ترجمة ما هو غير ملموس وتحويله إلى شكل مادى ملموس[٧]. فمثلا، الموسيقى والحكايات الشعبية، مثبتة و«مجمدة» على شرائط كاسيت أو اسطوانات رقمية، وفى حالة المشروع الذى وصفناه سابقا، فإن الخريطة غير المرئية التى يحملها السكان الأصليون فى أذهانهم، تصبح مرئية، وقابلة لإعادة نسخها على الورق، وملفات نظام المعلومات الجغرافية، حيث يتم عرض التاريخ الشفاهى للسكان عن الحياة فى بيئتهم كممرات وأنواع مختلفة للأماكن (أماكن المخيمات، وأماكن صيد الأسماك) حتى يتسنى إدراجها فى قوائم التراث.

فهل هذا يعنى أن آخر آثار ما يمتلكه السكان الأصليون يصبح ملكية عالمية[٨]؟. إنه ليبدو صحيحا أن العالم الأكبر لديه رغبة لايمكن إشباعها فى الاستحواذ على ما يمتلكه السكان الأصليون. فقد كانت أراضيهم، وخدماتهم، وحرفهم اليدوية، وتحفهم الفنية، من بين الأشياء الأولى لهذه الرغبة، ولكن سرعان ما امتدت إلى الرغبة فى المعلومات البيولوجية (القياسات البشرية والوراثية مثلا) عن أجسامهم، ومعارفهم عن عمل منظومات القرابة والنسب لديهم، ودقائق وخفايا أساطيرهم، ومعارفهم فى الاستخدامات الطبية والعلاجية للنباتات.. وهكذا. إن العالم الأكبر يريد أيضا الاستحواذ على ماضيهم: فالأثريون يريدون التنقيب عن مواقعهم العتيقة، والمؤرخون يريدون تفتيش ذكرياتهم والتنقيب فيها. ولا ريب فى أن هناك قدرا كبيرا من الثقافة، والمعارف المادية للسكان الأصليين قد «أصبحا عالميين، دون أن يكون للسكان الأصليين تأثير على استخدامها إلا قليلا».

ومع ذلك، وإزاء هذه الرغبة الملحة، فإن السكان الأصليين قد تفاوضوا- مرارا وبنجاح متزايد- بشأن المشاركات فى الحفاظ على التراث الثقافى، حيث يحتفظون بوكالة لهم، ويتمتعون بمعدلات مقبولة من الملكية. ويحتفظ المعهد الاسترالى للدراسات المتعلقة بالسكان الأصليين، وسكان جزر مضيق توران، بأرشيف

لتسجيلات صوتية، حيث يستطيع السكان الأصليون إيداع تسجيلات التاريخ الشفاهى. ويخضع الوصول إلى هذه التسجيلات لسيطرة الجهات المانحة وسلالاتهم المباشرة. ويقوم عدد من وكالات التراث بعمل تجارب مع قوائم مواقع الخط المباشر على الإنترنت التى تتيح للسكان المحليين الوصول إلى معلومات الموقع محليا بواسطة الإنترنت، ومع ذلك، فإن الوصول إلى معلومات نوعية محددة محكوم بكلمة السر، ولايتاح إلا لمقدم المعلومات الأصلى، وللآخرين المرخص لهم من جانب مقدم المعلومات.

ومع ذلك، فإنه من الخطأ أن ينطوى ذلك على أن المشاركات بين السكان الأصليين ووكالات التراث أمر هين، وغير مثير للجدل. فالتوترات حول ملكية المعلومات تنطوى على إمكانية أن تكون أكثر تحديا من التوترات حول ملكية الصنائع اليدوية الفنية، وبقايا الهياكل العظمية البشرية للسكان الأصليين.

الخطاب والنضال

نشأت فى العقود الأخيرة من القرن العشرين صلات وعلاقات قوية بين علم الآثار وصيانة التراث، لدرجة أنها بدت كما لو كان المجالان سلسلة متصلة ومتلاحمة. ومع ذلك، فإذا نظرنا إليهما كمجالات للخطاب والحديث[٩]، وليس مجرد مجالات كميادين عملية للعمل، ندرك أنه بينما يوجد تداخل وتشابك كبيران، فإن الجذور الرئيسية لعلم الآثار كامنة فى علم التنوير، حيث إن الجذور الرئيسية لصيانة التراث كامنة فى النزعة القومية للقرن التاسع عشر.

وإن السكان الأصليين كثيرا ما يعزفون عن الاشتراك فى لغة وخطاب علم الآثار، نظرا لأن مثل هذا العمل أو الفعل قد يضفى الشرعية على فكرة أن ماضيهم ينتمى إلى العلم. وفى المقابل، فإن كثيرا من السكان الأصليين قد أصبحوا مشاركين فصحاء ومتحمسين فى الحديث عن التراث. ويرى السكان الأصليون أن أحاديث علم الآثار وصيانة التراث ينبعان كلاهما من ثقافة المستعمر، بينما حديث أو خطاب التراث «متاح» أكثر، وإلى حد بعيد بالنسبة لأغراض السكان الأصليين. ويرجع ذلك– فى رأيى– إلى أن المفهوم الذى يحدد صيانة التراث هو الإرث، أى فكرة الملكية بطريق انتقالها بالميراث إلى الأسلاف. وتؤيد هذه الفكرة بقوة الافتراض القائل بأن تراث السكان الأصليين ينتمى بحق إلى الشعوب الأصلية، حتى وإن كان واقعا فى نطاق أرض دولة قومية (التى يعتبر السكان الأصليون فيها أقلية).

أما وقد حددنا سابقا– فى دراسة الحالة هذه– بعض وسائل وأساليب بقاء السكان الأصليين فى المحيط الاستعمارى بواسطة «انتهاك»[١٠] حدود النطاق الاستعمارى العازل، فليس من المبالغة فى شىء أن نعتبرهم متجاوزين الحدود فيما يتعلق بالحديث عن التراث. وهناك أمثلة عديدة لاستخدام السكان المحليين مهارتهم فى حديث التراث، لكى «يقلبوا الموائد» على رؤوس المعنيين الرسميين بالتراث ووكالاته. ويعنينى هنا بالدرجة الأولى من الحالات ما انطوى عليه ذلك من استبدال أولويات السكان الأصليين بأولويات وكالات التراث والمختصين به. ومن ثم، فإنه لا غرابة فى أن نجد أن مجال التراث غير الملموس تتشبث به أقليات السكان المحليين، وتستأثر به– وهى الأقليات التى تعتبر من بين أولئك الذين تعرض تاريخها للنسيان[١١]– وذلك لجعل وتحويل ما هو غير مرئى إلى شىء مادى وملموس.

NOTES

1. Delores Hayden. *The Power of Places.* Cambridge Mass. MIT Press. 1995.

2. Denis Byrne & Maria Nugent. *Mapping Attachment: a Spatial Approach to Aboriginal Post-contact Heritage.* Sydney. Dept of Environment and Conservation (NSW). 2004. http://www.nationalparks.nsw.gov.au/npws.nsf/Content/Publications

3. The NSW National Parks and Wildlife Service was represented by Denis Byrne (archaeologist) and Maria Nugent (historian), both non-indigenous. Representing the Aboriginal partners were Vienna Maslin, for the Purfleet-Taree Local Aboriginal Land Council, and Robert Yettica, for the Forster Local Aboriginal Land Council.

4. Denis Byrne, 'The ethos of return: erasure and reinstatement of Aboriginal visibility in the Australian historical landscape', *Historical Archaeology* 37(1), 2003a, pp. 73–86.

5. Denis Byrne, 'Nervous landscapes: race and space in Australia', *Journal of Social Archaeology* 3(2), 2003b, pp. 169–93.

6. See http://www.districtsix.co.za.

7. Mounir Bouchenaki, 'Editorial', *MUSEUM International No. 221–222*, London, Available on line at: http://portal.unesco.org/culture/en/ev.php-URL_ID=21739&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html#editorial.

8. Barbara Kirshenblatt, 'Intangible Heritage as Metacultural Production', *MUSEUM International#221–222*, London, Blackwell Publishing on behalf of UNESCO, 2004.

9. Michel Foucault, *The Archaeology of Knowledge*, New York, Harper & Row, 1976.

10. Michel De Certeau, *The Practice of Everday Life*, translated by Steven F. Randall, Chicago, University of California Press, 1984.

11. Eric Wolf, *Europe and the People without History*, Berkeley, University of California Press, 1982.

المشاركات مع السكان الأصليين فى إنشاء بوابة التنمية

بقلم: شارلوت موزر

by Charlotte Moser

تشغل شارلوت موزر منصب محررة لصفحات موضوع بوابة التنمية بشأن قضايا السكان الأصليين والثقافة والتنمية، وذلك منذ عام ٢٠٠١.

لقد وصفت المعرفة المحلية الأصيلة بأنها «الطرق التى يتوصل إليها الناس لمعرفة التقاليد والتوسع فيها، وإعادة تشكيلها»[١]. واتسع نوع آخر من المعرفة بواسطة اختراع ذى نوعية تقنية، ألا وهو المعرفة باستخدام شبكة الإنترنت، وفيما يخص سكان العالم الأصليين والتقاليد التى يتبعونها، فإن المشاركة فى المعرفة على شبكة الإنترنت، تعمل على خلق نوع جديد ومساند لنشر المعرفة، تحت اسم «الرقمية الافتراضية».

ولم تتضح صحة ذلك أبدا مثلما ظهر اليوم بالنسبة لبوابة التنمية[٢]. وهو موقع دخول على شبكة الإنترنت، تأسس عام ٢٠٠٠، وتقوم بتشغيله مؤسسة بوابة التنمية، غير الهادفة للربح، والمتخذة من واشنطون العاصمة مقرا لها. وبدءا من صفحة موضوع «قضايا محلية أصلية لبوابة التنمية، ووصولا إلى صفحة الشبكة لبوابة تنمية رواندا المكرسة » للمعرفة المحلية الأصيلة، والوصفات الدوائية المحلية، صار صوت السكان الأصليين مسموعا بواسطة وسائل متاحة بفضل تكنولوجية الاتصالات والمعلومات (ICT).

ونلاحظ أن خلق المشاركات هو مفتاح رئيسى مهم للمشاركة فى المعرفة بين السكان الأصليين على شبكة

ترجمة: د. حمدى الزيات

الإنترنت، باعتبارها ناقلات ذات اتجاهين للاتصالات والدعم. وتعتمد بوابة التنمية، بمقتضى كونها موقع دخول تفاعلى على شبكة الإنترنت، تعتمد على شبكة من الشركاء فى سبعين دولة، يتقاسمون قاعدتها التكنولوجية، ويستخدمون ثلاثين صفحة للموضوعات، لكى تتواصل آراؤهم عبر الشبكة مع مجموعة من الممارسين، وتقوم هذه البوابة حاليا بإنشاء بوابات تنمية مملوكة محليا، تسمى البوابات الوطنية فى خمس وخمسين دولة، بمساعدة فنية ومالية من بوابة التنمية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية والسكان الأصليين

يجنى الثلاثمائة مليون من السكان الأصليين فى العالم الكثير من المعرفة المنقولة عن طريق شبكة الإنترنت. وهم من بين أفقر الناس وأكثرهم تعرضا للحرمان على وجه الأرض، حيث يعيشون عادة فى مناطق نائية من العالم، ذات أراض وعرة، وغير صالحة لمد خطوط شبكة الاتصالات عن بعد فيها. ويمكن أن تقوم شبكة الإنترنت، واتصالات القمر الصناعى بتقديم «جسور رقمية إلكترونية»، فعالة واقتصادية لسكان كويشوا الذين يعيشون فى مناطق الأنديز الجبلية، بالإكوادور، أو لقبائل الطوارق البدوية فى مالى، الذين ينتشرون فى الأرجاء الوسطى والغربية من الصحراء الكبرى، لإخراجهم من العزلة، وفتح وسائل اتصالات حيوية ذات اتجاهين مع العالم الخارجى. ويؤدى التشارك فى المعرفة على شبكة الإنترنت بشكل مباشر إلى التعليم وتوليد دخول مادية، والمشاركة السياسية، والحفاظ على التراث الثقافى. ولكن ما هو أكثر أهمية بالنسبة للمشروعات الشبيهة ببوابة التنمية هو أنها وسيلة للخروج من الفقر المدقع.

كانت شبكة الإنترنت تقنية اتصالات حديثة نوعا فى منتصف التسعينيات، عندما طرح جيمس د. ولفنسون، رئيس البنك الدولى، مبادرته لتحويل المؤسسة المالية إلى «بنك معرفى». وسارعت وكالات التنمية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما تشمله من تقنيات، كالبريد الإلكترونى، والتليفون، والفاكس، والاسطوانات المدمجة، والراديو المحلى، وكذلك شبكة الإنترنت، باعتبارها أداة جديدة قوية فيما يطلق عليه الممارسون «التنمية بقيادة المجتمع المحلى»، التى تشجع صناعة قرار النمو الاقتصادى والاجتماعى على المستوى المحلى. وقد بدأ البنك جمع معلوماته لبرنامج التنمية المعروف باسم (infDev) عام ١٩٩٥، لتوليد مشروعات تستخدم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتنمية الجمعيات الأهلية. وطرح البنك عام ٢٠٠٠ تقنية الاتصالات الخاصة به لمشروع التنمية «الدخول إلى بوابة التنمية» بهدف أن يصبح مشروعا مستقلا، وقائما بذاته.

وقد قدمت «التنمية بقيادة المجتمع المحلى» معلومات جديدة عن أنماط التنمية المحلية التى يريد الممارسون الاطلاع عليها، والمشاركة فيها. وقام البنك الدولى فى استجابة منه لمؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية فى ريو دى جانيرو، فى أوائل عقد التسعينيات (من القرن الماضى)، بتأسيس فريق قائم على فكرة التنوع الثقافى المؤسسى الواسع، ومختص بالسكان الأصليين، فأصدر وثيقة سياسات لتأكيد المحافظة على المعارف التقليدية فى مشروعات البنك. ثم بدأت المعارف المحلية الأصيلة عبر مشروع التنمية فى إفريقيا، فى العثور على مسالك جديدة، تدفع من خلالها أنظمة معارف المجتمع المحلى فى البرامج المدعمة من البنك. ويسوق البرنامج أمثلة موثقة عن كيفية استخدام معارف السكان الأصليين فى التنمية المحلية بإفريقيا، فى مطبوعات البرنامج بعنوان «كراسات التنمية المحلية». وقد تمت دراسة مجموعات المعارف التقليدية المعروفة لدى السكان الأصليين، مثل: النبات، أو الطب، أو الزراعة، وكذلك الممارسات الثقافية غير المادية، مثل أنماط الحكايات الشفهية المحلية، أو الإدارة الاجتماعية، أو طرق التعليم. ويجد المرء مقالات نموذجية فى «كراسات التنمية المحلية» كدراسات قصيرة عن كيفية تكوّن أنظمة

٣١- فى عام ٢٠٠٣، شاركت مؤسسة بوابة التنمية كلا من مؤسسة فوندو إنديجينا والبنك الدولى فى إدارة تدريب لجماعة أشانيكا الأصلية فى بيرو.

بنوك القرية، أو زراعة الخضراوات المحلية، وسيلة لدفع النمو الاقتصادى، أو الحرب ضد الجوع.

وقد يتسبب نشر المعلومات عن المعرفة المحلية الأصيلة على شبكة الإنترنت فى احتمال وقوع ردود فعل واسعة بالنسبة للسكان الأصليين. ومع الوعى المتزايد عن الدور الذى قد تلعبه المعرفة المحلية الأصيلة فى مساندة الحياة الكريمة فى الثقافات التقليدية، فقد كانت لدى القائمين على التنمية اهتمامات قوية خاصة بإنقاذ الممارسات الثقافية التقليدية من الضياع، والعثور على طرق عديدة للمحافظة عليها. وما هو أكثر أهمية، أن نشر تقارير أصيلة عن الثقافة المحلية على شبكة الإنترنت سيمنح السكان الأصليين، بمقتضى القانون، حقوق الملكية الفكرية التى تخولهم ملكية شرعية لممارساتهم التقليدية الخاصة بثقافاتهم.

يقول راينهارت فوتيك الخبير الزراعى الألمانى، ورئيس برنامج المعرفة المحلية لصالح التنمية بالبنك الدولى، والمشرف على إصدار «كراسات المعرفة المحلية»، ما يلى: «إن أحد أهم جوانب شبكة الإنترنت هو إتاحة المقدرة للسكان الأصليين. وإذا امتلك الناس بأنفسهم حقوق الملكية الفكرية لثقافاتهم المحلية، فإنه يمكن لهم حينئذ التحكم فيها».

وكان هناك بعض المتشككين حول إمكانية بقاء الإنترنت مفيدا للجمهور في عملية مشاركة المعرفة، والتى من المفترض أنها متاحة بحرية ودون مقابل أمام الجميع. وقد بدا أن الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة تكنولوجيا، وتلك المتخلفة، وكذلك بين «الذين يملكون» ذوى المقدرة، وبين «الذين لا يملكون» المجردين من الإمكانيات، هى

عقبة كأداء نحو التأكد من استفادة الفقراء من شبكة الإنترنت، أو حتى إتاحة الفرصة للوصول إليها. وفى معظم أجزاء العالم النامى، بما فى ذلك دول فى إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، حيث يعيش أكبر نسبة من السكان الأصليين، كانت المعلومات تسرى غالبا فى اتجاه واحد، من الأقوياء إلى المجردين من القوة. وكانت حرية التعبير مرتبطة بمكانة الدولة فى مسيرة الديمقراطية. وغالبا ما كان هؤلاء الناس الأكثر احتياجا لمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل السكان الأصليين والنساء، مستبعدين من التدريب على هذه التكنولوجيا لأسباب ثقافية.

تطبيقات اجتماعية لشبكة الإنترنت

كان من المتصور أن تكون بوابة التنمية بمثابة تقنية للمعلومات والاتصالات (ICT)، من أجل مشروع للتنمية، قادر على مواجهة بعض المشكلات فى التطبيقات الاجتماعية لشبكة الإنترنت. وإذا ما تجاوزنا جانب الاختراع التقنى، نجد أن طموحات المشروع قد استهدفت تقديم أداة تشجيع لتكوين مجتمعات محلية عالمية على اتصال ببعضها البعض عن طريق شبكة الإنترنت، وصقل الخبرة المحلية فى استخدام الشبكة، وفى مجالات الموضوعات الخاصة، وتوليد محتوى معرفى لعبور الفجوة الرقمية (الإلكترونية) بين الفقراء والأغنياء، يظل بمثابة نفع وخير عام متاح لجميع مستخدميه دون مقابل. وتصير هذه الأنشطة، بمصطلحات التنمية، ذات إسهام كبير فى خلق ذلك النوع من «رأس المال الاجتماعى»، الذى يمكنها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية من دعم استقرار بلد فقير. وكانت المشاركات هى الإجابة المطروحة لتحقيق هذا النموذج ودعمه.

وتعتبر القاعدة التكنولوجية القوية لبوابة التنمية بمثابة تمهيد المجال لمساهمة الشركاء بآرائهم، فى ظل رعاية البنك الدولى، وطاقم فنى من العاملين فى مجموعة «الحلول المعلوماتية» التابعة للبنك. وحرصت بوابة التنمية فى عهدها المبكر، من أجل حث العالم النامى على التعامل مع شبكة الإنترنت، على أن توافق على منح جهاز إدارة الشبكة (Internet Server)، للعديد من المنظمات الأهلية الدولية، أو أى جماعات أخرى تطلب إنشاء مواقع لها على شبكة المعلومات. وكانت إحدى هذه الجمعيات، وهى المعرفة باسم «فوندو إنديجينا» من بيرو، وهى جمعية غير حكومية تأسست عام ١٩٩٢، قد أصبحت اليوم إحدى أهم منظمات العمل الشعبية للسكان الأصليين فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. وسوف تقوم الجمعية فى موقعها، الذى لازالت تستضيفه بوابة التنمية (http://www.fondoindigena.org/)، بالترويج لجمعيتها العمومية السنوية، فى عامها الخامس حاليا، وبتقديم نشرة عامة للملاحظات، وجدول زمنى بالأحداث المتعلقة بالسكان الأصليين فى المنطقة. كما يضم موقع الجمعية أماكن لتبادل الحديث، ومجموعات نقاش. وفى المقابل، عملت «فوندو إنديجينا» كمرشد فى موضوع الصفحة الرئيسية «السكان الأصليين» لبوابة التنمية، وذلك لعدة سنين.

وتلخص الهدف الأكبر لبوابة التنمية فى خلق جماعات متعارفة على شبكة الإنترنت، والتى تجد فى فرص الاتصالات المقدمة من هذه البوابة منفعة فعلية، حيث يصبح الأفراد شركاء حقيقيين عندما يتسلمون ملكية «المواقع» المصممة لمساندة المجتمعات المحلية. وقدمت بوابة التنمية لتحقيق هذا الأمر قاعدة تفاعلية، مزودة فى أساسها بلغة إنزال الوثائق على الشبكة المعروفة باسم (XTML). وتقوم هذه التقنية للنشر على الشبكة بربط مفهوم البريد الإلكترونى التفاعلى بلغة تشفير الحاسب الآلى (HTML) من أجل السماح للمستعملين بالنشر المباشر للوثائق المدونة رقميا على بوابة التنمية بإحدى اللغات الأربع (الإنجليزية، والأسبانية، والفرنسية، والروسية). ويستطيع مستخدمو هذه القاعدة الإسهام فى التقويمات الزمنية، والأخبار، ونشر التعليقات، والاشتراك فى مناقشات على الشبكة، وفى أغلب الحالات، فى ظل أقل قدر ممكن من تدخل مديرى محتوى البوابة. وصارت الاتصالات

ممكنة ليس على الشبكة بين المستخدمين فحسب، بل وخارج الشبكة أيضا من خلال دليل أعضاء البريد الإلكترونى المتاح آليا لأى شخص قام بالتوقيع للحصول على العضوية المجانية لبوابة التنمية. ولحث الأعضاء على المشاركة النشطة، فقد اختيرت عدة وسائل لإخطار الأعضاء حسب رغباتهم، منها نشرات بريدية، ورسائل تنبيه صحفية.

ويجد المرء اليوم أربعة أنشطة رئيسية عند الدخول فى البوابة. فهناك أولا صفحات الموضوعات المخصصة لتكوين المجتمعات المحلية المتعارفة على الشبكة، وذلك للتعامل مع ثلاثين موضوعا رئيسيا خاصا بالتنمية. والنشاط الثانى هو البوابات الوطنية المملوكة محليا، بينما الثالث هو دليل على شبكة الإنترنت تحت اسم "AIDA" (معلومات متاحة عن أنشطة التنمية)، وهو أكبر مصدر معلومات للجمهور عن مشروعات وأنشطة التنمية، أما النشاط الرابع فهو سوق إعلانات رقمية، تقدم خدمة دولية لعروض مطلوبة، حيث يشمل ثلاثين ألفا من إخطارات طلب مشتروات فى أى يوم معين. وأكثر هذه الأنشطة من الناحية التفاعلية هى صفحات الموضوعات، حيث يساهم المستخدمون فى دعم مكتبة دينامية، عديدة المصادر على الشبكة، حيث تحتوى هذه الشبكة على وثائق مدونة بواسطة برنامجى نقل الكلمات والصور (ورد، و.ب، د. ف) اللذين ينظمان استعمال الوثائق من خلال أداة البحث، ووظائف الفهرسة، لصالح الطلاب والباحثين، ومديرى مشروع التنمية، ومحللى السياسات.

وتتسم إدارة صفحات الموضوعات باللامركزية من خلال سلسلة عدة مشاركات ثلاثية الأطراف. وبالإضافة إلى مديرى أطقم الإشراف على المحتوى، القائمين على تسهيل العمل فى البرنامج، فإن الدعوة موجهة إلى جمعيات أهلية، أو خبراء خارجيين، لتقديم الاستشارة والإرشاد، وإلى منظمات متعاونة، بحيث يقومون جميعا بتشكيل الفريق الذى يدير صفحة الموضوع. ويطلب من أعضاء الفريق، تشجيع منظماتهم لتقديم إسهاماتها من المصادر المعلوماتية، ولحث نظيراتها وأعضائها على المشاركة. وتعمل هذه الخطة بشكل جيد. ففى عام ٢٠٠٤، كانت صفحات الموضوعات تضم مائتى وخمسين شريكا، وأكثر من مائتى ألف مشترك فى الموضوعات، وقد ساهم الجميع بأكثر من ستة وأربعين ألف مصدر (معلوماتى) فى قاعدة معلومات البوابة.

المحتوى المحلى من المعلومات فى بوابة التنمية

كان أحد أوائل مستشارى بوابة التنمية، هو راينهارت فوتيك من بنك المعرفة المحلية لبرنامج التنمية. وكان يعمل مع مسؤول المعلومات بيورن- سورين- جيجلر، وهو ألمانى آخر، انتقل إلى البوابة من وحدة المجتمع المدنى بالبنك الدولى، وقد ساعد فوتيك فى طرح صفحة موضوع المعرفة المحلية بالبوابة عام ٢٠٠١. كما يشمل فريق الصفحة بخلاف فوتيك بعض المستشارين مثل: بيتر كروال، وهو أحد كبار أخصائيى البيئة بالوكالة الكندية الدولية للتنمية، وهناك أيضا بعض المرشدين، مثل وحدة المعرفة المحلية بالمنظمة الهولندية للتعاون الدولى فى مجال التعليم العالى، ومقرها مدينة الهاج، وكذلك مجلس أوغندا الوطنى للعلوم والتكنولوجيا. وقد أعقب ذلك طرح صفحتين أخريين للمعرفة المحلية، وهما «السكان الأصليين»، و«حقوق السكان الأصليين»، واللتان تركزان على محتوى معرفى يتعلق بقضايا اجتماعية وسياسية أكبر، تنتمى فى المقام الأول إلى أمريكا اللاتينية. وكان القائمون بالإرشاد فى تحرير هذه الصفحات من منظمة فوندو إنديجينا فى بيرو، وبنك تنمية الأمريكتين، وجمعية أهلية أمريكية «الحياة الثقافية»، ذات النشاط الدائر حول حقوق الإنسان للسكان الأصليين. وقد اندمجت حديثا تلك الصفحات فى صفحة واحدة عن قضايا السكان الأصليين، وتضم الصفحة حاليا خمسة وعشرين مستشارا، وأكثر من ثلاثين منظمة، متعاونة فى تحريرها. وقد أضيف إليها أكثر من ألفين وخمسمائة مصدر معلوماتى مع ما يزيد عن

أربعة آلاف عضو مقيد من أكثر من مائة دولة.

ويستخدم الناس طائفة عريضة من المصادر المثبتة على صفحة موضوع «قضايا السكان الأصليين». ويجد المرء بين أكثر موضوعاتها شعبية، إعلانات وظائف فى مجال التنمية، ونماذج على الشبكة مستخدمة للتعامل مع قطاعات معينة تخدم السكان الأصليين، وكذلك دراسات علمية وبحثية لحالات مشروعات تنمية، متضمنة السكان الأصليين. وكثيرا ما نجد تعليقات لمستخدمين عن مصادر مثبتة فى صفحة «قضايا السكان الأصليين»، وهو ما يسهم بشكل كبير فى المحتوى المعرفى المتعلق بها. وعلى سبيل المثال، تم إلقاء الضوء حديثا على برامج التلقيح الجارية في منطقة الأنديز بأمريكا الجنوبية من جانب منظمة الصحة للأمريكيتين (PAHO)، وهو ما جلب معه تعقيب أحد موظفى الإغاثة فى تايلاند عن الآثار الخطيرة للأمصال على السكان الأصليين فى هذه البلدة.

وتقوم أحيانا بوابة التنمية نفسها بالمساهمة فى المحتوى المعرفى، إلى جانب ما تقدمه من قاعدة على الشبكة لجذب المساهمات من أطراف خارجية. وكان ذلك صحيحا فى البداية فيما يتعلق بصفحات السكان المحليين، حيث أدت ندرة الوثائق الرقمية باللغات المحلية (حيث التقنية الرقمية ترتبط بثقافة تكنولوجية غربية) إلى التماس منهج آخر لتكوين المجتمعات المحلية المتعارفة. وبالنظر إلى القدرات السمعية والمرئية للإنترنت، فقد عقدت بوابة التنمية عدة مؤتمرات (باستخدام آلية الفيديو) بالتعاون مع شبكة التعليم لصالح التنمية العالمية (GDLN)، وهو مشروع عالمى آخر لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مدعم من جانب البنك الدولى، كأحد نواتج متابعة المؤتمر العالمى المناهض للعنصرية في ديربان، بجنوب إفريقيا، عام ٢٠٠١، وقد تم تنظيم سلسلة من مؤتمرات الفيديو، فى عام ٢٠٠٢، بالاشتراك مع مؤسسة ريجويرتا متشو، وجامعة الأقاليم المستقلة لساحل نيكاراجوا، وهو ما أدى إلى إنشاء المنتدى الدائم للأمم المتحدة حول قضايا السكان الأصليين عام ٢٠٠٢. وقد برز قادة السكان الأصليين فى كلتا المناسبتين، اللتين عرضتا كفيلم فيديو فى صفحة موضوع السكان الأصليين.

وبدت كذلك على صفحات ذلك الموضوع وثائق عن مجهودات بوابة التنمية لبناء القدرات فى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفى عام ٢٠٠٣، على سبيل المثال، قام الفريق المختص بصفحات السكان الأصليين، بتوفير خدمة تدريبية لبرنامج بناء قدرات القيادة للسكان الأصليين التابع للبنك الدولى فى موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك فى بلاد الأنديز. وقد صاحب تدريب القيادات المحلية من بوليفيا، وكولومبيا، والإكوادور، وبيرو، وفنزويلا، حلقة تدريبية للسكان الأصليين حول بوابة التنمية، التى أصبحت نقطة مركزية على شبكة الإنترنت، وأداة تدريبية للبرنامج.

من المشاركة المعرفية إلى بناء القدرات

ألقى الانفجار المعرفى المعروض على شبكة الإنترنت، ضوءا ملحوظا على أهمية التدريب فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك حتى لا يتركز ناتج المحتوى المعرفى لشبكة الإنترنت فى بقعة محددة، وإنما ينتشر عبر أرجاء العالم. إن بوابات التنمية للدول هى شبكة ذات بوابات دخول مملوكة محليا فى أربع وأربعين دولة تقدم لها مؤسسة بوابة التنمية الدعم الفنى والمالى. وتأسست هذه البوابات المحلية بواسطة مجموعة شركاء تتدرج من الجامعات والجمعيات الأهلية، وتنتهى بالحكومات والشركات الخاصة. وتنتج هذه البوابات المحلية محتوى معرفى يخاطب مجتمعاتها مباشرة، ويستخدم غالبا اللغات المحلية ومحتوى من المعرفة التقليدية.

وحيث إن إدماج الثقافات المحلية على شبكة الإنترنت يساعد على تحقيق حلم اتخاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أداة بناء مجتمعية، فإن تكوين محتوى معرفة محلية على شبكة الإنترنت هو نشاط بناء قدرات يماثل فى

أهميته تعلم كيفية استخدام التكنولوجيا، أو إدارة شركة خدمات إنترنت. وعلى سبيل المثال، عندما نلاحظ بوابة المغرب، وهى فى مرحلة التنفيذ حاليا، استعدادا للعمل بدءا من عام ٢٠٠٥، نجد أنها سوف تضع مواد مكتوبة بلغة سكان البربر الأصليين (التيفيناغ)، علاوة على اللغة العربية والفرنسية، وقد وضعت بوابة التنمية الرواندية بالفعل صفحة مخصصة للمعرفة والوصفات الدوائية المحلية. وتوضح عدة بوابات لدول من أمريكا اللاتينية، وعلى الأخص بوابة أبا لانكار (فنزويلا)، وبوابات أورجواى، ملامح جماعات المجتمع المدنى الأصلى، وأنشطته الثقافية. وتبرز بقوة فنون وحرف السكان الأصليين فى بوابة دولة سيريلانكا. وقد طرحت بوابة أذربيجان موقع تجارة إلكترونى مخصص لتسويق منتجات الحرف الوطنية، وسوف تمتد خدماته قريبا لتشمل أصحاب الحرف فى وسط آسيا، وأجزاء من الشرق الأوسط.

ويلعب الارتباط بشبكة الإنترنت بالنسبة لسكان العالم الأصليين، دورا مركزيا فى بناء القدرات على كل من المستويين الوطنى والمحلى. وكان المنتدى الدولى للسكان الأصليين، والمجتمع المعلوماتى، أحد أهم الأحداث الرسمية الموازية لمؤتمر قمة العالم عن مجتمع المعلومات فى جينيف خلال ديسمبر/ كانون الأول عام ٢٠٠٣. وقد شاركت فيه تسعون منظمة غير حكومية وممثلة للسكان الأصليين، وكذلك ست دول أعضاء، وثمانى هيئات تابعة للأمم المتحدة. ويجد المرء فى خلاصة نتائج المؤتمر، الحاجة إلى زيادة ربط السكان الأصليين بالشبكات، على المستوى الإقليمى والدولى، من أجل دفع مشاركتهم فى مجتمع المعلومات[٣].

وقد بدأ حاليا استكشاف العديد من الأبعاد الاجتماعية والثقافية لاستخدام شبكة الإنترنت فى العالم النامى[٤]، والجهود التى بذلت، كما فى بوابات التنمية، لبناء مجتمعات محلية، تعمل على الشبكة، ومهتمة بقضايا السكان الأصليين، هو ما يقدم لمحات هامة عن استثمار فاعلية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى محاربة الفقر، عبر المشاركة فى المعرفة من جانب كل الشعوب. وإذا كان هناك أى أمل فى مقدرة «الجسور الرقمية»، أو (شبكات الاتصال الإلكترونية) على إخراج السكان الأصليين من وهدة الفقر، فإن المشاركات هى كلمة السر نحو وضع أساس سليم لبناء قرى معرفية افتراضية، ومساندة لهذا الأمل.

NOTES

1. *Indigenous Knowledge: Local Pathways to Global Development*, p. 65. Knowledge and Learning Group, Africa Region, World Bank (World Bank, 2004).

2. See: http://www.developmentgateway.org. See also Patrick, J. Boylan, 'The Development Gateway: a major new Internet resource for information and debate about culture, heritage and development issues', *MUSEUM International* No. 215, London, Blackwell Publishing on behalf of UNESCO, 2002.

3. Global Forum of Indigenous Peoples and the Information Society, Final Report. http://topics.developmentgateway.org/indigenous/rc/ItemDetail.do?itemId=366836.

4. See, for instance, Theerasak Thanasankit, (ed.) *E-Commerce and Cultural Values* (2003, Idea Group Publishing). The first chapter in this book about e-commerce policy in Thailand, New Zealand and Australia is called 'E-Commerce Policy and Indigenous Culture and Values.'

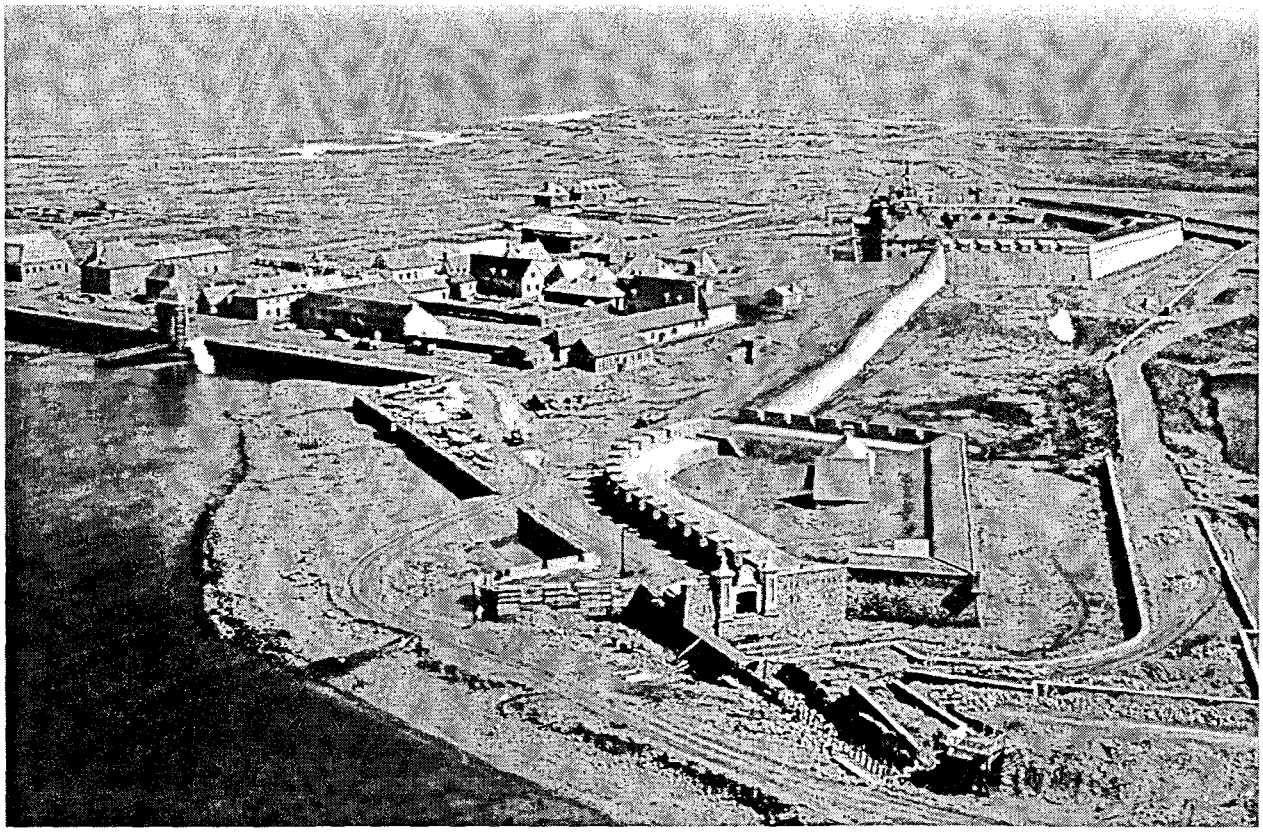

٣٢- مشاركة قلعة الموقع التاريخى القومى للويزبيرج بكندا للسكان الأصليين فى تطوير طريق ميكماك، الذى يفسر مظاهر اختلاف تاريخ وثقافة الميكماك.

برنامج اليونسكو الجديد الخاص بالمشاركة المتحفية للمحافظة على الممتلكات الثقافية المنقولة المعرضة للخطر

بدأت منظمة اليونسكو فى الفترة الأخيرة برنامجا للمشاركة المتحفية من أجل المحافظة طويلة الأمد على الممتلكات الثقافية المنقولة التى تتعرض للخطر. وهذا البرنامج الذى مدته عامان، يقوم على أساس تنمية التعاون الإقليمى والدولى من أجل المحافظة الشديدة على الأشياء الثقافية التى تتعرض للخطر، ومن أجل تطوير المتاحف، وعلى الأخص من خلال المشاركة بين المتاحف بعضها البعض، والمشاركة بين الجامعات والمتاحف.

وقد تركزت الجهود الأولية على إيجاد مشاركات استراتيجية، وملموسة، وواضحة لتعزيز القدرات المحلية فى إحدى عشرة دولة تضم: أفغانستان، وغانا، وجواتيمالا، وجمهورية القرغيز، وكينيا، ومالى، ومنغوليا، والنيجر، وباكستان، والسودان، واليمن. ومع ذلك، فإن اليونسكو ترغب فى أن يزيد عون المانحين لهذا البرنامج الجديد فى أثناء المرحلة الرائدة– التى تستمر عامين– وذلك لكى يستقبل المزيد من المشاركات التكميلية، وتطوير المشروعات الإضافية مع الدول الأخرى.

وسوف يقدم البرنامج فرصا للتدرب «فى المكان»، من خلال أعمال الصيانة والحفظ لبناء قدرة العاملين فى المتحف على المستويين الوطنى والمحلى؛ وعلى الأخص فى تحسين سياسة التجميع، والتسجيل، والتصنيف، والجرد؛ وأيضا التخزين، ومعمل الصيانة، وتسهيلات العروض؛ ثم محتوى العرض، والمحتوى التعليمى؛ بالإضافة إلى الأنشطة الشعبية والعامة الأخرى لتدعيم القيمة المعرفية والتعليمية فى المجتمع المحلى.

واليونسكو تعمل بشكل وثيق مع مكاتبها الميدانية، ومع المجلس الدولى للمتاحف للتنسيق بين المشروعات الرائدة الأحد عشر. كذلك إنشاء قاعدة بيانات الأشياء الثقافية التى تتعرض للخطر، والمجموعات التى تضمها المتاحف، بالارتباط مع المشروعات الرائدة، من أجل بناء قاعدة للبرنامج طويل الأمد للمشاركات، وذلك لتنمية المتاحف وتطويرها.

وبالإضافة إلى المشروعات الأحد عشر الرائدة، يتم حاليا إقامة مشروعات مشاركة أخرى على نطاق ضيق، وذلك لتشجيع المهنيين والعاملين فى متاحف «الشمال» على تقديم العون لنظرائهم فى «الجنوب». وهذا المشروع سوف يقدم منحة تقدر ما بين العشرين والثلاثين ألف دولار أمريكى لكل مشروع مشاركة بحد أدنى عامين. وتعترف اليونسكو بأن للمتاحف دورا حيويا متزايدا تقوم به فى التعليم العام من أجل التماسك الاجتماعى، وهدف برنامج المشاركة على النطاق الضيق هذا، هو دمج المجتمع المدنى، وتعزيز دور الثقافة فى التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

ويتم حاليا إعداد ملخص للطلبات الفنية للتعاون من أجل الحفاظ على الأشياء الثقافية، وهذا الملخص يقوم على أساس المقترحات التى طرحتها المكاتب الميدانية لليونسكو، والمجلس الدولى للمتاحف.

للاتصال m.yang@unesco.org and Information k.schenk@unesco.org

---

ترجمة: بهجت عبدالفتاح عبده

museum
INTERNATIONAL

CORRESPONDENCE

Questions concerning editorial matters:
The Editor, *Museum International*
UNESCO, 7 place de Fontenoy,
75352 Paris 07 SP, France.
Tel: (+33.1) 45.68.43.39/Fax: (+33.1) 45.68.55.91

Museum International (English edition) is published four times a year in January, March, June and September or three times a year with one double issue and two single issues to be published in May, September and December.

INTERNET: http://www.blackwellpublishing.com
www.unesco.org/culture/museumjournal

Back issues: Single issues from the current and previous volume are available from Blackwell Publishing Journals. Earlier issues may be obtained from Periodicals Service Company, 11 Main Street, Germantown, NY 12526, USA. Tel: 001 518 537 4700. Fax: 001 518 537 5899. Email: psc@backsets.com

MICROFORM: The journal is available on microfilm (16mm or 35mm) or 105mm microfiche from Bell & Howell Information and Learning, 300 North Zeeb Road, Ann Arbor, MI 48106, USA.

US MAILING: Periodicals postage paid at Rahway, New Jersey. Postmaster: send address corrections to Museum International, c/o Mercury Airfreight International Ltd Inc., 365 Blair Road, Avenel, NJ 07001, USA (US mailing agent).

ADVERTISING: For details contact Andy Patterson, Office 1, Sampson House, Woolpit, Bury St Edmunds, Suffolk, IP30 9QN. Tel: +44 (0)1359 242375. Fax: +44 (0)1359 242880.

COPYRIGHT: All rights reserved. Apart from fair dealing for the purposes of research or private study, or criticism or review, as permitted under the Copyright, Designs and Patents Act 1988, no part of this publication may be reproduced, stored or transmitted in any form or by any means without the prior permission in writing of the Publisher, or in accordance with the terms of photocopying licences issued by organisations authorised by the Publisher to administer reprographic reproductions rights. Authorisation to photocopy items for educational classroom use is granted by the Publisher provided the appropriate fee is paid directly to the Copyright Clearance Center, 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923, USA (tel: 508-750-8400), from whom clearance should be obtained in advance. For further information see CCC Online at http://www.copyright.com/.

Copies of articles that have appeared in this journal can be obtained from the Institute for Scientific Information (Att. of Publication Processing), 3501 Market Street, Philadelphia, PA 19104, USA.

Printed and bound in the United Kingdom by Headley Brothers Ltd, Kent. Printed on acid-free paper.

© UNESCO 2004

المتحف الدولى

مجلة فصلية تصدر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بباريس، وهى منبر دولى للمعلومات والمعارف الخاصة بالمتاحف بكافة أنواعها، وتهدف إلى تنشيط العلوم المتحفية وإحلالها فى كل مكان فى العالم.

وتصدر طبعتها الإنجليزية فى أكسفورد، والفرنسية فى باريس، والعربية فى القاهرة، والروسية فى موسكو.

المديـــــر : **منير بوشناقى**

رئيس التحرير: **إيزابيل ڤينسون**

مساعد رئيس التحرير: **عطية أصغر زادة، ساندرا أكاو**

المجلس الاستشارى

آمارسوار جالا: استراليا

نيكولاس ستانلى – برايس، بحكم منصبه

كمدير عام لـ: إكروم

يانى برمان: المكسيك

نانسى هدسون: كندا

چان پيير موهن: فرنسا

ستيلوس پاپا دوبلوس: اليونان

مانوس برينكمان: السكرتير العام لمجلس المتاحف العالمى، بحكم منصبه

ميخائيل بيتزت: رئيس المجلس الدولى للمتاحف والمواقع الأثرية، بحكم منصبه

توميسلاڤ شولا: كرواتيا

تصدر الطبعة العربية عن
مركز مطبوعات اليونسكو
القاهرة: ١ شارع طلعت حرب
رئيس مجلس الإدارة
فوزى عبدالظاهر
مدير عام التحرير
د. مرسى سعد الدين

الاشتراك السنوى (٤ أعداد):

مـصـــــر: ١٠جنيهات
الدول العربية: ٢٠ دولارا
باقى الدول: ٢٥ دولارا

صورة الغلاف

شكل عابر فى الرمال يتحول إلى تجمع إنشائى لزخرفة هندسية. الصلة: مكون أساسى للمشاركة. والرسم مستوحى من عناصر زخرفية من فن الناسريد (القرن ١٤ – ١٥).

Be guided by your sixth sense - Hanwell wireless monitoring

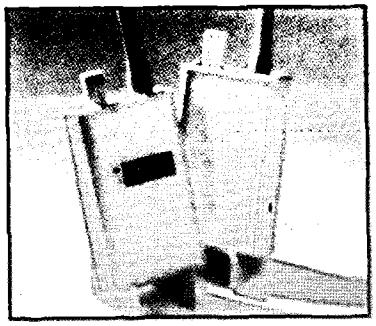

mi2000 - rh-t
Part of an extensive range of transmitters including temperature, RH, Lux, UV, CO2 and environmental corrosion

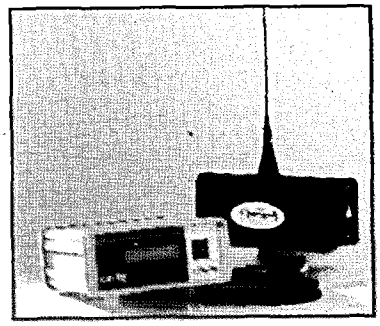

cr-1- controller
Base station and heart of the Hanwell system, for both monitoring and control

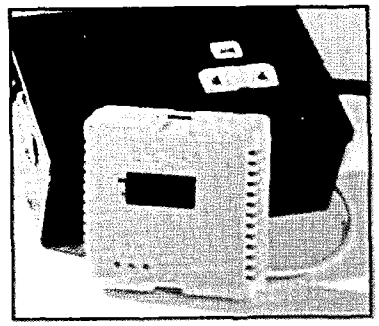

ch-1 - humidistat
New range of conservation humidistats including radio control option

Hanwell Instruments Limited - Committed to excellence in precision data acquisition technology.

It's easy to see why Hanwell Instruments dominate every category in wireless monitoring. Our intuitive, intelligent programming offers you nothing short of a sixth sense.

Our range of advanced wireless systems will detect and analyse the existence of environmental variations wherever and whatever the circumstances. The seamless interpret-to-read capability is fundamental to our expertise, and you won't even know we're there.

At Hanwell, we believe in customer satisfaction, instinctive and precise information, with exceptional instrumentation performance - simply superior products at cost-effective prices.

Trust your sixth sense. Trust Hanwell.

- *Large turnkey environmental monitoring solutions*
- *Distributed monitoring via radio telemetry*
- *Custom hardware design*
- *Software customisation to suit all applications*
- *Complete system management control*

Certificate No. LRQ [illegible]

wireless

الثمن ٢٥٠ قرشا

How? With Hanwell.

T#: +44 (o)870 443 1786 W: www.hanwell.com

hanwell